

البيئة

الاستراتيجية





حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر المفدى



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

التطلع بخطى ثابتة نحو المستقبل

في عام ٢٠٢١، واصلت قطر معركتها ضد كوفيد-١٩ وظهرت أقوى وأكثر مرونة من خلال عوامل محفزة شكّلت دافعاً قوياً للاقتصاد. لقد خطت قطر خطوات ملموسة نحو التنوع من خلال إصلاح بيئة الأعمال، وزيادة الإنفاق الحكومي على تطوير البنى التحتية على نطاق واسع قبيل بطولة كأس العالم ٢٠٢٢.

شهد العام أيضاً إتمام فعاليات كأس العرب بنجاح، والتي كانت أيضاً بمثابة تجربة عملية تحضيراً لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™ والتي ستبدأ في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢.

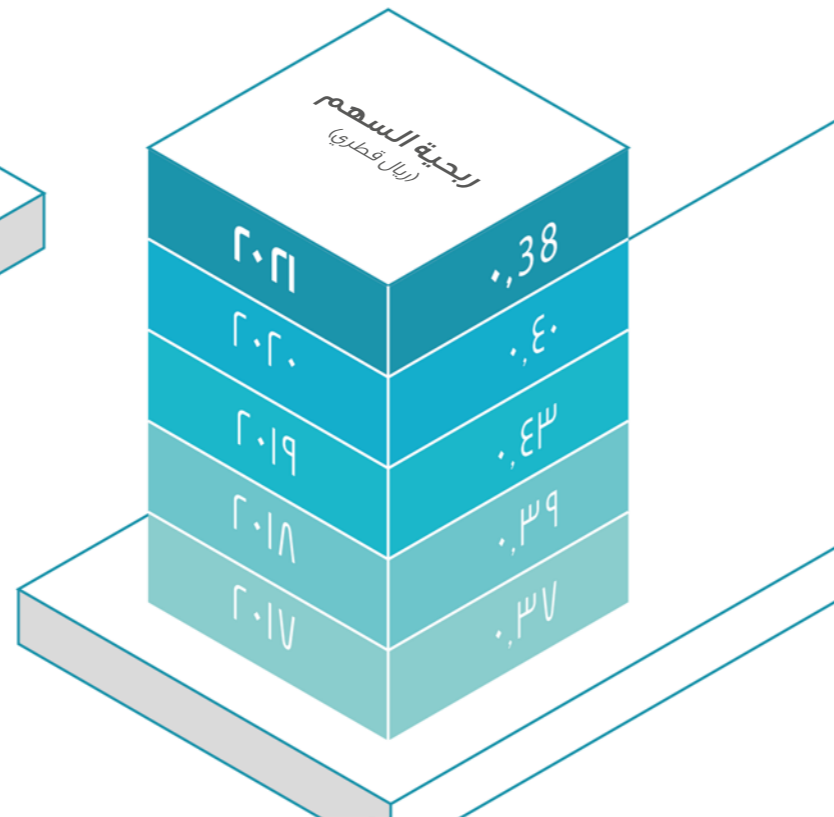
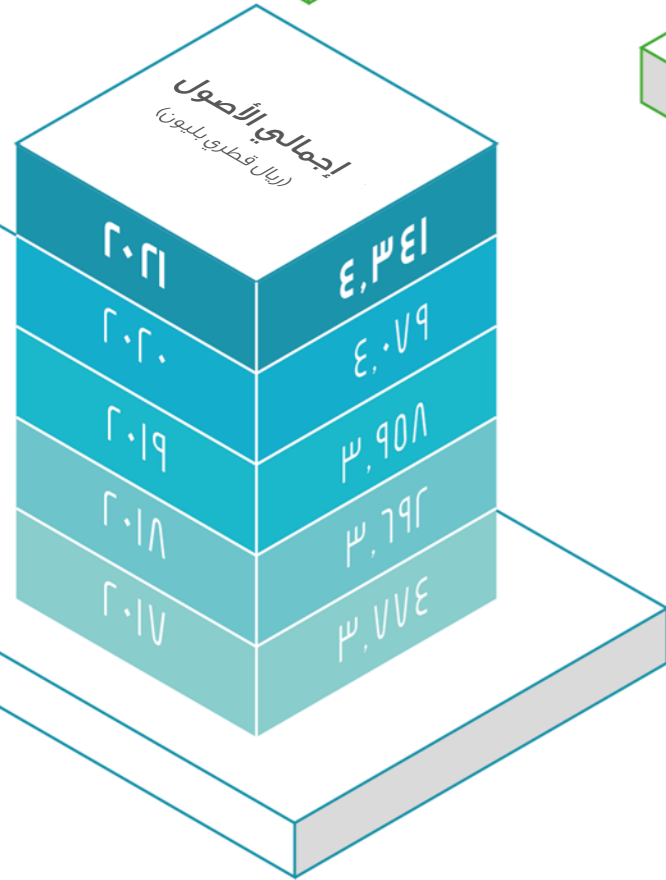
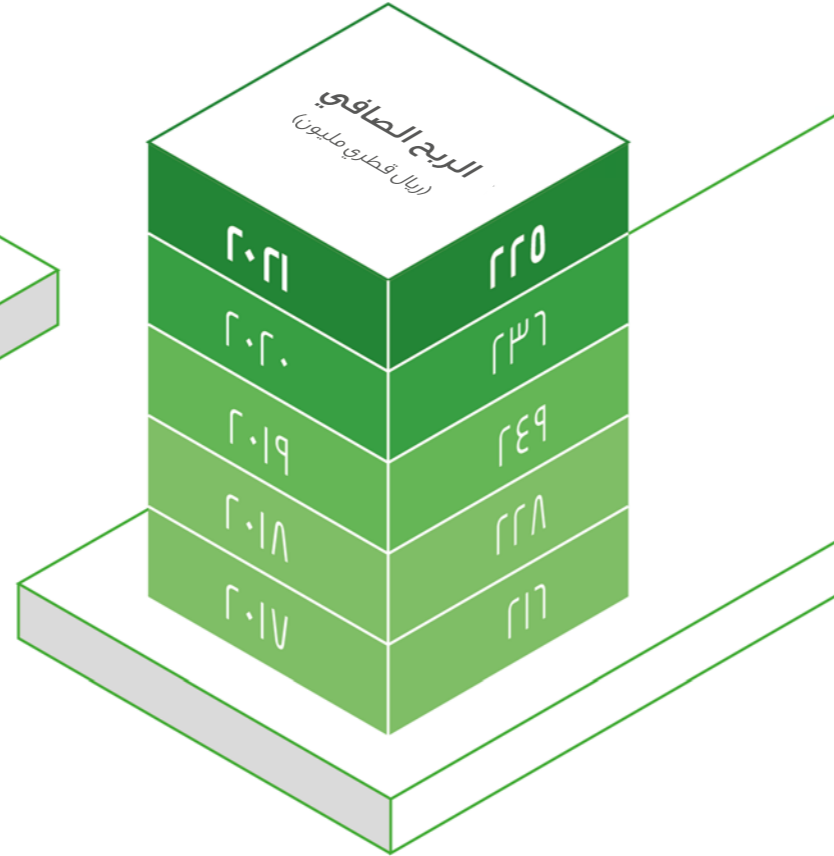
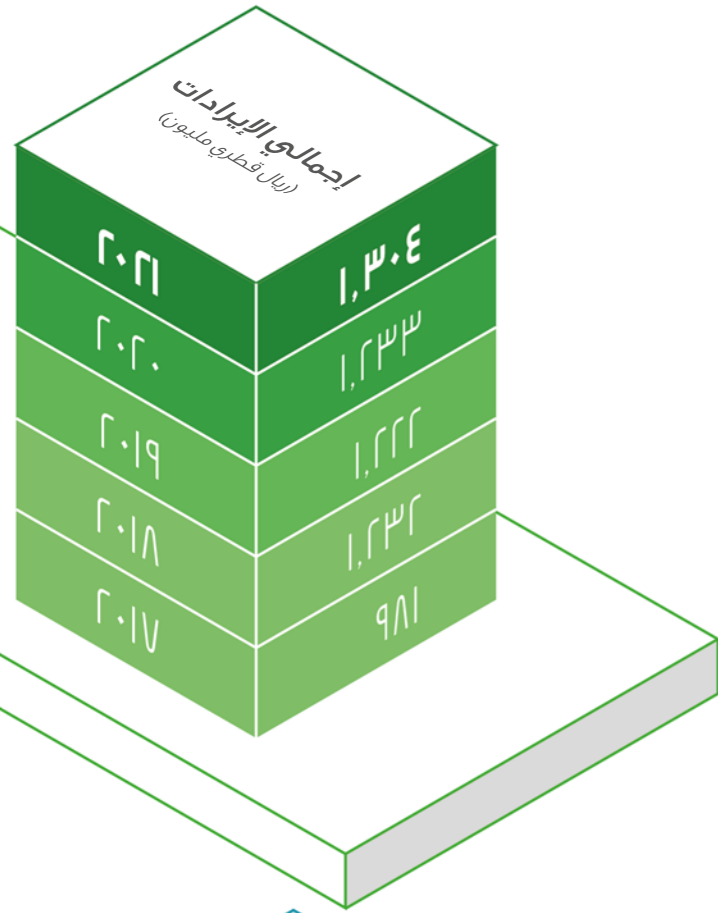
لعبت GWC دوراً مهماً في تقديم هذا الحدث الرياضي الرئيسي وتغلبت على جميع العقبات من خلال اعتمادها المرونة والابتكار، حيث يصبّ ذلك كله في سلة أهداف GWC طويلة الأجل لدعم رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وبناء أساس قوي للأعمال التجارية في الدولة لعقود قادمة. وقد استمرت البصمة اللوجستية للشركة إلى جانب القوى العاملة المدربة على أعلى مستوى، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والمعايير العالمية للصحة والسلامة والبيئة والجودة، في جذب الشركات الإقليمية والدولية إلى دولة قطر، وبالتالي المساعدة في تنوعها الاقتصادي.

إن الطول والعروض ذات المستوى العالمي المقدمة من GWC موجهة نحو توفير إطار عمل لوجستي قوي لدعم تنمية الدولة وتعزيز طموحها في أن تكون مركزاً للتجارة والخدمات اللوجستية العالمية. تلتزم GWC في الوفاء بمهمتها المتمثلة في تقديم الطول اللوجستية لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢™ على مستوى عالمي ومنقطع النظير، مع التركيز على الاستدامة والإرث.



المؤشرات المالية

٢٠٢٢ – ٢٠١٧



المحتوى

١٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٧	كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٢٠	نبذة عن الشركة
٢٤	ملخص وحدات العمل
٢٨	تقرير التدقيق الداخلي ٢٠٢١
٤٤	تقرير الحوكمة السنوي ٢٠٢١
٧٤	القوائم المالية الموحدة

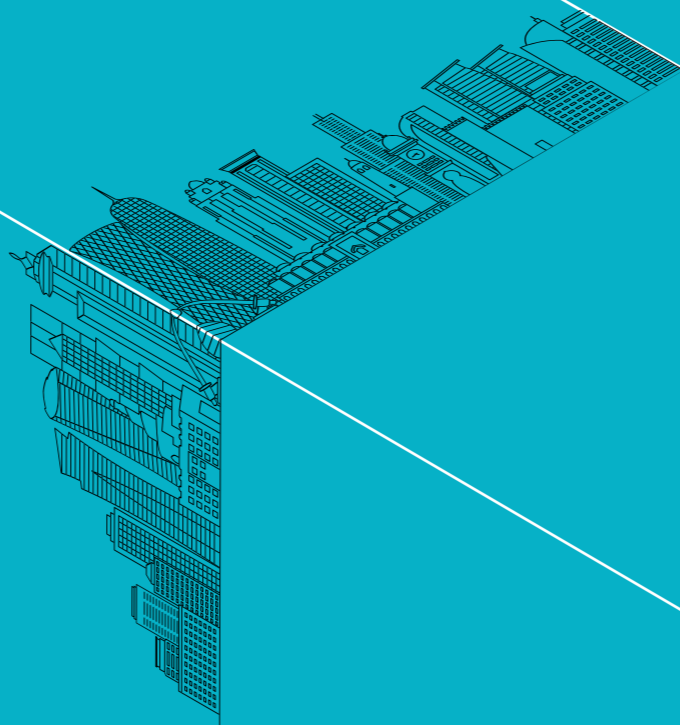
فنا

تتف

لتطبيق "غايتنا" من خلال تنمية الدوافع والمثابرة على الإبداع والإنجاز، والحفاظ على مبادئنا التي هي سر نجاحنا، لنصبح المزود المفضل في القطاع

تتفا
غايتنا

غايتنا هي أن نكرس معايير عالية للعمليات اللوجستية ودعم رؤية قطر الهادفة إلى إقتصاد وطني متنوع ومستدام، ولضمان أفضل العوائد لمساهميننا





رسالة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين،

على الرغم من انخفاض حدة تداعيات جائحة كورونا في العام ٢٠٢١ وتنفّس العالم الصعداء، إلا أنه لا يزال أمام قطاع سلسلة الإمداد طريقاً طويلاً للتعافي. شهد العام الماضي تضامناً لجهود هذا القطاع لتوفير أدوية إنقاذ الحياة ولقاحات كوفيد-١٩ في كافة أنحاء العالم. ومن جهتنا، نحن نفخر بالدور الذي أخذته GWC على عاتقها لتوصيل هذه اللقاحات في دولة قطر.

وانطلاقاً من كونها شركة رائدة في مجال الخدمات اللوجستية، تعزز GWC تعزيز هدف دولة قطر المتمثل في تنويع اقتصادها. فمن خلال الموقع الاستراتيجي للدولة وبراعتها اللوجستية، أصبحت دولة قطر وجهة مفضلة للمستثمرين الأجانب. لا شك أن البلاد أصبحت مركزاً للتجارة والخدمات اللوجستية العالمية، وواحدة من أسرع الأسواق نمواً على مستوى العالم في مجال الخدمات اللوجستية، مع استعدادها لبطولة كأس العالم مما رفع مكانة البلاد بشكل أكبر بين المستثمرين الأجانب والإقليميين.

يسعى قطاع الخدمات اللوجستية إلى التوسع والنمو من خلال التركيز على الابتكار والاستدامة، مما يجعل دولة قطر مركزاً تجارياً عالمياً. وعليه، تلتزم GWC بأن تكون جزءاً من هذه المهمة عن طريق دعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدولة من خلال مبادراتنا ومشاريعنا المختلفة.

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دور محوري في تسهيل الابتكار والنمو الاقتصادي، كما أنها أكثر مرونة واستجابة للتغيير، وهو أمر ضروري في فترة ما بعد كوفيد-١٩. من خلال الموقع الاستراتيجي لمنطقة GWC الوكيل اللوجستية في قطر، سوف نقدم محطة شاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة للاستفادة من سنوات الخبرة المحلية والإقليمية والدولية، جنباً إلى جنب مع شبكة عالمية متكاملة.

علاوة على ذلك، تستعد GWC، بصفتها المزود الرائد للخدمات اللوجستية والداعم الإقليمي والمزود اللوجستي الرسمي لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢TM، لتقديم خدمات لا مثيل لها لهذا الحدث الرياضي الضخم الذي سيعقد لأول مرة في المنطقة. ومن خلال مركزنا اللوجستي في المنطقة الحرة براس بوفنطاس، نقدم خيارات لوجستية لا مثيل لها وخدمات تسليم الميل الأخير لقطاعات الطيران والأدوية والفعاليات بما في ذلك بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢TM.

وبالنظر إلى المستقبل، نأمل في استكشاف أسواق جديدة وتوسيع وجودنا في المزيد من البلدان وتحقيق مزيد من الإنجازات.

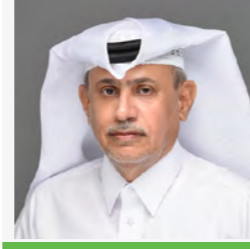
إن كل ما حققناه حتى الآن لم يكن ليتحقق لولا التوجيه الحكيم لصاحب السمو الأمير المفدى، ومعالي رئيس مجلس الوزراء، وسعادة وزير التجارة والصناعة، الذين منحوا لنا القيادة الحكيمة والدعم المستمر. كما أتوجه بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة والموظفين في GWC ومساهميننا وعملائنا المخلصين على مساهمتهم الاستثنائية وثقتهم بنا.

الشيخ عبد الله بن فهد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة



الدكتور حمد سعد آل سعيد
عضو



السيد أحمد مبارك ناصر العلي المعاضيد
عضو



السيد محمد حسن ربيع العمادي
عضو



السيد سلطان يوسف خاطر السليطي
عضو



السيدة هنادي أنور عيسى الصالح
عضو



الشيخ عبد الله بن فهد بن جاسم بن
جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد الرمل المناعي
عضو



السيد محمد عبدالمنعم السيد
عضو



الشيخ فهد بن حمد بن جاسم بن
جبر آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

حضرات المساهمين،

انطلاقاً من التزامنا بالابتكار والاستدامة، وقعت GWC اتفاقية مع شركة جوسين، الشركة الرائدة في مجال نقل البضائع بالتكنولوجيا الذكية والصدقية للبيئة، وشركة جاس قطر لاختبار قاطرات جوسين الصديقة للبيئة وحلول أتمتة الساحات في بعض المواقع اللوجستية للشركة بما في ذلك منطقة GWC الوكيل اللوجستية في دولة قطر.

من جهة أخرى، إن النجاح الباهر الذي حققه كأس العرب كان بمثابة حافز قوي بالنسبة لنا، ومنحنا مزيداً من الثقة في استعداداتنا لاستضافة بطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢.

لا شك أنه لم يكن بإمكاننا تحقيق أهداف الشركة بدون العمل الجاد الذي بذلته القوى العاملة لدينا والتزامها بتطلعاتنا. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر إلى موظفينا على التزامهم المتميز وعملهم الجاد. كما أشكر عملائنا والمجتمعات التي تعمل فيها على ثقتهم ودعمهم، وأشكرهم مساهمتهم الكريمة على ثقتهم بنا.

مع دخولنا عام ٢٠٢٢، سنواصل سعيها لتحقيق التميز والعديد من الإنجازات.

رنجيف منون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
(الإدارة التنفيذية العليا)

لا شك أن العام الماضي كان دليلاً على صمود دولة قطر واستجابتها للتحديات الذي شهدها هذا العام، وقد نجحت الدولة في أن تكون مصدر إلهام للجميع من خلال مواجهتها لهذه التحديات والارتقاء إلى مستوى الحدث.

نعتقد في GWC أن كل تحدٍ يمثل فرصة للابتكار والارتقاء إلى مستويات تفوق المعتاد. فعلى مدى العامين الماضيين، يمكنني القول بفخر أن GWC استجابت على الفور لهذه التحديات من خلال تحديد الأولويات، ووضع التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة الموظفين، وضمان توفير خدمات سلسلة الإمداد للمنتجات الأساسية والأدوية، والاهتمام بمجتمعنا.

إن النتائج التي حققناها تعكس اتساق وموثوقية شركتنا، ومن خلال صمودنا المستند إلى مرونة أعمالنا وقوة محافظتنا المتنوعة عبر فئات المنتجات والقنوات، استطعنا تحقيق النمو وإقامة شراكات جديدة، ورد الجميل للمجتمع في الوقت نفسه.

نجحت GWC، بصفتها المزود الرائد للخدمات اللوجستية في دولة قطر، في تزويد القطاعين العام والخاص بحلول لوجستية قياسية وموثوقة وسلسلة، والتي ساهمت في ضمان استمرارية تقديم الدولة، وقد أقرّ الخبراء في القطاعات المتعددة بذلك عندما تم منح GWC جائزة "الريادة اللوجستية" خلال حفل جوائز لوجستيات الشرق الأوسط ٢٠٢١.

في وقت لاحق من العام، تم تكريم GWC في ندوة وجوائز قطر الرقمية ٢٠٢١ التي نظمتها فوريس الشرق الأوسط لتتويجاً لتركيزها المستمر على النمو والتميز في رقمنة خدماتها، وذلك احتفاءً برحلة التحول الرقمي للقطاعين العام والخاص.



المزود اللوجستي الرسمي
OFFICIAL LOGISTICS PROVIDER

FIFA WORLD CUP Qatar

WINNER'S TROPHY

21 November 2021



WINNER'S TROPHY
FIFA WORLD CUP
Qatar 2022™



فريق الإدارة



عبد العزيز محمد السهلاوي
مدير إدارة – العلاقات العامة



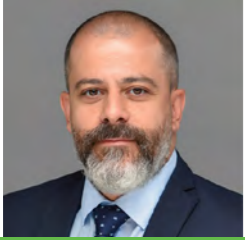
سونيل كامبراث
رئيس أول – التخزين والتوزيع وإدارة
السجلات



ناجي نصار
رئيس أول – الخدمات التجارية



رنجيف منون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
(الإدارة التنفيذية العليا)



ستراك خاتشيكيان
رئيس أول – النقلات



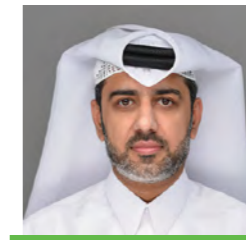
جواهر الخزاعي
مدير إدارة التسويق والاتصال



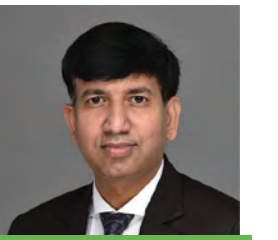
بوبي جورج
رئيس أول – الشحن



سيد معاذ
رئيس تطوير الأعمال



نواف محمد العمادي
مدير تنفيذي – العلاقات الحكومية



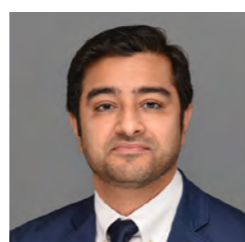
راجشوار جوفندان
الرئيس التنفيذي للعمليات (الإدارة
التنفيذية العليا)



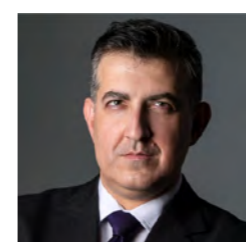
براديب كومار
رئيس أول – خدمات الشحن



دنكن كاب
مدير إدارة – نقل الأعمال الفنية



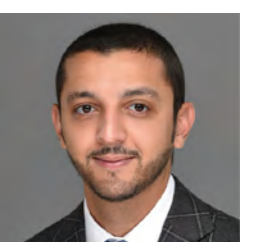
حمدان مرتشانت
مدير إدارة أول – الابتكار ونظم
المعلومات وتحسين الأعمال



محمد علي دادا
رئيس التدقيق التنفيذي (الإدارة
التنفيذية العليا)



ماثيو فلبس
المدير العام



هشام عبدالقادر نجاري
المدير المالي (الإدارة التنفيذية العليا)

GWC في قطر

1 محطة رأس لفان اللوجستية
مدينة رأس لفان الصناعية
منطقة الخدمات الشرقية

مخزن ومركز توزيع
مدينة رأس لفان الصناعية
منطقة الخدمات الغربية

ساحة S103 للتخزين
مدينة رأس لفان الصناعية

2 منطقة GWC للتخزين
الأصمخ بوفسييلة
أم صلال محمد

3 مبني الإدارة
طريق الدائري الرابع الدوحة

4 شارع 15
مخزن ومركز توزيع
المنطقة الصناعية

41 شارع
مخزن ومركز توزيع
المنطقة الصناعية

43 شارع
مخزن ومركز توزيع
المنطقة الصناعية

2 شارع
مخزن ومركز توزيع
المنطقة الصناعية

5 15K
مخزن ومركز توزيع
القرية اللوجستية قطر

25K
مخزن ومركز توزيع
القرية اللوجستية قطر

33K
مخزن ومركز توزيع
القرية اللوجستية قطر

DWH4A
مخزن ومركز توزيع
القرية اللوجستية قطر

القرية اللوجستية قطر

6 منطقة GWC
بوصلبة للتخزين

7 محطة مسييد اللوجستية
مدينة مسييد الصناعية

GWC في قطر

GWC التقرير السنوي ٢٠٢١

ملخص وحدات الأعمال

التخزين والتوزيع:

تحتل GWC مركزاً رائداً في السوق في مجال حلول التخزين والتوزيع لكافة القطاعات، وهي تقدّم خدماتها إلى رؤاد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات، وتنوع البضائع التي تقوم بمناولتها لتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأطعمة والمشروبات، والسلع الاستهلاكية سريعة الحركة، والمواد الخطرة، والخيول. إن الإعلان عن GWC كمزود الخدمات اللوجستية الرسمي لبطولة كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٠™، شكّل حافزاً قوياً لخدماتنا اللوجستية الخاصة بالأحداث الرياضية والفعاليات. بالإضافة إلى ذلك، تتيح الشركة إمكانية الاستفادة من خبراتها من خلال تقديم الخدمات الاستشارية.

المحطات اللوجستية:

تعدّ GWC أكبر شركة خاصة تعنى بإنشاء المحطات اللوجستية في المنطقة، حيث قامت بتشييد بنى تحتية لوجستية بمعايير عالمية تمتد على مساحة تفوق ٣,٨ مليون متر مربع، وتخدم العملاء المحليين والعالميين. كما تعمل الشركة حالياً على تطوير مساحة إضافية تبلغ ١,٥ مليون متر مربع، وهي تقوم بشكل دائم في التوسّع وإبرام اتفاقيات إدارة للبنى التحتية اللوجستية. تتنوع الخدمات المقدمة من خلال هذه المناطق من إدارة سلاسل التوريد، إلى تقديم الخدمات للعملاء في العديد من القطاعات التي تشمل الطيران والاتصالات والأعمال الفنية وإدارة السجلات والعديد من القطاعات الأخرى، كطرف ثالث ورابع، بالإضافة إلى المواقع اللوجستية المخصصة لقطاعات معينة مثل تلك التي تخدم قطاع النفط والغاز في مدينتي راس لفان ومسيعيد الصناعية.

حلول إدارة السجلات:

انطلاقاً من كونها شركة رائدة في مجال حلول إدارة السجلات والأصول في دولة قطر، تقوم GWC حالياً بتخزين الميانات من مستندات العملاء في مرافق تخزين متقدمة حاصلة على شهادات ISO و PRISM و ISMS. تغطي الخدمات المقدمة دورة الحياة الكاملة للسجلات المادية، بما في ذلك رقمنة المستندات، وتخزين المستندات المادية والرقمية، واسترجاع المستندات المحددة زمنياً، والترميز والفهرسة التي يتم الوصول إليها بواسطة أنظمة إدارة السجلات، فضلاً عن التدمير الآمن للوثائق المادية والرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بترميز الأصول الثابتة وإدارة المخزون.

الشحن:

توفر GWC خدمات الشحن البري والجوي والبحري، والتخليص الجمركي، والخدمات اللوجستية للمشاريع، والنقل الدولي والانتقال، كما يستخدم مركز أرباح الشحن شبكة عالمية تتيح له الاستفادة من قاعدة الأصول الضخمة، والمعرفة العملية الواسعة والقدرات القوية، مما يسمح له بالاحتفاظ بحصة الأسد من سوق الشحن المحلي.

الأعمال الفنية:

قامت GWC بتطوير مرافق تخزين وتوظيف اليد العاملة المؤهلة واستخدام شاحنات مصممة خصيصاً لاستيعاب الأعمال الفنية وفق أفضل معايير المتاحف العالمية، لتوفير الحلول اللوجستية للأعمال الفنية والخدمات المرافقة لها (مثل أعمال ترميم وتعقيم الأعمال الفنية)، الأمر الذي سمح للشركة بإدارة عمليات التخليف المخصصة والشحن والإشراف على أرض المطار وتفكيك وتركيب القطع الفنية التي لا تقدر بثمن والتي لا يمكن استعاظتها، في المعارض الداخلية والخارجية.

النقل:

تدير GWC أكبر أسطول نقل في دولة قطر، والذي يضم أكثر من ١٦٠ شاحنة ومقطورة ومركبة متخصصة، من خلال استخدام أحدث أنظمة تتبع أليات النقل وبرامج تحليل وتحسين الأداء، مع تقديم مجموعة واسعة من الخدمات مثل نقل المواد العامة والمواد الخطرة والأدوية، فضلاً عن إدارة ساحات الحاويات، وصيانة وإصلاح حاويات الشحن.

مزود الخدمات المفوض لشركة UPS:

بصفتها مزود الخدمات المفوض لشركة يوبي إس في دولة قطر، تواصل GWC توسيع الحصة السوقية لعملاق البريد السريع في الدولة من خلال الاستخدام الحكيم للبنى التحتية اللوجستية للشركة وموظفي الدعم، فضلاً عن التسويق القوي لخدمات يوبي إس العالمية وحلول سلسلة التوريد الخاصة بشركة UPS.

الخدمات البحرية:

تقدّم GWC خدمات وكالات الشحن من خلال الشركات التابعة لها، والتي تشمل عمليات إدارة الساحات، وتمثيل الخطوط الملاحية المنتظمة، وخدمات وكالة الموانئ، واستضافة السفن السياحية، وخدمات صيانة السفن، وذلك من خلال الاستفادة من البنية التحتية المتطورة والتقدم التكنولوجي المميز في الدولة.

العمليات الدولية:

مع توسع وجود GWC في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال مكاتبها الفرعية والشركات التابعة لها، تواصل الشركة البحث عن فرص جديدة وتعزيز موقعها وتدفعات إيراداتها من خلال تقديم خدمات لوجستية وسلسلة توريد متخصصة ومتكاملة لعملائها في مجموعة متنوعة من القطاعات.

المشاريع الجديدة:

بالإضافة إلى مواقعها الجديدة، تبحث GWC بشكل نشط عن مجالات جديدة للانخراط فيها كجزء من استراتيجيتها الخاصة بتتويج الأعمال، مما يتيح لها فرص عمل جديدة ومدروسة جيداً لتكون جزءاً من مصادر إيراداتها. توسعت GWC في عروضها التكنولوجية وتقوم حالياً بالبحث عن حلول في مجال التجارة الإلكترونية وتنفيذها لإضافتها إلى عروضها العديدة.

قواعد الإنجازات

الجودة والصحة والسلامة والبيئة:

يعمل قسم الجودة والصحة والسلامة والبيئة لضمان أن الشركة وجميع عملائها ومقاوليها الفرعيين يحافظون على أعلى معايير السلامة خلال العمليات التي تتم داخلياً أو عبر الشركة.

الموارد البشرية:

تطبق الشركة ثقافة تعزيز الأداء والحفاظ على رفاهية الموظفين من خلال العمل عن كثب مع المديرين التنفيذيين للإدارات، مما يضمن حصولهم على الموارد الكافية مثل التدريب، والمعدات المناسبة، والبيئة الآمنة اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة وبما يتوافق مع أفضل ممارسات القطاع.

تكنولوجيا المعلومات المؤسسية:

انطلاقاً من كونها شركة مدفوعة بالتكنولوجيا، تحتل GWC مركز الطليعة في جميع المجالات التي تعمل فيها من خلال العمل عن كثب مع جميع مستويات الإدارة، وإنشاء حلول مبتكرة تحكم العمليات التجارية، واتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات والتحليلات.

التطوير المستمر:

يهدف زيادة القيمة لكافة الجهات المعنية والموظفين والعملاء والموردين والمساهمين في GWC، أنشأت الشركة إدارة التطوير المستمر لتطبيق مبادئ لين سيكس سيجما بالاستناد إلى فريق من الخبراء المعتمدين والمدرّبين على أعلى مستويات، لمساعدة الموظفين على إزالة الاختلافات في الإجراءات، والحد من الاسراف، وتكوين فريق متعاون في مكان العمل.

المسؤولية المجتمعية:

إن تأثير GWC ليس محدوداً فقط بأنشطتها التجارية وإنما يمتد ليشمل حياة الناس على مستوى الفرد والمجتمع. لذلك، قامت الشركة بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الانسان في أنشطتها اليومية، مع التركيز على الشباب والتعليم وريادة الأعمال والمعرفة والثقافة والرياضة بقصد إفادة المجتمع.

شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. تقرير التدقيق الداخلي ٢٠٢١

- ٣٠ تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق.
- ٣٤ تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICOFR
- ٣٧ تقرير عن أنشطة لجنة الترشيحات لعام ٢٠٢١
- ٣٩ تقرير عن أنشطة لجنة المكافآت لعام ٢٠٢١
- ٤٠ تقرير إنجازات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢١



تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. الكرام

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لشركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (ببشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة المرفق حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الإيرادات، والمبالغ المحصلة ومستحقة التحصيل، والمشتريات للسداد، وإدارة المخزون، والموجودات الثابتة، وإدارة الموجودات غير الملموسة، والخزانة، والموارد البشرية، وضوابط تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى المؤسسة، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجودات الشركة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إيداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للشركة" المعروض في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراء اتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراء اتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع يقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي الإيرادات، والمبالغ المحصلة ومستحقة التحصيل، والمشتريات للسداد، وإدارة المخزون، والموجودات الثابتة، وإدارة الموجودات غير الملموسة، والخزانة، والموارد البشرية، وضوابط تقنية المعلومات، والضوابط على مستوى المؤسسة، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

- بيئة الرقابة
 - النزاهة والقيم الأخلاقية
 - الالتزام بالكفاءة
 - مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
 - فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل
 - الهيكل التنظيمي
 - تحديد الصلاحيات والمسؤوليات
 - سياسات وإجراءات الموارد البشرية

٢. تقييم المخاطر

- الأهداف على مستوى الشركة
- الأهداف على مستوى العمليات
- تحديد وتحليل المخاطر
- إدارة التغيير

٣. أنشطة المراقبة

- السياسات والإجراءات
- الأمن (التطبيقات والشبكات)
- إدارة تغيير التطبيق
- استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي
- الاستعانة بمصادر خارجية

٤. المعلومات والاتصالات

- جودة المعلومات
- فعالية الاتصال

٥. المراقبة

- المراقبة المستمرة
- التقييمات المنفصلة
- الإبلاغ عن أوجه القصور

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكننا من إيداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛

٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (“IESBA Code”) والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل الشركة لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والنشريات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (“الهيئة”) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناء على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام الشركة المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدهوي (COSO).

عن إرنست ويونغ

زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨

التاريخ: ٢ فبراير ٢٠٢٢

تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية ICOFR

نظرة عامة

يتولى مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق (يشار إليها فيما يلي باسم "الخليج للمخازن" أو "الشركة") إلى جانب شركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة") مسؤولية إنشاء نظام الرقابة الداخلية المناسب على التقارير المالية (يشار إليه فيما يلي باسم "نظام ICOFR") والحفاظ عليه.

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ضوابط وإجراءات الإفصاح المعمول بها لتجنب الأخطاء في التقارير.

لقد قمنا بتقييم تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وفقاً للمعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدهواي (COSO).

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية في أن البيانات المالية قد لا تعرض صورة صحيحة وعادلة بسبب أخطاء غير مقصودة أو أخطاء متعمدة (احتيال) أو أن نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ عدم عرض البيانات المالية بصورة عادلة عندما يشتمل مبلغ أو أكثر في البيانات المالية على أخطاء (أو حذفات) جوهرية أو تتضمن الافصاحات أخطاء جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا يمكنها التأثير، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية الموحدة.

وسعيًا من الشركة لتقييد مخاطر التقارير المالية، قامت بوضع أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية، كما قامت بتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية الخاصة بالشركة وفقاً للمعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدهواي (COSO). توصي COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة. ونتيجة لذلك، عند إنشاء نظام ICOFR، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

- الوجود / الحدوث – الأصول والمطالبات موجودة والمعاملات قد حدثت.
- الاكتمال – يتم تسجيل جميع المعاملات وإدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس – يتم تسجيل الأصول والمطالبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية – يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول ومطالبات.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية، والإفصاح عنها، وعرضها مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFr)، يخضع النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفرضماناً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الافصاح والإجراءات والأنظمة الخاصة بـ ICOFR جميع الأخطاء وعمليات الاحتيال. وعلاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب مراعاة فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

المعلومات والاتصالات

تعتبر شركة الخليج للمخازن أن المعلومات ضرورية للاضطلاع بمسؤوليات الرقابة الداخلية بهدف تحقيق أهدافها. تستلم الإدارة المعلومات ذات الصلة والجودة، أو تنشئها، أو تستخدمها، من مصادر داخلية وخارجية، لدعم وظيفة

الرقابة الداخلية. تشكل الاتصالات في الخليج للمخازن عملية مستمرة ومتكررة لتوفير المعلومات الضرورية، ومشاركتها، والحصول عليها. كما أن الاتصالات الداخلية هي الوسيلة التي يتم من خلالها نشر المعلومات في المنظمة، وهي تتيح للموظفين الحصول على رسالة واضحة من الإدارة العليا بأن المسؤوليات الرقابية ينبغي أن تتخذ على محمل الجد. تستخدم الخليج للمخازن برنامجي Office و Microsoft SharePoint ٣٦٥ Email لنقل المراسلات الداخلية عبر مكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة، ومكتب الاتصالات المؤسسية، ومكتبي تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية. أما الاتصالات الخارجية، فتتقسّم إلى قسمين – أولاً، هي تتيح الاتصالات الواردة المتعلقة بمعلومات خارجية، وثانياً ، تقدم المعلومات للأطراف الخارجية رداً على المتطلبات والتوقعات. أنشأت الخليج للمخازن دائرة الاتصالات المؤسسية وتمتلك موقعاً إلكترونيًا عاماً حيويًا.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

يتولى رؤساء الأعمال والوظائف مسؤولة مواءمة الأنشطة التشغيلية الخاضعة لرقابتهم مع استراتيجية شركة الخليج للمخازن مع التأكد من أمثالها إلى السياسات الداخلية والأنظمة والقوانين الخارجية المطبقة على أعمالهم ووظائفهم.

تتولى جميع وظائف الأعمال ووظائف البنى التحتية أداء عمليات الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ومراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تحتوي على البيانات المالية. ونتيجة لذلك، تشتمل عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية على موظفين يعملون في وظائف مختلفة عبر المنظمة.

الضوابط التي تحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من العديد من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية الموحدة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وهي تشمل ما يلي:

- الضوابط ذات الطبيعة المستمرة أو الدائمة مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المدونة أو الفصل بين الواجبات.
- الضوابط التي تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- الضوابط ذات الطبيعة الوقائية أو التحقيقية.
- الضوابط التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. تشتمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة على ضوابط على مستوى الكيان وضوابط عامة لنظام تكنولوجيا المعلومات مثل ضوابط الوصول للنظام وضوابط النشر، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر تتمثل، على سبيل المثال، في تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية.
- تتكون هذه الضوابط من مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف رقابية مشمولة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق عناصر ضبط المهام وفحص الواجهة على اكتمال ودقة المعلومات التي يتم ادخالها في النظام. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل اعتماد المعاملات.

قياس تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلية

تمتلك شركة الخليج للمخازن وظيفة تدقيق داخلي يرأسها المدير التنفيذي للتدقيق، حيث يتولى مراجعة كافة مجالات الأعمال كما هي محددة من قبل "نطاق مراجعة المخاطر المرجحة"، بالإضافة إلى المخاطر والامتثال. تم إنشاء كافة برامج المراجعة وفقاً للنطاق المعتمد والمعمول به ضد عمليات الأعمال على مستويات مختلفة من الكيان، والمعايير الموضوعية من قبل الجهات الرقابية، وجهات تحديد المعايير، أو الإدارة ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى فرص تحسين العمليات أو إضافة القيمة. يتم إرسال جميع الملاحظات إلى الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق حسب الاقتضاء. كما لدى شركة الخليج للمخازن بإدارة للجودة يرأسها مدير قسم الصحة، والسلامة، والبيئة، والأمن ويقوم بانتظام بإجراء عمليات تدقيق الجودة والإبلاغ عنها.

تجري شركة الخليج للمخازن تقييماً لكفاية الضوابط الداخلية والفعالية التشغيلية على أساس سنوي، وهو يشمل البيئة الرقابية بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، مع مراعاة ما يلي:

- مخاطر ورود أخطاء في البنود المدرجة في البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل أهمية بند البيانات

تقرير عن أنشطة لجنة الترشيحات لعام ٢٠٢١

مقدمة

تعتبر مسؤولة لجنة الترشيحات كما هو منصوص عليها في ميثاق اللجنة بمثابة حجر الأساس في هذا التقرير. تتمثل المسؤولية الأساسية للجنة الترشيحات ("اللجنة") المنبثقة عن مجلس الإدارة ("مجلس الإدارة") في شركة الخليج للمخازن ("الشركة") في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بما يلي:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلاح من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالشركة.
4. ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.
6. رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة.
7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محددًا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.

تشكيل لجنة الترشيحات

تتكون لجنة الترشيحات من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، عضوان اثنان (٢) مستقلان وواحد (١) غير مستقل. السيد محمد حسن العمادي، والسيد محمد عبدالمنعم السيد عضوان مستقلان في مجلس الإدارة. تشمل أسماء أعضاء لجنة الترشيحات اعتباراً من ١٥ يناير ٢٠٢١ ما يلي:

عضوية لجنة الترشيحات وحضور الاجتماعات بعد ١٥ فبراير ٢٠٢١

أسم العضو	اجتماعات اللجنة
محمد حسن العمادي - رئيس اللجنة	٢/٢
أحمد العلي المعاضيد - عضو	٢/١
محمد عبدالمنعم السيد - عضو	٢/١

عضوية لجنة الترشيحات وحضور الاجتماعات قبل ١٥ فبراير ٢٠٢١

أسم العضو	اجتماعات اللجنة
جاسم سلطان الرميحي - رئيس اللجنة	٢/١
سلطان يوسف خاطر السليطي - عضو	٢/١
محمد حسن العمادي - عضو	٢/٢

المالية وقابليته للخطأ.

- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل مثل درجة الآلية، والتعقيد، ومخاطر تجاوز صلاحيات الإدارة، وكفاءة الموظفين ومستوى إصدار الاحكام المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت و مستوى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم نظام ICOFR وتطبيقه وتشغيله فعالاً. يتم الحصول على الأدلة نفسها من الإجراءات الواردة ضمن المسؤولية اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم ICOFR. تشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً عنصراً مهماً من عناصر التقييم حيث أن مثل هذه الأدلة قد تجذب انتباه الإدارة إلى قضايا رقابية إضافية أو قد تدعم النتائج.

تقييم الإدارة حول مراجعة العمليات التالية

- الإيرادات، والمقبوضات، والذمم المدينة
- الخزينة
- المشتريات
- الموارد البشرية وجدول الرواتب
- الأصول الثابتة وغير الملموسة
- المخزون
- دفتر الأستاذ العام وتقارير الإبلاغ المالية
- ضوابط تكنولوجيا المعلومات
- الضوابط على مستوى الشركة والضوابط المتعلقة الإفصاح

الخاتمة

نتيجة لتقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الشركة أي نقاط ضعف كبيرة قد تؤثر على المركز المالي للمجموعة، وخلصت بأن النظام مصمم بشكل مناسب ويعمل بفعالية من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مراجعة برنامج تخطيط التعاقب الوظيفي للشركة. تم تحديد جميع المناصب الحرجة و الأساسية للشركة وتعيين خلفاء هذه المناصب بهدف تطوير الكفاءات اللازمة.

١. في الشركة كما تمت الإشارة إلى التطوير الذي يليه أصحاب المناصب.

٢. قامت لجنة الترشيحات بتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وقدمت تقريرها إلى رئيس مجلس الإدارة للمراجعة النهائية، وتضمن التقييم تحديد لمستوى موازنة وتنوع المهارات والمعارف والخبرات المطلوب قبل القيام بتعيين أي عضو إلى مجلس الإدارة. بموجب هذا التقييم، يتم تحضير وصف عام للمناصب يتضمن القدرات اللازمة لتعيين أي عضو لمنصب مجلس الإدارة.

٣. مراجعة فعالية اللجنة واختصاصاتها.

٤. مراجعة واعتماد سياسة الترشيحات.

٥. مراجعة ميثاق لجنة الترشيحات واعتماده.

٦. مراجعة طلبات المرشحين لعضوية مجلس الإدارة واختيار الأنسب منهم والتوصية بها للمجلس.

تقرير عن أنشطة لجنة المكافآت لعام ٢٠٢١

مقدمة

تعتبر مسؤولية لجنة المكافآت كما هو منصوص عليها في ميثاق اللجنة بمثابة حجر الزاوية في هذا التقرير. تتمثل المسؤولية الأساسية للجنة المكافآت ("اللجنة") التابعة لمجلس الإدارة ("مجلس الإدارة") في شركة الخليج للمخازن ("الشركة") في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بما يلي:

١. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.
٢. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.

تشكيل لجنة المكافآت

تتكون لجنة المكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة ، عضو واحد (١) مستقل واثنتان (٢) غير مستقلين. السيد أحمد المناعي عضو مجلس إدارة مستقل. والتي تشمل:

عضوية لجنة المكافآت وحضور الاجتماعات بعد ١٥ فبراير ٢٠٢١

أسم العضو	اجتماعات اللجنة
أحمد العلي المعاضيد - رئيس اللجنة	١/١
سلطان يوسف خاطر السليطي - عضو اللجنة	١/١
أحمد المناعي - عضو اللجنة	١/١

عضوية لجنة المكافآت وحضور الاجتماعات قبل ١٥ فبراير ٢٠٢١

أسم العضو	اجتماعات اللجنة
أحمد العلي المعاضيد - رئيس اللجنة	١/١
جاسم سلطان الرميحي - عضو	١/٠
فيصل العمادي - عضو	١/٠

أنشطة لجنة المكافآت

١. اجتمعت لجنة المكافآت مرة واحدة خلال عام ٢٠٢١ ، وناقشت لجنة المكافآت وحددت مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والوظائف الأخرى. سيتم عرض توصية مكافآت مجلس الإدارة على المساهمين للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية القادم.

٢. كما أوصت اللجنة بالحصول على موافقة مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين للموافقة المسبقة عليها.

تقرير إنجازات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢١

مقدمة

تتمثل مسؤولية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، كما هو منصوص عليه في ميثاق لجنة التدقيق، في مساعدة مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن (يشار إليها فيما يلي باسم "الشركة") في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية التالية:

١. عمليات المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير المالية للشركة.
٢. سلامة البيانات المالية للشركة.
٣. نظام الضوابط والإجراءات الداخلية للشركة المصمم لتعزيز الامتثال لمعايير المحاسبة والقوانين واللوائح المعمول بها.
٤. فعالية عمليات إدارة المخاطر في الشركة.
٥. تعيين وتقييم كفاءة واستقلالية جهات التدقيق الخارجية التابعة للشركة.
٦. تعيين ومراقبة وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة.

تكوين لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة حيث يكون غالبيتهم أعضاء مستقلين بما في ذلك الرئيس. يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسماءهم:

- د / حمد سعد محمد آل سعد - رئيس اللجنة
- السيد محمد حسن العمادي - عضواً
- السيد سلطان السليطي - عضواً (١٥ فبراير ٢٠٢١ وحتى الآن)
- السيد جاسم سلطان الرميحي - عضواً (حتى ١٥ فبراير ٢٠٢١)

يتم تفويض وظيفة الرقابة باللجنة جزئياً إلى الرئيس التنفيذي للتدقيق (CAE) الذي تدير اللجنة عمله ووظيفته.

إنجازات لجنة التدقيق

١. المراجعة الرقابية لدقة وصحة البيانات المالية قبل الإفصاح العام

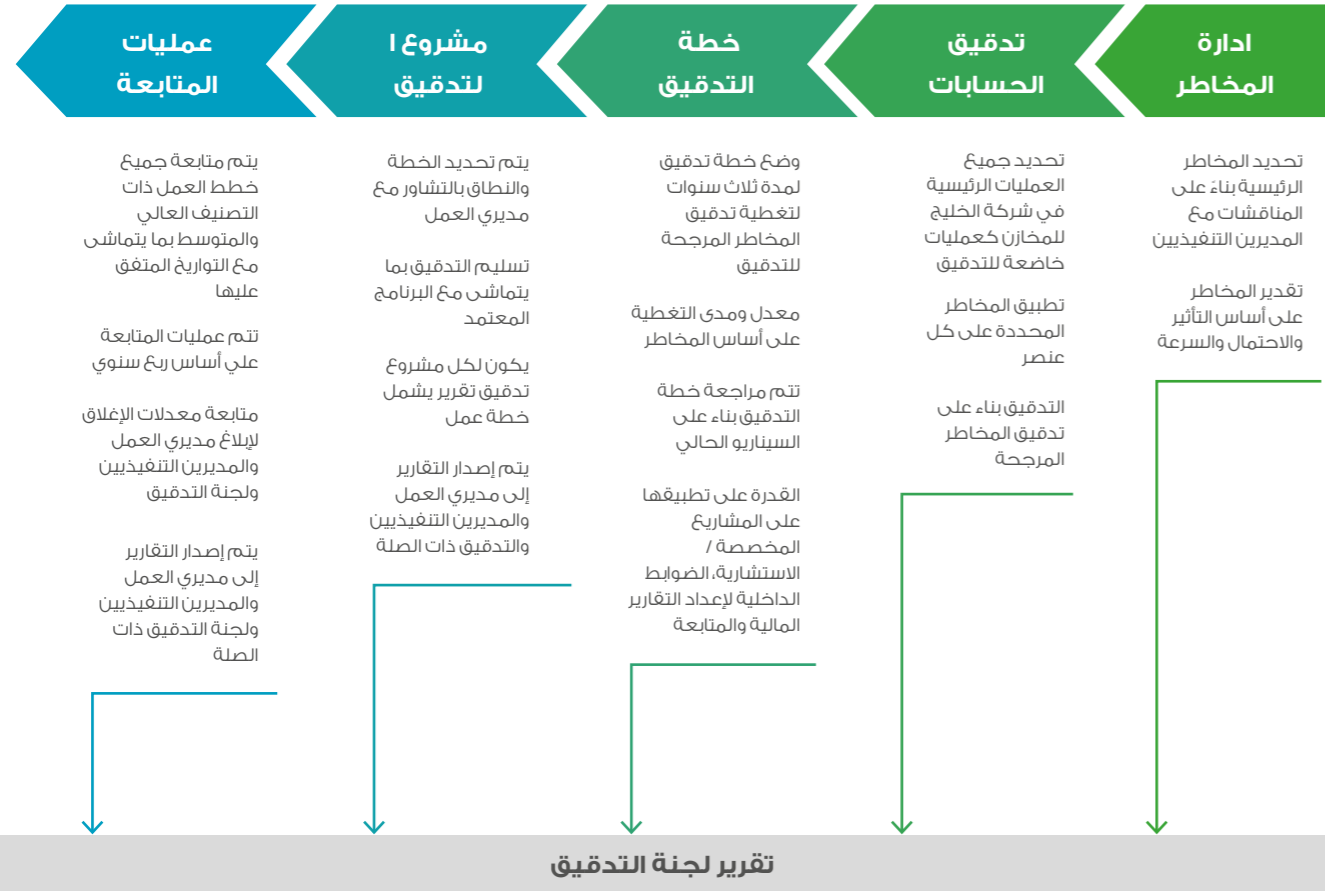
تضمن لجنة التدقيق الرقابة الحاسمة على التقارير المالية للشركة من خلال الحفاظ على الإشراف على عمل كل من وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي. تطلب اللجنة من الرئيس التنفيذي للتدقيق تقديم تحديثات بشأن دقة وصحة البيانات المالية وضوابط التقارير المالية. يتعين على جهات التدقيق الخارجي إصدار تقارير مراجعة نصف سنوية وكاملة. أجرت لجنة التدقيق مراجعة لجميع التقارير الصادرة عن كل من جهات التدقيق الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالبيانات المالية وضوابط التقارير المالية. تمت مراجعة دقة وصحة البيانات المالية بما في ذلك التقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية مع التركيز بشكل خاص على:

- احتمال ودقة البيانات المالية.

- أي تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
- الأمور التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
- استمرار الشركة كمنشأة قائمة.
- الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو المحدد في اللوائح المعمول بها.
- الامتثال لقواعد الإدراج المعمول بها في بورصة قطر.
- الالتزام باللوائح الصادرة عن السلطات.

٢. التعريف بالرئيس التنفيذي للتدقيق الجديد والموافقة على منهجية المراجعة المحدثة

عينت لجنة التدقيق رئيساً تنفيذياً جديداً للتدقيق الداخلي في عام ٢٠٢١ وعملت عن كثب مع الرئيس التنفيذي للتدقيق لتحديث ومراجعة منهجية التدقيق الداخلي الجديدة. ركزت منهجية التدقيق بشكل مكثف على مخاطر الأعمال وقيمة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى تنفيذ نهج أكثر تماشياً مع أهداف العمل. يتم توضيح منهجية التدقيق الداخلي الجديدة أدناه:



راجعت لجنة التدقيق التغييرات المقترحة على الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي ووافقت على مجموعة من المهارات الإضافية المطلوبة لتنفيذ المنهجية الجديدة ووافقت على إعادة الهيكلة.

كما تمت مراجعة نطاق وظيفة التدقيق الداخلي واعتماده ليشمل التدقيق الداخلي والاستشارات والامتثال والمخاطر.

٣. اجتماعات لجنة التدقيق:

اجتمعت لجنة التدقيق ست مرات هذا العام ومرة كل ثلاثة أشهر خلال عام ٢٠٢١ وتم تسجيل جميع محاضر الاجتماعات. يوضح الجدول أدناه سجل حضور جميع الأعضاء:

اسم العضو	الاجتماعات				
	٢٤ يناير	٠٩ مارس	٢٥ أبريل	٢٥ يوليو	٢٤ أكتوبر
د / حمد سعد آل سعد – رئيس اللجنة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
جاسم سلطان الرمحي	نعم				
محمد حسن العمادي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سلطان السليطي		نعم	نعم		نعم

٤. اعتماد خطة تدقيق لثلاث سنوات للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣

راجعت لجنة التدقيق واعتمدت خطة تدقيق مدتها ثلاث سنوات تستند إلى إطار تدقيق المخاطر المرجحة الذي تم وضعه كجزء من منهجية التدقيق الداخلي المعدلة. تغطي الخطة ٨٠ مجالاً قابلاً للتدقيق و٢٧ مشروعاً في عام ٢٠٢١، و٤٦ مشروعاً في عام ٢٠٢٢ و٤٩ مشروعاً في عام ٢٠٢٣. وستستند التغطية إلى الأولوية القائمة على المخاطر لكل مجال مع تقديم جميع تقارير المراجعة إلى لجنة التدقيق.

٥. مراجعة عمل التدقيق الداخلي

تم تقديم جميع تقارير التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق وتمت مناقشة جميع الملاحظات الرئيسية في الاجتماعات وفقاً لخطط العمل المتفق عليها. كما راجعت لجنة التدقيق نتائج جميع مراجعات المتابعة وحالة خطط العمل المتعلقة.

٦. مراجعة تقييم المخاطر الاستراتيجية

استعرضت لجنة التدقيق نتائج عملية تقييم المخاطر الاستراتيجية الذي تم إجراؤها لعام ٢٠٢١ وركزت على كيفية إدارة المخاطر الرئيسية. قدم رئيس لجنة التدقيق التحديثات إلى مجلس الإدارة على أساس منتظم.

يشكل تقييم المخاطر الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط للتدقيق مع إعطاء الأولوية لكل تدقيق مرتبط بهذه العملية.

٧. الامتثال للسياسات

خلال عام ٢٠٢١، راجعت لجنة التدقيق تنفيذ السياسات على مستوى المؤسسة وتأكدت من اتباعها بصرامة والامتثال للمتطلبات الخاصة بها.

٨. تقارير حوكمة الشركات

تتولى لجنة التدقيق مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركة كما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. تمت الموافقة على تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١ ونشره في التقرير السنوي.

٩. إعادة تعيين المدققين الخارجيين

وفاءً بمسؤوليتها على النحو المنصوص عليه في ميثاق اللجنة وقانون حوكمة الشركات في قطر، قامت لجنة التدقيق بتقييم أداء جهة التدقيق الخارجية للشركة؛ إرنست أند يونغ، بالتعاون مع الرئيس المالي والرئيس التنفيذي للتدقيق، وحصلت على عروض أسعار من مزودي الخدمات المشهورين. أوصت لجنة التدقيق مجلس الإدارة والمساهمين لعام ٢٠٢٢ بتجديد عقد الشركة مع إرنست أند يونغ، إذ ستكون هذه السنة الرابعة على التوالي التي يتم تجديد فيها العقد من المدة المسموح بها البالغة خمس سنوات. تمت المصادقة على هذه التوصية من قبل كل من رئيس مجلس الإدارة واجتماع المساهمين في فبراير ٢٠٢١.

١٠. الموافقة على الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية

قامت لجنة التدقيق ورئيس مجلس الإدارة بمراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية (ICOFR) لعام ٢٠٢١ الذي أجرته إدارة التدقيق الداخلي بالعمل عن كثب مع إدارات الشؤون المالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، وتم منح جميع الإجراءات والموافقات المناسبة. يغطي نظام الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية ١٥٣ عنصر رقابة رئيسي عبر المؤسسة حيث تم تحديد هذه الضوابط واختبارها بما يتماشى مع إرشادات إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات.

١١. مراجعة تقييم مخاطر الاحتيال

كجزء من إجراءات مكافحة الاحتيال في الشركة، أجرت إدارة التدقيق الداخلي تقييمًا لمخاطر الاحتيال المرتبطة بالعمليات والضوابط المعمول بها للحد من مخاطر الاحتيال. تم اختبار هذه الضوابط كجزء من عملية الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية وخطة التدقيق الداخلي.

١٢. تقييم الامتثال الضريبي للشركة

قامت لجنة التدقيق بمراجعة والتحقق من صحة التدقيق الضريبي للشركة للفترة حتى نهاية عام ٢٠٢١ الذي أجرته شركة إرنست أند يونغ التي تهتم أيضاً بجميع مسائل الامتثال الضريبي والإيداع.

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢١

٤٦
٤٨
٤٩
٥١

تقرير التأكيد المستقل
موجز عن مجلس إدارة الشركة
عضوية لجان مجلس الإدارة
تقرير الحوكمة السنوي ٢٠٢١



تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. الكرام

حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (“الهيئة”) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (“النظام”) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

يقدم مجلس الإدارة في قسم حوكمة الشركة الوارد بالتقرير السنوي “تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية“ (“تقرير حوكمة الشركة”).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجودات الشركة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لغت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن “تقرير حوكمة الشركة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات“ الوارد في قسم حوكمة الشركة من التقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) “ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية“ الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (‘IAASB’). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لغت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات (“المتطلبات”).

والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (“IESBA Code”)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤوليائنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة وتقريرنا بشأنه، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد المستقل هذا.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل الشركة لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركة بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام الشركة بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

عن إرنست ويونغ

زياد نادر

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨

التاريخ: ٢ فبراير ٢٠٢٢

موجز عن مجلس إدارة الشركة

عضوية لجان مجلس الإدارة:

شكل مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن ثلاث لجان وتم تفويضها بسلطات وصلاحيات معينة، والتي تساعد في تنفيذ مسؤولياته، والتي تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

تشكلت تلك اللجان المذكورة بقرار من مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام المادة رقم (٧) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية فإن رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أي لجنة من تلك اللجان، ولجان مجلس الإدارة الفعالة حالياً هم كما يلي:

جدول ١.١: عضوية لجان مجلس الإدارة:

#	أعضاء مجلس الإدارة	الطرف الممثل	لجنة الترشيحات	لجنة المكافآت	لجنة التدقيق
١	الشيخ عبدالله فهد جاسم جبر آل ثاني – رئيس مجلس الإدارة	شركة الدعائم التجارية			
٢	الشيخ فهد حمد جاسم جبر آل ثاني – نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة المرقاب كابيتال			
٣	السيد أحمد مبارك ناصر العلي المعاضيد – عضو	شركة البتيل التجارية	عضو	رئيس اللجنة	
٤	الدكتور حمد سعد ماجد آل سعد – عضو	شركة الشمال المحدودة			رئيس اللجنة
٥	السيد محمد حسن محمد العمادي – عضو شخصي	بصفة شخصية	رئيس اللجنة		عضو
٦	السيد سلطان يوسف خاطر السليطي – عضو	شركة السنام التجارية		عضو	عضو
٧	السيد محمد عبدالمنعم السيد – عضو شخصي	بصفة شخصية	عضو		
٨	السيد أحمد محمد أحمد رمل المناعي – عضو شخصي	بصفة شخصية		عضو	
٩	السيدة هنادي أنور الصالح – عضو	شركة أجيليتي الكويت			

جدول ٢.١: سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات:

#	عضو المجلس / ممثله	الجمعية العامة	اجتماع مجلس الإدارة	لجنة الترشيحات	لجنة المكافآت	لجنة التدقيق	التصنيف	الاستقلالية
١	الشيخ عبدالله فهد جاسم جبر آل ثاني	١/١	٦/٦				غير تنفيذي	غير مستقل
٢	الشيخ فهد حمد جاسم جبر آل ثاني	١/١	٦/٦				غير تنفيذي	غير مستقل
٣	السيد أحمد مبارك ناصر العلي المعاضيد	١/١	٦/٦	٢/٢	١/١		غير تنفيذي	غير مستقل
٤	الدكتور حمد سعد ماجد آل سعد	١/١	٦/٦			٦/٦	غير تنفيذي	مستقل
٥	السيد سلطان يوسف خاطر السليطي	١/١	٦/٦		١/١	٦/٤	غير تنفيذي	غير مستقل
٦	السيد محمد حسن محمد العمادي	١/١	٦/٦	٢/٢		٦/٦	غير تنفيذي	مستقل
٧	السيدة هنادي الصالح – عضو	١/١	٦/٦				غير تنفيذي	غير مستقل
٨	السيد محمد عبدالمنعم السيد	١/١	٦/٥	٢/١	١/١		غير تنفيذي	مستقل
٩	السيد أحمد محمد أحمد رمل المناعي	١/١	٦/٥		١/١		غير تنفيذي	مستقل
	السيد فيصل محمد علي العمادي – عضو سابق	١/٠	٦/١				غير تنفيذي	مستقل
	السيد جاسم سلطان جاسم الرميحي – عضو سابق	١/١	٦/١	٢/١		٦/١	غير تنفيذي	غير مستقل

أسم الشركة	شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق
تاريخ انتخاب / تعيين الأعضاء الحاليين لمجلس إدارة الشركة	١٥ فبراير ٢٠٢١
تاريخ انتهاء عضوية أعضاء مجلس الإدارة الحاليين	٢٠٢٣
عدد أعضاء مجلس الإدارة	تسعة (٩)
عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	أربعة (٤)
عدد الأعضاء الغير مستقلين في مجلس الإدارة	خمسة (٥)
عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة	لا يوجد
عدد الأعضاء الغير تنفيذيين في مجلس الإدارة	تسعة (٩)
عدد اجتماعات مجلس الإدارة في العام المعني في تقرير حوكمة الشركات	سنة (٦)
عدد أعضاء لجنة التدقيق	ثلاثة (٣)
عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق	اثنان (٢)
عدد الأعضاء الغير مستقلين في لجنة التدقيق	واحد (١)
عدد الأعضاء التنفيذيين في لجنة التدقيق	لا يوجد
عدد الأعضاء الغير تنفيذيين في لجنة التدقيق	ثلاثة (٣)
عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لا ينتسبون إلى مجلس إدارة الشركة	لا يوجد
عدد أعضاء لجنة المكافآت	ثلاثة (٣)
عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المكافآت	واحد (١)
عدد الأعضاء الغير مستقلين في لجنة المكافآت	اثنان (٢)
عدد الأعضاء التنفيذيين في لجنة المكافآت	لا يوجد
عدد الأعضاء الغير تنفيذيين في لجنة المكافآت	ثلاثة (٣)
عدد أعضاء لجنة المكافآت الذين لا ينتسبون إلى مجلس إدارة الشركة	لا يوجد
عدد أعضاء لجنة الترشيحات	ثلاثة (٣)
عدد الأعضاء المستقلين في لجنة الترشيحات	اثنان (٢)
عدد الأعضاء الغير مستقلين في لجنة الترشيحات	واحد (١)
عدد الأعضاء التنفيذيين في لجنة الترشيحات	لا يوجد
عدد الأعضاء الغير تنفيذيين في لجنة الترشيحات	ثلاثة (٣)
عدد أعضاء لجنة الترشيحات الذين لا ينتسبون إلى مجلس إدارة الشركة	لا يوجد
عدد أسهم ضمان عضوية مجلس الإدارة	٢٠٠,٠٠٠
عدد الأسهم المنتسبة لأعضاء مجلس الإدارة في نهاية العام المالي المنصرم	الجدول ٣
عدد الأسهم المدرجة للشركة في نهاية العام المالي المنصرم	٥٨٦,٣١,٤٨٠
عدد الدعوات المرسله لحضور اجتماعات الجمعية العامة العادية في نهاية العام المالي المنصرم ٢٠٢١	مرة واحدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢١

الجدول ٣.١: ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم شركة الخليج للمخازن:

الاسم	المنصب	ممثل عن	عدد الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إضافة: صافي التغيرات بعدد الأسهم خلال العام ٢٠٢٠	عدد الأسهم المملوكة في ديسمبر ٢٠٢١
الشيخ عبدالله فهد جاسم جبر آل ثاني	ممثل – رئيس مجلس الإدارة	شخصي	٠	٠	٠
الشيخ فهد حمد جاسم جبر آل ثاني	ممثل – نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة الدعائم التجارية	٩,٤٢٨,٧٣٣	(١,٤٥٨,٣٠٧)	٧,٩٧٠,٤٢٦
السيد أحمد مبارك ناصر العلي المعاضيد	ممثل – عضو مجلس إدارة	شخصي	٢,٠٠٠,٠٠٠	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	٠
الدكتور حمد سعد ماجد آل سعد	ممثل – عضو مجلس إدارة	شركة المرقاب كابيتال	١٢٣,٧٦١,٨٠٠	٠	١٢٣,٧٦١,٨٠٠
السيد سلطان يوسف خاطر السليطي	ممثل – عضو مجلس إدارة	شخصي	٠	٠	٠
السيدة هنادي الصالح	ممثل – عضو مجلس إدارة	شركة البيتيل التجارية	٢٠٠,٠٠٠	٠	٢٠٠,٠٠٠
السيد محمد حسن محمد العمادي	عضو مجلس إدارة	شخصي	٠	٠	٠
السيد محمد عبدالمنعم السيد	عضو مجلس إدارة	مجموعة الشماثل المحدودة	٢٠٠,٠٠٠	٠	٢٠٠,٠٠٠
السيد أحمد محمد أحمد رمل المناعي	عضو مجلس إدارة	شخصي	٠	٠	٠
الشيخ عبدالله فهد جاسم جبر آل ثاني	ممثل – رئيس مجلس الإدارة سابق	شركة السنام التجارية	١٨,٦٠٠,٠٠٠	٠	١٨,٦٠٠,٠٠٠
السيد جاسم سلطان جاسم الرميحي	ممثل عضو مجلس إدارة سابق	شخصي	٠	٠	٠
السيد محمد حسن محمد العمادي	ممثل عضو مجلس إدارة سابق	شخصي	٢٠٠,٠٠٠	٠	٢٠٠,٠٠٠
السيد فيصل محمد علي العمادي	عضو مجلس إدارة سابق	شخصي	٢٠٠,٠٠٠	(٢٠٠,٠٠٠)	٠
رنجيف منون	الرئيس التنفيذي للمجموعة	شخصي لا يوجد	٠	٠	٠

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام ١٣٢١	الالتزام ١٣٢٢	التطبيق ٢٠٢١
المادة (٢) نطاق التطبيق	تسري مبادئ وأحكام هذا النظام على الشركات، والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية، ما لم يرد بشأنها نص خاص في أي من تشريعات الهيئة. وتغص الشركة في تقريرها السنوي عن التزامها بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام، وفي حالة عدم الالتزام بتطبيق أي من مبادئه أو أحكامه – لأسباب تقبلها الهيئة مراعاة للمصلحة العامة أو مصلحة السوق أو حماية للمستثمرين – يجب تحديد المادة أو المواد التي لم تلتزم بتطبيق أحكامها ومبررات عدم التطبيق أو أسباب المخالفة – بحسب الأحوال – بتقرير الحوكمة	<input checked="" type="checkbox"/>		التزمت شركة الخليج للمخازن بكافة بنود هذا النظام، وتم توضيح تطبيق الشركة لكافة مواد وأحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٨. تم إدراج تقرير حوكمة الشركات ضمن التقرير السنوي للشركة الذي يتم توزيعه على كافة المساهمين سنوياً.
المادة (٣) الالتزام بمبادئ لحوكمة	يلتزم المجلس بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في هذا النظام التي تتمثل في: العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للهيئة ولأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع. وعلى المجلس مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة في حالة إدراج أو تداول أية أوراق مالية في سوق أجنبية وإعلاء مبدأ التداول العادل بين المساهمين، كما يلتزم بتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة، وبالمراجعة الدورية والتنظيمية لسياساتها، وموائمتها، وإجراءاتها الداخلية التي يجب على أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والمستشارين، والموظفين الالتزام بها، والتي من بينها: ميثاق المجلس ولجانه، وسياسة تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة، وقواعد تداول الأشخاص المطلعين.	<input checked="" type="checkbox"/>		اعتمدت شركة الخليج للمخازن لجنة المنظمات الرامية للجنة تريديواي COSO إطاراً للرقابة الداخلية في الشركة والذي يعتبر نموذجاً مشتركاً للرقابة الداخلية، يمكن للشركات والمؤسسات من خلاله تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها. لقد عمل مجلس إدارة الشركة على تأكيد التزام الشركة بهذا النظام، حيث طبقت شركة الخليج للمخازن أعلى معايير ومبادئ الحوكمة الواردة في هذا النظام التي تتمثل في: العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات للهيئة ولأصحاب المصالح في الوقت المناسب. يؤمن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية العليا بأن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمي الأقلية وأصحاب المصالح، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية في ما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام مراقبة فعال لإدارة الأعمال الاستراتيجية لخلق الوعي بأهمية حوكمة الشركات ضمن الشركة. يقوم المجلس بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة في حالة إدراج أو تداول أية أوراق مالية في سوق أجنبية، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة. تأكيداً على التزام المجلس فقد قام بصورة سنوية بتوقيع إقرار مكتوب مبيناً من خلاله التزامهم وتطبيقهم لكافة مبادئ ولوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. ويقوم المجلس من خلال لجنة التدقيق ممثلة بالرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة وتحديث سياسات ومواثيق المجلس ولجانها سنوياً للتأكد من مواكبة القوانين والتشريعات التنظيمية ذات الصلة، تم إجراء هذه المراجعة لعام ٢٠٢١. وأيضاً تقوم الشركة بمراجعة دورية لقواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة، مما يتضمن مراجعة الممارسات المسموحة والمحظورة في الشركة إضافة إلى مراجعة مواثيق المجلس المعنية. تم إجراء هذه المراجعة من قبل قسم التدقيق الداخلي والامتثال بالتنسيق مع الإدارة خلال عام ٢٠٢١.

رقم المادة

المادة (٤) تقرير الحوكمة	<p>تقرير الحوكمة جزء لا يتجزأ من التقرير السنوي للشركة يرفق به موقعا من الرئيس.</p> <p>مع عدم الإضلال بحكم المادة (٢) من هذا النظام، يجب أن يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح الشركة عن الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام، وأن يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:</p> <p>١. الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.</p> <p>٢. الإفصاح عن المخالفات التي ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها في المستقبل.</p> <p>٣. الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.</p> <p>٤. الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الاشراف على الشؤون المالية والاستثمارات، وما يتصل بها من معلومات.</p> <p>٥. أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما انتهت إليه من توصيات.</p> <p>٦. الإفصاح عن الإجراءات التي تبعتها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.</p> <p>٧. الإفصاح عن تقييم أداء المجلس ومدى التزام أعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور اجتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوى، والمقترحات، والبلغات، والطريقة التي عالج بها المجلس المسائل الرقابية.</p> <p>٨. الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كليا أو جزئيا أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أقرت أو قد تقر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة الات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لاسيما المشاكل المفصح عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية).</p> <p>٩. الإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.</p> <p>١٠. الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفا فيها بما فيها التحكيم، والحاوى القضائية.</p> <p>١١. الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي طرف ذي علاقة.</p>
---------------------------------	--

الالتزام

عدد الالتزام

لا ينطبق

تطبيق المواد

<p>لقد تم الإقرار والتوقيع على تقرير الحوكمة لشركة الخليج للمخازن لعام ٢٠٢١ من قبل رئيس مجلس الإدارة وتم إدراجه في التقرير السنوي المنشور الذي يتم توزيعه على جميع المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية ، والذي يتم نشره دورياً على الموقع الالكتروني للشركة قبل فترة كافية لاطلاع المساهمين. تم تضمين هذا التقرير مالي:</p> <p>١. الإفصاح عن كافة الإجراءات التي اتبعتها الشركة في تطبيق أحكام نظام الحوكمة الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية.</p> <p>٢. الإفصاح عن المخالفات التي ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها في المستقبل، حيث لم يتم تسجيل أية مخالفات او انتهاكات تم ارتكابها خلال عام ٢٠٢١.</p> <p>٣. الإفصاح دورياً عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.</p> <p>– بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٠ بالريال القطري:</p> <ul style="list-style-type: none">مكافأة أعضاء مجلس الإدارة: ٦٩٠,٠٠٠ ريال قطري. المكافآت الإدارية التنفيذية: ٥٩٠,٠٠٠ ريال قطري. <p>- كما أوصى المجلس بعرض المبالغ التالية كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ليتم التصديق عليها واعتمادها من قبل الجمعية العمومية و كذلك الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا لعام ٢٠٢١ على النحو الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none">مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ٦٩٠,٠٠٠ ريال قطري. مكافآت الإدارة التنفيذية العليا: ٥٩٠,٠٠٠ ريال قطري. <p>– تم تحقيق التوازن بين الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا من خلال الفصل بين الواجبات والمسؤوليات، والعمل على تعزيز السؤولية الجماعية لضمان استدامة حوكمة الشركة في كل منعطف. بينما يحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية النهائية ويمارس الإشراف الجاد على شؤون الشركة ، بما في ذلك المجالات الرئيسية مثل الإستراتيجية والمخاطر، يتم تفويض مسؤولية إدارة الأعمال اليومية للشركة من خلال موظفي الإدارة التنفيذية إلى كل موظف في شركة الخليج للمخازن.</p> <p>– فوض رئيس مجلس الإدارة بعض مهامه للرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي معتمد من قبل المجلس يوضح مسؤولياته التي فوضه بها هذه المسؤوليات محددة المدة الزمنية والموضوع.</p> <p>٤. الإفصاح عن جميع إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات والتنفيذ الكامل لإطار حوسو لضمانات الرقابة الداخلية.</p> <p>٥. تم تضمين ملخص عن أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما انتهت إليه من توصيات.</p> <p>٦. ملخص للإجراءات التي تتبعها الشركة في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، وتحليل مقارن لعوامل مخاطر الشركة ومناقشة الأنظمة المعمول بها لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.</p> <p>٧. قام رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات بتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١ لتقييم فعالية وجودة كل عضو على حدة وتحديد نقاط القوة والضعف كل في مجال خبرته، كما قيم أداء لجان مجلس الإدارة مركزاً على دورها النشط والالتزامهم في حضور اجتماعات اللجنة ، على النحو التالي:</p>	<table> <thead> <tr> <th>اللجنة</th> <th>جيد</th> <th>ممتاز</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>لجنة التدقيق</td> <td></td> <td>√</td> </tr> <tr> <td>لجنة التدقيق</td> <td></td> <td>√</td> </tr> <tr> <td>لجنة الترشيحات</td> <td></td> <td>√</td> </tr> </tbody> </table>	اللجنة	جيد	ممتاز	لجنة التدقيق		√	لجنة التدقيق		√	لجنة الترشيحات		√
اللجنة	جيد	ممتاز											
لجنة التدقيق		√											
لجنة التدقيق		√											
لجنة الترشيحات		√											

رقم المادة

أحكام المواد					
الالتزام					
عدد الالتزام					
لا ينطبق					
تطبيق المواد	<p>٨. إجراءات إدارة المخاطر</p> <p>هدف إجراءات إدارة المخاطر في الشركة هو تقييم المخاطر التي قد تؤثر على إنجاز الشركة لأهدافها الاستراتيجية ومعالجتها ومراقبتها والتعبير عنها في التقارير، ونقدم موجز عن إجراءات إدارة المخاطر في الشركة فيما يلي:</p> <p>• تحديد سياق المخاطر</p> <p>يتم إجراء التقييم وفقاً لمناخ الشركة العملي وأهدافها الاستراتيجية ومخططاتها العملية.</p> <p>• تحديد المخاطر</p> <p>يتم تحديد المخاطر الجديدة والناشئة عبر القيام بالمقايلات وورش العمل مع أصحاب المصالح المعنيين في الشركة، ويتم تعريف المخاطر من خلال الحدث أو الشرط الذي قد يؤدي إلى التأثير على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها العملية والاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر المحتمل وكيفية قيام هذه المخاطر بالتأثر على هذه الأهداف.</p> <p>• تقييم المخاطر</p> <p>يتم تقييم المخاطر عبر مقارنة النتائج لعمليات تحليل المخاطر مع قدرة الشركة على استيعاب المخاطر، وتحديد ما إذا كان مستوى الخطر مقبولاً للشركة أم إذا تطلب الخطر المعالجة.</p> <p>• معالجة المخاطر</p> <p>في حال رأت عملية تقييم المخاطر أن يتم معالجة الخطر، يتم اختيار أحد الحلول التالية:</p> <p>١. تقليل المخاطر من خلال تنفيذ خطة عمل لمعالجة الخطر</p> <p>٢. مشاركة الخطر مع طرف أو أطراف ثالثة (ومثال على ذلك إبرام اتفاقيات تأمين أو عقود تمويل المخاطر)</p> <p>٣. تجنب المخاطر كليا من خلال إنهاء القيام بالنشاط الذي قد يؤدي إلى الخطر المعني</p> <p>• خطة عمل</p> <p>خطط عمل تتضمن أنشطة محددة للتنفيذ والمواعيد والمسؤوليات المحددة لتنفيذ هذه الأعمال، وتتكدب الإدارة العليا مسؤولية المخاطر الرئيسية في الشركة وهي مسؤولة عن تحديث تقارير تحديد المخاطر وتنفيذ خطط العمل.</p> <p>• مراقبة ومراجعة المخاطر</p> <p>إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراقبة التقدم في خطط العمل ولتصعيد هذه الخطط ضمن الهيكل الإداري المناسب أو إلى لجنة التدقيق عند الحاجة، كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي عند الحاجة بمراجعة أخطر المخاطر وفقاً لخطة المراجعة الداخلية، وتقديم التقارير إلى لجنة التدقيق الداخلي، كما تقوم الإدارة بتنفيذ والإشراف على تطبيق خطط العمل وفعالية هذه الجهود في تقليل مستوى خطورة المخاطر المحددة، بالإضافة إلى النظر في تأثير أنشطة إدارة المخاطر على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.</p> <p>٩. تلتزم الشركة بجميع قواعد ومتطلبات بورصة قطر والإفصاح المعمول بها في السوق.</p> <p>١٠. في نهاية عام ٢٠٢٠، لدى شركة الخليج للمخازن عدد من القضايا القانونية المتعلقة والتي تتعلق معظمها بالتقصير في سداد المدبين، بينما يتعلق البعض بنزاع تعاقدي. وقد تم إجراء تقييم لهذه الحالات وتم وضع أحكامها حينما توجد شكوك معقولة:</p>				

مجموع عدد دعاوى المرفوعة من قبل شركة الخليج للمخازن	قيمة دعاوى	قيمة التعويضات التي تم الحكم فيها حالياً
٣٣	٥,٣٩٧,٣٧٨,٠٠٠ ريال قطري	٢٠٥,٠٠٠ ريال قطري

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	نطاق التطبيق	تطبيق المواد
المادة (٥) الشروط الواجب توافرها في أعضاء المجلس	يجب أن يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، ويتعين عليه تخصيص الوقت الكافي للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.				يتكون مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن وفق ما نص عليه النظام الأساسي من تسعة أعضاء ذو خبرة وكفاءة عالية، لديهم المعرفة اللازمة لأداء الشؤون الإدارية والخبرة المعنية في تنفيذ مهامهم بفعالية.
	ويشترط في عضو المجلس ما يلي:				وقد استوفى أعضاء مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن شروط العضوية ومتطلباتها وفقاً لمتطلبات الهيئة التنظيمية ذات الصلة، كما قدموا إقراراً مكتوباً بأنهم لم يتلقوا أي عقوبة جنائية أو جريمة ضد الشرف أو النزاهة أو أي من الجرائم المخلّة بالأمانة، أو أي من الجرائم المشار إليها في قوانين هيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية، والمادة رقم ٤٠ من قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٢، حيث لا يقل عمر أي عضو عن واحد وعشرين عاماً، ويتمتعون بالأهلية الكاملة.
	١. أن ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.	<input checked="" type="checkbox"/>			
	٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (٤) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادتين (٣٣٤) و(٣٣٥) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية، أو أن يكون ممنوعاً من مزاولته أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب المادة (٣٥ فقرة ١٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، أو أن يكون قد قضي بإفلاسه، مالم يكن قد رد إليه اعتباره.	<input checked="" type="checkbox"/>			
	٣. أن يكون مساهماً، ومالكا عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم الشركة يحدده النظام الأساسي؛ ويجب إيداعها خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية لدى جهة الإيداع مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وأن تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والذائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته، ويعفى العضو المستقل من ذلك الشرط.	<input checked="" type="checkbox"/>			كما أقر جميع أعضاء مجلس الإدارة بعدم توليهم أي منصب يحظر عليهم قانوناً الجميع بينه وبين عضوية المجلس.
	٤. وعلى المرشح لعضوية المجلس تقديم إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.	<input checked="" type="checkbox"/>			نستعرض فيما أدناه السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس كمايلي:
	٥. وفي جميع الأحوال، لتلتزم الشركة بإرسال قائمة بأسماء وبيانات المرشحين لعضوية المجلس إلى الهيئة لاعتمادها قبل التاريخ المحدد للانتخابات المجلس بأسبوعين على الأقل مرفقاً بها السيرة الذاتية لكل مرشح، وصورة طبق الأصل من متطلبات الترشيح.	<input checked="" type="checkbox"/>			ولدى الشيخ عبد الله خبرة تناهز العشر سنوات في مجال الأعمال، إضافة إلى خبرته السابقة مع شركة قافكو، ويشغل في الوقت الحالي منصباً مع شركة منتجات، والشيخ عبد الله عضو غير مستقل وغير تنفيذي في مجلس الإدارة.
					الشيخ فهد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني يتمتع الشيخ فهد بخبرة واسعة في عدة مجالات خلال فترة تزيد عن ٩ سنوات، ويعمل حالياً كنائب المدير العام لتطوير الأعمال في بنك قطر الدولي، وقد نال على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأوروبية في مدينة جنيف بالاتحاد السويسري، بالإضافة إلى حصوله على تدريب في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية. يشغل الشيخ فهد منصب نائب رئيس مجلس الإدارة كممثل عن شركة المرقاب كابيتال في شركة الخليج للمخازن، والشيخ فهد عضو غير مستقل وغير تنفيذي في مجلس الإدارة.

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	نطاق التطبيق	تطبيق المواد
					السيد أحمد مبارك ناصر العلي المعاضيد حاز السيد أحمد على نجاح باهر في قطاع البيع بالتجزئة في دولة قطر، ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ سنة في تطوير الشركات ومنافذ البيع، وهو حالياً شريك ومدير لمجموعة شركات البتيل، كما أنه أحد مؤسسي شركة الخليج للمخازن، وقد التحق بعدة دورات تدريبية عسكرية وإدارية متخصصة في العمل وعلوم الإدارة في دولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. والسيد أحمد عضو مجلس إدارة في شركة الخليج للمخازن ممثلاً عن شركة البتيل التجارية، وهو عضو غيرمستقل غير تنفيذي، يشغل حالياً رئاسة لجنة المكافآت، وعضو في لجنة الترشيحات في الشركة.
					الدكتور حمد سعد ماجد آل سعد الدكتور حمد عضو مجلس إدارة الخليج للمخازن ممثلاً عن مجموعة الشمائل المحدودة، و هو أحد الشخصيات المرموقة في القطاع البيئي في دولة قطر، ولديه خبرة تزيد عن ٣٤ عاماً في مجال الشؤون البيئية مع العديد من الشركات والوزارات، ولديه خبرة واسعة في شركات الاستثمار الزراعي وفي مجال التدقيق الداخلي وعمل كمستشار الرئيسي لشركة الحصاد الغذائية، بالإضافة إلى انتسابه إلى عدة لجان ومجالس إدارية، وقد نال على شهادة الدكتوراه في علم النبات من جامعة نوتينغهام في المملكة المتحدة. وهو عضو مستقل غير تنفيذي يشغل حالياً رئاسة لجنة التدقيق في الشركة.
					السيد سلطان يوسف خاطر السليطي تم تعيين السيد سلطان كعضو في مجلس الإدارة كممثل لشركة السنام التجارية عام ٢٠١٩، شغل السيد سلطان العديد من المناصب في مجالات مختلفة ، بما في ذلك المالية والأمن لمهنة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً ، ويعمل حالياً في مكتب رئيس الوزراء السابق. حصل على بكالوريوس في الفنون واخص بالتاريخ من جامعة بيروت في لبنان. السيد سلطان هو عضو غير تنفيذي وغير مستقل في مجلس الإدارة، و هوعضو في لجنتي المكافآت والتدقيق.
					السيد محمد حسن محمد العمادي انضم السيد محمد إلى مجلس الإدارة كعضو مستقل غير تنفيذي في عام ٢٠٢١ ، حيث قدم من خلال خبرته الواسعة في العديد من المجالات المصرفية والمالية. يتمتع السيد محمد بخبرة ١٢ عاماً مع مصرف الريان، حيث يشغل حالياً منصب رئيس المؤسسات المالية في قطر ، بعد أن قضى بضع سنوات كرئيس للخدمات المصرفية الخاصة لمكتب فرع البنك في المملكة المتحدة. حصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع تخصصه بالتنسيق من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في مصر. هو مدير محترف معتمد من خلال معهد المديرين المحترفين في كلية الأعمال بجامعة جيمس ماديسون في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وحاصل على شهادة في الاستشارات والممارسات المتعلقة بالرهن العقاري (CeMAP) من معهد لندن للأعمال المصرفية والمالية بالمملكة المتحدة. يرأس السيد محمد لجنة الترشيحات وهو عضوفي لجنة التدقيق الداخلي، وهو عضو غير تنفيذي ومستقل في مجلس الإدارة.
					السيدة هنادي الصالح ترأس السيدة هنادي مجلس إدارة شركة أجيليتي، أحد أكبر الشركات اللوجستية العالمية، كما أنها تمتلك سجل حافل بالخبرة التنفيذية العالمية تشمل مناصب قيادية في التخطيط المالي وعلاقات المستثمرين، وقد نالت السيدة هنادي شهادة البكالوريوس من جامعة تافتس في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل.

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد
					<p>السيد أحمد محمد رمل المناعي</p> <p>لدى السيد أحمد الرمل المناعي ما يقارب ٢٥ عاماً من الخبرة في إدارة الشؤون الدولية وتنظيم المؤتمرات العالمية، لا سيما في منصبه كسفير ديوان عام في وزارة الخارجية. السيد أحمد عضو غير تنفيذي ومستقل، تم تعيينه كعضو في لجنة المكافآت.</p> <p>السيد محمد عبدالمنعم السيد</p> <p>انتسب السيد عبد المنعم السيد إلى مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن في عام ٢٠٢١، لديه خبرة تقارب عقد كامل في مجالي التمويل والاستثمار. يشغل حالياً منصب عضو في مجلس إدارة شركة إنماء القابضة ونائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية. حصل السيد محمد على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة والمالية إضافة إلى شهادة ماجستير في الإدارة والتجارة الدولية من جامعة نوتنغهام ترنت في المملكة المتحدة. السيد محمد عضو غير تنفيذي ومستقل، تم تعيينه كعضو في لجنة الترشيحات.</p>
المادة (٦) تشكيل المجلس	يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للشركة، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة.	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>الهيكل والتركيب</p> <p>تم تحديد هيكل مجلس الإدارة في النظام الأساسي لشركة GWC تحديداً في المادة ٢٥، فإنه ينص على تسعة (9) أعضاء منتخبين من قبل الجمعية العامة عن طريق الاقتراع السري بأسلوب تراكمي كل ثلاثة سنوات.</p> <p>ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل هم أعضاء مستقلين وفقاً لبنود قانون حوكمة الشركات، كما أن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين.</p> <p>ينتخب أعضاء مجلس الإدارة رئيسه ونائبه من بين أعضائه بأغلبية تصويت المجلس السري.</p> <p>خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد في ١٥ فبراير ٢٠٢١، تم إجراء انتخابات مجلس الإدارة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لتكوين مجلس الإدارة، وتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣. تم الإفصاح عنهم على الموقع الإلكتروني لشركة الخليج للمخازن.</p> <p>تعد لجنة الترشيحات هي المسؤولة على اعتماد أعلى معايير الشفافية في عملية الترشح لعضوية مجلس الإدارة. يجب على المرشح لعضوية مجلس الإدارة تقديم إقرار مكتوب يفيد بعدم توليه أي منصب وظيفي محظور قانونياً مع عضوية مجلس إدارة GWC.</p>
المادة (٧) حظر الجمع بين المناصب	بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتحباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>قدم جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة إقرار كتابياً سنوياً للالتزام بتطبيق أحكام الأنظمة والقوانين ذات الصلة التي تنص على أنه:</p> <ul style="list-style-type: none"> لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتحباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً. ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في هذا النظام. <p>ويجب على رئيس وأعضاء المجلس تقديم إقراراً سنوياً يحفظه أمين السر في الحافظة المعدة لذلك، يقر فيه كل منهم بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.</p>
المادة (٨) الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس	يُعد المجلس ميثاقاً يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، ويجب نشره على الموقع الإلكتروني للشركة.	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>اعتمد مجلس الإدارة في شركة الخليج للمخازن ميثاقاً للمجلس، تتم مراجعته دورياً، والذي يوفر إطاراً حول كيفية عمل المجلس ونوع القرارات التي يجب أن يتخذها والقرارات التي يمكن للمجلس تفويضها للإدارة مع تقديم تقارير دورية إلى المجلس حول ممارسة الصلاحيات المفوضة إليه.</p>

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد
	ويجب أن يتضمن "ميثاق المجلس" المهام والوظائف الرئيسية للمجلس على أن تتضمن – على الأقل – ما يلي:				<p>تم نشرميثاق مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني لشركة الخليج للمخازن وهو متاح أيضاً كنسخة مطبوعة لأي مساهم عند الطلب.</p> <p>حدد مجلس الإدارة جميع مهامه واختصاصاته وحقوقه في الميثاق متضمناً شرحاً تفصيلياً عن مهام المجلس.</p> <p>تمتلك أيضاً كل لجنة ميثاقاً يشرح دورها وآلية عملها. وقد تم توفير نسخة من هذه الوثائق على الموقع الإلكتروني للشركة.</p> <p>تتضمن مهام ومسؤوليات مجلس إدارة الشركة بشكل عام، المراجعة والموافقة على مهمة الشركة ووضع الاستراتيجية العامة، ومراقبة وتقييم أداء أعمال المجموعة، وتحديد المخاطر الرئيسية وضمان تنفيذ الإجراءات والضوابط اللازمة لإدارة هذه المخاطر، ومراجعة والموافقة على الشؤون الهامة مثل النتائج المالية والاستثمارات وغيرها من المعاملات المادية الهامة.</p> <p>كما تتضمن وظائف المجلس ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها؛ وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛ إقرار الميزانيات المالية السنوية للشركة بالإضافة إلى تحديد الهيكل الرأسمالي؛ الإشراف على الميزانيات والموافق عليها مما تتضمن شاملة الخطط المالية والرأسمالية والترويجية وخطط النفقات النقدية؛ تحديد أهداف أداء الشركة المالي والمكافآت لبلوغ هذه الأهداف والإشراف على تنفيذها؛ التأكد من وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، اعتمدت الشركة إطار سياسة لتعويض أصحاب المصلحة تحدد آلية التعويض على النحو التالي: <p>i. آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود.</p> <p>ii. آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح.</p> <p>iii. آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم.</p> <p>iv. قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، واليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها.</p> <p>v. مساهمة الشركة الاجتماعية.</p> <p>vi. تحديد سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذات العلاقة وتقديم العقود للإقرار من قبل الجمعية العامة.</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك: <p>i. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومراقفها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.</p> <p>ii. وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للشركة أو أي شركة من مجموعتها، فضلاً عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها.</p>
	١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها ومن ذلك:	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>١.١. وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها.</p> <p>١.٢. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية.</p> <p>١.٣. الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.</p> <p>١.٤. تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة.</p> <p>١.٥. المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية في الشركة واعتمادها بما يضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالشركة خاصة وحدات الرقابة الداخلية.</p> <p>١.٦. اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال.</p> <p>١.٧. اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالشركة على أن تتضمن برامج للتعريف بالشركة وأنشطتها والحوكمة وفقاً لهذا النظام.</p>
	٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك:	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>٢.١. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومراقفها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.</p> <p>٢.٢. وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للشركة أو أي شركة من مجموعتها، فضلاً عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها.</p> <p>٢.٣. التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.</p> <p>٢.٤. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية.</p> <p>٢.٥. المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.</p>
	٣. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتحديثه عند الحاجة.	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>٣. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتحديثه عند الحاجة.</p>
	٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.</p>
	٥. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، ويجب أن تغطي هذه السياسة –بوجه خاص–الآتي:	<input checked="" type="checkbox"/>			<p>٥.١. آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود.</p>

رقم المادة	أحكام المواد	التزام	التزام	التزام	رقم المادة
	<p>٥.٢. آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح.</p> <p>٥.٣. آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم.</p> <p>٥.٤. قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها.</p> <p>٥.٥. مساهمة الشركة الاجتماعية.</p> <p>٦. وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والذاتيين وأصحاب المصالح الآخرين.</p> <p>٧. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشمل الدعوة والإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.</p> <p>٨. اعتماد الترشيحات الخاصة بالعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها.</p> <p>٩. وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين.</p> <p>١٠. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالشركة.</p> <p>١١. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة وفقاً لمبادئ هذا النظام وبحون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنوياً لإقرارها.</p> <p>١٢. وضع سياسة واضحة للتعاقب مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.</p> <p>١٣. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.</p>				
	<p>iii. التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.</p> <p>iv. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية.</p> <p>v. المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.</p> <p>vi. تحرير تقرير حوكمة لا تتناقض بنوده مع بنود قانون الحوكمة، والإشراف والمراقبة على فعالية هذا النظام وتعديله عند الحاجة.</p> <p>vii. تحديد سياسات ومعايير وإجراءات خاصة وواضحة فيما يتعلق بعضوية المجلس وتنفيذها بعد الإقرار عليها من قبل الجمعية العامة.</p> <p>وقد قوّض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة للقيام بأعمال الإدارة والأعمال اليومية للمجموعة، كما تم تفويضه رسمياً بعدة مسؤوليات وصلاحيات من اختصاص المجلس للقيام بها نيابة عنه.</p> <p>كذلك تمت الموافقة على هيكل مكافآت وتعويزات الإدارة التنفيذية من قبل المجلس قبل تنفيذها.</p> <p>يتم تقييم أعضاء مجلس الإدارة ولجانة بصورة دورية من قبل رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بتقييم الرئيس التنفيذي للمجموعة.</p>				

رقم المادة	أحكام المواد	التزام	التزام	التزام	رقم المادة
	<p>يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى.</p> <p>ويجب تحديد مسؤوليات المجلس بوضوح في النظام الأساسي للشركة، و"ميثاق المجلس" المشار إليه في المادة السابقة.</p> <p>وعلى المجلس—بما لا يخالف أحكام القانون—أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقاً للآتي:</p> <p>١. يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.</p> <p>٢. يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.</p> <p>٣. يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة.</p> <p>٤. يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الحدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر.</p> <p>٥. يجب على المجلس التأكد من إتاحة الشركة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.</p> <p>٦. لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تتجاوز أجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها، أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام الشركة أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض الشركة.</p>				
	<p>بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.</p> <p>وتظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.</p>				
	<p>١. وافق رئيس مجلس الإدارة على تحديد السلطة الممنوحة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، بموجب تفويض عام يحدد الصلاحيات والمهام المفوضة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة مبيئاً حدود ومدة تلك السلطة.</p> <p>٢. تم تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوضوح في النظام الأساسي للشركة.</p> <p>٣. جميع القروض التي تم أخذها من قبل الشركة تتماشى مع المتطلبات المحددة في النظام الأساسي للشركة ومع أغراض الشركة.</p> <p>٤. وافق رئيس مجلس الإدارة على "مصفوفة تفويض المهام" التي تحدد مسؤوليات الأشخاص المعنيين في المراكز الهامة في الشركة.</p> <p>مسؤوليات المجلس تتضمن دون الحصر ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة وإقرار استراتيجيات وخطط وأهداف الشركة؛ الإشراف على استخدام إدارة الشركة العلية وضمان اختيارهم بشكل مناسب وعادل؛ مراجعة فعالية إطار الشركة للضوابط الداخلية؛ المحافظة على أحدث المستجدات من المجلس والإدارة التنفيذية العليا؛ ضمان تطبيق الشركة كافة أحكام ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية؛ بشكل عام، ضمان تطبيق الشركة والتزامها مع كافة قوانين وأحكام ولوائح السارية في دولة قطر، بشكل مباشر أو من خلال الأطراف المفوضة؛ عقد اجتماع الجمعية العامة؛ تحديد الإجراءات المتعلقة بممارسات الحوكمة وضمان تطبيقها باستمرار؛ إعلام المجلس باستمرار عن أحدث التطورات في الحوكمة وأفضل الممارسات؛ هناك بعض الحالات حيث قامت إدارة الشركة بالتخلص من أصول الشركة بعد الموافقة من لجنة المناقصات التي يرأسها عضو مجلس الإدارة. <p>يتضمن النظام الأساسي للشركة أحكاماً للدخول في قروض تمتد لأكثر من ثلاث سنوات ، أو بيع أو رهن عقارات الشركة ، أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم ، وعلى هذا النحو يُسمح لمجلس الإدارة بالقيام بذلك.</p> <p>لقد قام مجلس إدارة الشركة باعتماد الموافقة على ميثاق مجلس الإدارة.</p> <p>كما عين مجلس الإدارة اللجان التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> لجنة المكافآت لجنة التدقيق لجنة الترشيحات <p>وقد تم تخصيص ميثاق للمجلس وميثاق لكل لجنة على حدة مبيئاً فيه دور كل لجنة ومسؤولياتها ووظائفها، وقد تم الإفصاح عن كافة الوثائق إلى المساهمين وإدراجها في موقع الشركة الإلكتروني، ويتم تحديث هذه البيانات عند الضرورة وعندما يطرأ عليها أي تغيير.</p> <p>يتم تنظيم دور مجلس إدارة GWC من خلال ميثاق مجلس الإدارة والذي يحدد واجبات أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى مسؤولياتهم. يسرد الميثاق أيضاً مهام المجلس ومسؤولياته. تتوافق مسؤوليات مجلس الإدارة كما هو موضح في ميثاق مجلس الإدارة والنظام الأساسي للشركة مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.</p>				

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد
	<p>١. استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.</p> <p>٧. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للشركة، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل.</p> <p>٨. عدم الإذلة بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم الشركة.</p> <p>٩. الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.</p> <p>ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة الشركة فيما يتعلق بأية مسألة تخص الشركة.</p>	<input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>٥. شارك أعضاء مجلس الإدارة مشاركة فعالة في الجمعيات العامة للشركة في عام ٢٠٢١.</p> <p>٦. وقيل إصدار أي بيان أو إفصاح إلى العامة حول الشركة فإنه يتعين على جميع أعضاء مجلس الإدارة من خلال الممارسة المعتادة أن يتم توضيح الأمر مع رئيس مجلس الإدارة.</p> <p>٧. خلال عام ٢٠٢١، التزمت شركة الخليج للمخازن بكشف العلاقات المالية والتجارية في الوقت المناسب، والأطراف المتقاضية، بما في ذلك الجهات القضائية، التي قد يكون لها آثار مالية على أسهم الشركة.</p> <p>٨. عينت الشركة بعد موافقة مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي (GCEO)، ومدير العمليات (COO)، والمدير المالي (CFO)، ومدير التسويق والاتصالات، كمتحدثين رسميين مفوضين لشركة GWC. كمتحدثين رسميين باسم الشركة.</p> <p>٩. وقع جميع أعضاء مجلس الإدارة إقراراً مكتوباً للكشف عن جميع العلاقات المالية والتجارية المتعلقة بهم، والمنازعات بما في</p>	<input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>عقد مجلس إدارة شركة الخليج للمخازن كافة اجتماعات المجلس بعبوة من رئيسته ورئاسته، وقد تم إرسال العبوة مرفقةً بجدول الأعمال لحضور الاجتماعات لكل عضو قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل.</p>	<input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>عقد مجلس الإدارة ست (٦) اجتماعات خلال العام دون أن تتقضي ثلاثة أشهر بين الاجتماعات، وقد حضر الاجتماعات أغلبية أعضاء المجلس.</p>	<input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>وللعرض الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقيلًا.</p> <p>ويجوز المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.</p>	<input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويصدر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر، وللعرض الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.</p> <p>ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولحواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر اجتماعه.</p>	<input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>١. حدد النظام الأساسي للشركة بوضوح أدوار مجلس الإدارة عند تفسير هذه الوظائف، عادة ما يتبع أعضاء مجلس الإدارة اتجاه واضح في الطريقة التي يمارس بها المجلس ووظائفه الرئيسية، وتفصيل التفويض أو الوظائف الأخرى للإدارة.</p> <p>٢. يقوم أعضاء مجلس الإدارة بشكل عام بالتمثيل والالتزام والتفقيدمتطلبات اجتماع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.</p> <p>٣. تقدم الإدارة التنفيذية تقريراً إلى مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي عن حالة تحقيق الأهداف والغايات خلال عام ٢٠٢١.</p> <p>٤. استخدم أعضاء مجلس الإدارة مهاراتهم المتنوعة والمتخصصة لإدارة الشركة؛ وذلك بتقديم الرؤى والتوجيهات التي لعبت دوراً هاماً في القرارات الحاسمة والأسس النهائية خلال العام.</p>	<input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>			

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد
	<p>المادة (١١) واجبات الرئيس</p> <p>الرئيس هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن "ميثاق المجلس" مهام ومسؤوليات الرئيس على أن تتضمن على الأقل ما يأتي:</p> <p>١. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.</p> <p>٢. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار آية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.</p> <p>٣. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.</p> <p>٤. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.</p> <p>٥. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.</p> <p>٦. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.</p> <p>٧. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التحقيق أو غيرها في ذلك.</p> <p>٨. يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.</p>	<input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>			
	<p>المادة (١٢) التزامات أعضاء المجلس</p> <p>يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:</p> <p>١. الانضمام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب.</p> <p>٢. إعلانه مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقدمها على المصلحة الخاصة.</p> <p>٣. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للشركة، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساهمة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسية، ومعايير العمل بها.</p> <p>٤. مراقبة أداء الشركة في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والربعيّة.</p> <p>٥. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقاً لهذا النظام.</p>	<input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/> <input checked="" type="checkbox"/>			

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد	رقم المادة
المادة (١٦) أمين السر	يصدر المجلس قرارا بتسمية أمين سر المجلس، وتكون الأولوية للحاصلين على شهادة جامعية في القانون أو المحاسبية من جامعة معترف بها أو ما يعادلها، ولمن تكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في تولي شؤون شركة مدرجة.	<input checked="" type="checkbox"/>			عينت الشركة أمين سر لمجلس إدارتها، تتوافق وظيفتها مع قانون الحوكمة، كما أن أمين سر مجلس الإدارة لديها خبرة تفوق الثمان سنوات في التعامل مع شؤون الشركة.	
المادة (١٧) مهام وواجبات أمين السر	يقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها: <ol style="list-style-type: none"> تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس. قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها. قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتببة وفقا لتاريخ انعقادها موصفا فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت. حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتبته في سجلات ورقية وإلكترونية. إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين-إن وجدوا- مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها. التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين. تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون وأحكام هذا النظام. 	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	تتضمن مهام أمين السر ما يلي: <ol style="list-style-type: none"> تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع، ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس؛ قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها؛ قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتببة وفقا لتاريخ انعقادها موصفا فيها: الأعضاء الحاضرين والغائبين، والقرارات التي اتخذها المجلس في الاجتماع، والاعتراضات إن وجدت؛ حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتبته في سجلات ورقية وإلكترونية؛ إرسال الدعوة لأعضاء المجلس، والمشاركين - إن وجدوا- مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل، واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها؛ التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس، وبين الأعضاء فيما بينهم، وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين؛ تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها؛ حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون وأحكام هذا النظام. 	
المادة (١٨) لجان المجلس	يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له ثلاث لجان على الأقل هي كالتالي: <p>أولاً: لجنة الترشيحات، برئاسة أحد أعضاء المجلس وعضوية اثنين على الأقل، ويراعى في اختيار أعضاء اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل -على الأقل- في الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلاح من بين المرشحين لعضوية المجلس. ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده. وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالشركة. ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس. رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محددًا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن. 	<input checked="" type="checkbox"/>			لقد تم تأسيس اللجان التالية من قبل مجلس إدارة الشركة وذلك بعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مباشرة: <ol style="list-style-type: none"> لجنة المكافآت لجنة التدقيق لجنة الترشيحات <p>لجنة الترشيحات:</p> <p>قام المجلس بتشكيل لجنة الترشيحات بعضوية ثلاث أعضاء من أعضاء المجلس برئاسة أحد هؤلاء الأعضاء، أعضاء لجنة الترشيحات هم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • محمد حسن العمادي - رئيس اللجنة • أحمد مبارك العلي المعاضيد - عضو • محمد عبدالمنعم السيد - عضو <p>وتم المراجعة في اختيار اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل في الآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلاح من بين المرشحين لعضوية المجلس. 	

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد	رقم المادة
					<ol style="list-style-type: none"> ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده. وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالشركة. القيام بتقييم ذاتي لأداء المجلس إضافة إلى تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس. رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، على أن تُرسل نسخة منها إلى الهيئة. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محددًا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن. 	
	ثانياً: لجنة المكافآت، برئاسة أحد أعضاء المجلس وعضوية اثنين على الأقل، ويراعى في اختيار أعضاء اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها التي تتمثل -على الأقل- في الآتي: <ol style="list-style-type: none"> تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين. <p>تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.</p>	<input checked="" type="checkbox"/>			لجنة المكافآت تتألف لجنة المكافآت من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس يرأسها أحد هؤلاء الأعضاء. أعضاء لجنة المكافآت هم: <p>أحمد مبارك العلي المعاضيد - رئيس اللجنة</p> <p>أحمد محمد رمل المناعي - عضو</p> <p>سلطان يوسف خاطر السليطي - عضو</p> <p>بعد تشكيل اللجنة تم الإقرار على ميثاقها ومسؤولياتها الرئيسية ونشر هذا الميثاق على موقع الشركة.</p> <p>مهمة لجنة المكافآت العامة تتضمن تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ولا تزيد المكافأة السنوية للمجلس عن ٥% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين للعام المالي الراهن.</p> <p>وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار في تحديد المكافآت مهام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا ونطاق واجباتهم بالإضافة إلى أداء الشركة، وتتضمن المكافآت العناصر الثابتة والمتعلقة بالأداء، مع التنويه بأن العناصر المتعلقة بالأداء تنظر في أداء الشركة على المدى الطويل.</p>	
	ثالثاً: لجنة التدقيق، برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين وعضوية اثنين على الأقل، ويراعى في اختيار أعضاء اللجنة أن يكون أغلبيتهم مستقلين، وألا يكون قد سبق لأي منهم تدقيق حسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على الترشح لعضوية اللجنة بطريق مباشر أو غير مباشر، وأن تتوافر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصات اللجنة التي تتمثل-على الأقل- في الآتي: <ol style="list-style-type: none"> إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر. وضع أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم. الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية بالشركة، ومتابعة أعمال مراقب الحسابات، والتنسيق بينهما، والتأكد من التزامهما بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و(ISA) ومتطلباتها، والتحقق من اشمال تقرير مراقب الحسابات على إشارة صريحة عما إذا كان قد حصل على كل المعلومات الضرورية، ومدى التزام الشركة بالمعايير الدولية (IFRS/IAS)، وما إذا كان التدقيق قد أُجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) أم لا. 	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	لجنة التدقيق تم تأسيس اللجنة برئاسة عضو مستقل وعضوية اثنين أغلبيتهم أعضاء مستقلين، تتمثل لجنة التدقيق بأعضائها كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • د.حمد سعد محمد ال سعد - رئيس اللجنة. • سلطان يوسف خاطر السليطي - عضو • محمد حسن العمادي - عضو. <p>ولم يسبق لأي منهم تدقيق حسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على الترشح لعضوية اللجنة بطريق مباشر أو غير مباشر، وأن تتوافر فيهم الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصات اللجنة التي تتمثل - على الأقل - فيما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر؛ اللجنة مفوضّة للتعاقد مع مدققين خارجيين على نفقة الشركة؛ اجتمع لجنة التدقيق عند الحاجة وبشكل دوري كل ثلاثة أشهر على الأقل وقامت بتحرير محاضر لاجتماعاتهم؛ 	

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	التزام	تطبيق المواد	رقم المادة	
		✓		<p>يصدر المجلس قراراً بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، على ألا يقل عدد اجتماعات لجنة التدقيق عن ستة اجتماعات في السنة.</p> <p>ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، ويجوز دمج لجنتي الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة تسمى "لجنة الترشيحات والمكافآت".</p> <p>ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضائها، ويجوز محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاتفاق، ويوقع من رئيس اللجنة.</p> <p>وترفع كل لجنة تقريراً سنوياً إلى المجلس بما قامت به من أعمال وما انتهت إليه من توصيات.</p> <p>ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان، وتضمين تقرير الحوكمة ما قامت به من أعمال.</p>		المادة (١٩) عمل اللجان
		✓		<p>يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للشركة على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام الشركة، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.</p> <p>ويجب أن يتضمن المقترح المشار إليه في الفقرة السابقة خطة الشركة في إدارة المخاطر على أن تتضمن-كحد أدنى-تحديد المخاطر الرئيسية التي قد تتعرض لها الشركة وفي مقدمتها مخاطر التقنية الحديثة، ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وآليات التعرف عليها، وقياسها، ومتابعتها، وبرامج التوعية بها، وسبل تغاضيها أو التقليل من آثارها.</p>		المادة (٢٠) الرقابة الداخلية
				<p>بعد انتخاب المجلس الحالي في عام ٢٠٢١، قام المجلس في أول اجتماع له بإصدار قراراً بتسمية رئيس المجلس وأعضاء كل لجنة من لجان المجلس الثلاثة (٣)، ولجان المجلس هي لجنة الترشيحات ولجنة المكافآت ولجنة التدقيق، وقامت كل لجنة عند تأسيسها بإصدار ميثاقها التي تحدد مسؤولياتها ومهامها بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لديها.</p> <p>وعقدت لجنة التدقيق (٦) ستة اجتماعات في عام ٢٠٢١، تم التأكيد فيه بأن رئيس لجنة التدقيق لا يرأس أي من لجان المجلس الأخرى، وحضر اجتماعات اللجان رئيس اللجنة المعني وأغلبية أعضاء المعنيين، وتم تحرير محضر لكافة اجتماعات اللجان، كما قامت اللجان بتحضير تقرير سنوي عن أعمالهم خلال العام.</p>		
				<p>٤. لم يحصل أي حادث أو نزاع بين اقتراحات اللجنة وقرارات المجلس نتج بدوره إلى رفض المجلس اقتراحات اللجنة فيما يخص المحقق الخارجي؛</p> <p>٥. عند تأسيس اللجنة تم الإقرار على مراجعتها ومسؤولياتها الرئيسية وشرح دورها العام ومسؤولياتها من خلال ميثاق لجنة التدقيق؛</p> <p>٦. تقوم اللجنة دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم بشأنها وتضع أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم؛</p> <p>٧. الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية بالشركة، ومتابعة أعمال مراقب الحسابات، والتنسيق بينهما، والتأكد من التزامهما بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و (ISA) ومتطلباتها؛</p> <p>٨. تحري الدقة فيما تعرضه الشركة على الجمعية العامة، وما تفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية ومراجعة تلك الأرقام والبيانات والتقارير؛</p> <p>٩. التنسيق بين المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والرقابة الداخلية بالشركة؛</p> <p>١٠. مراجعة أنظمة الرقابة الماليّة والداخلية وإدارة المخاطر؛</p> <p>١١. إجراء التحقيقات الخاصة بمسائل الرقابة المالية بتكليف من المجلس؛</p> <p>١٢. التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات؛</p> <p>١٣. مراجعة السياسات والإجراءات الماليّة والمحاسبية للشركة وإيداع الرأي والتوصية بشأنها للمجلس؛</p> <p>١٤. مراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات؛</p> <p>١٥. إعداد التقارير الحورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالشركة ورفعها للمجلس-في الوقت الذي يحدده-متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.</p> <p>١٦. تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للشركة.</p> <p>١٧. مناقشة مراقب الحسابات، والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.</p>		
				<p>٢٤ يناير ٢٠٢١</p> <p>٠٩ مارس ٢٠٢١</p> <p>٢٥ إبريل ٢٠٢١</p> <p>٢٥ يوليو ٢٠٢١</p> <p>٢٤ أكتوبر ٢٠٢١</p> <p>٢٠ ديسمبر ٢٠٢١</p>		
				<p>لم يرأس أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أكثر من لجنة واحدة في نفس الوقت. وقد حضر رئيس اللجنة وغالبية الأعضاء جميع اجتماعات اللجنة، وتم تحرير محضر اجتماع لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة، كما قامت كل لجنة بإعداد تقرير سنوي عن عملها خلال العام.</p>		
				<p>نتيجة للتغييرات في قانون هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المالي للشركات المدرجة في بورصة قطر. ارتأت إدارة التدقيق الداخلي في شركة الخليج للمخازن بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق لعام ٢٠١٨ على اعتماد وتنفيذ COSO كأساس لإدارة الضوابط الداخلية للشركة.</p> <p>طورت لجنة COSO – لجنة المنظمات الراعية التابعة لتريدهواي، نموذجاً لتقييم الضوابط الداخلية.</p> <p>يعرف نموذج COSO الرقابة الداخلية بأنها "عملية تنفذ من قبل مجلس إدارة الكيان والإدارة والموظفين الآخرين، المصممة لتوفير ضمان معقول لتحقيق الأهداف في الفئات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • فعالية وكفاءة العمليات؛ • موثوقية التقارير المالية؛ • الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. <p>نطاق التوكيد</p> <p>يقتصر هذا التقييم على مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية في شركة الخليج للمخازن على تلك الضوابط في إعداد التقارير المالية لعام ٢٠٢١.</p> <p>أساس الضمان</p> <p>تم التحقق من ضمان التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية باستخدام الخطوات التالية:</p>		
				<p>٢٤ يناير ٢٠٢١</p> <p>٠٩ مارس ٢٠٢١</p> <p>٢٥ إبريل ٢٠٢١</p> <p>٢٥ يوليو ٢٠٢١</p> <p>٢٤ أكتوبر ٢٠٢١</p> <p>٢٠ ديسمبر ٢٠٢١</p>		
				<p>لم يرأس أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أكثر من لجنة واحدة في نفس الوقت. وقد حضر رئيس اللجنة وغالبية الأعضاء جميع اجتماعات اللجنة، وتم تحرير محضر اجتماع لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة، كما قامت كل لجنة بإعداد تقرير سنوي عن عملها خلال العام.</p>		

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد	رقم المادة
					<p>١. تأسيس تصميم تدفق سير العمل</p> <p>عمل قسم التدقيق الداخلي مع فريق الشؤون المالية وفريق ضمان الجودة لإنشاء مخطط العمل مفصل للغاية لكيفية تشغيل العمليات. تمت الإشارة إلى نقاط التحكم الرئيسية في تدفق العملية في كافة مستندات تشغيل العمليات. يتم الانتهاء من تصميم تدفق العمل على نحو مفصل ودقيق.</p> <p>٢. مصفوفة المخاطر والتحكم (RCM)</p> <p>قامت إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة وتوثيق مصفوفات المخاطر والمراقبة التي تربط المخاطر المحددة بالضوابط الحالية في جميع المجالات. تمت مراجعة ١٥٣ عنصر تحكم رئيسي عبر جميع العمليات والمخاطر ذات الصلة. قد تم اعتبارها لأنها تؤثر على التقارير المالية وتم تضمينها في تقييم مصفوفة ميثاق المخاطر ICoFR. تحتوي مصفوفة ميثاق المخاطر أيضا على بيانات تسرد ما إذا كانت الضوابط وقائية أم استكشافية والتنفيذ الدوري للضوابط.</p> <p>تقيم مصفوفة المخاطر والتحكم أيضا فعالية الضوابط باستخدام معايير C.V.A.R والتي تعني C = الاكتمال، V = الصلاحية، A = الدقة، R = الوصول المقيد. تعتبر آلية مصفوفة التحكم بالمخاطر مناسبة وكافية.</p> <p>٣. اختبار التصميم واختبار فاعلية التشغيل</p> <p>انتهى قسم التدقيق الداخلي من مراجعة جميع البيانات المالية للشركة الخاصة بالتصميم والمراقبة كما هي قيد التشغيل بالإضافة إلى الفعالية التشغيلية للضوابط المعمول بها. قيم رئيس التدقيق التنفيذي (CAE) أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت فعالة.</p> <p>٤. رصد وتقييم أوجه القصور</p> <p>يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق ومراجعة مكثفة لإدارات الشركة بموجب خطة التدقيق الحالية - ٢٠٢١ - ٢٠٢٣ لتوفير تأكيدات إضافية. ثم يتم متابعة جميع الملاحظات من قبل الفريق التي تم تحديدها حتى يتم حلها من قبل الإدارة المعنية.</p> <p>٥. ضوابط مستوى الكيان</p> <p>تعرف عناصر التحكم على مستوى الكيان بأنها الضوابط التي تعمل في جميع أنحاء الشركة بأكملها (سواء على مستوى الإدارات أو مركز التكلفة / وحدة الإدارة). وهذا يشمل "النبرة في القمة"، ثقافة المنظمة، القيم والأخلاق، الحكم والمساءلة. كما تأخذ هذه الضوابط في الاعتبار تقييم المخاطر وإدارتها، والضوابط لرصد نتائج العمليات، ووظيفة المراجعة الداخلية، وبرامج التقييم الذاتي. ووفقا لذلك، تؤثر عناصر التحكم في مستوى الكيان في جميع مجالات إطار الرقابة الداخلية في المؤسسة، من بيئة المراقبة إلى مراقبة عناصر التحكم والإدارة المالية وضوابط الإبلاغ المالي. قامت إدارة التدقيق الداخلي في شركة الخليج للمخازن بمراجعة جميع أنشطة التحكم على مستوى الكيان عبر الشركة.</p> <p>٦. تقييم المخاطر وتحديد نطاق تغطية التقييم</p> <p>يعتمد تقييم جوهريّة التدقيق الداخلي على ميزانية معتمدة من قبل مجلس الإدارة لعام ٢٠٢١، بناءً على الإيرادات.</p> <p>عملية إدارة المخاطر</p> <p>تمتلك GWC ملف تعريف للمخاطر تم تطويره وتمت الموافقة عليه. الهدف من عملية تقييم مخاطر الكيان هو إنشاء والحفاظ على عملية فعالة لتحديد وتحليل وإدارة المخاطر ذات الصلة بإعداد بيانات مالية موثوقة. تتضمن المبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تحديد الأهداف ذات الصلة؛ و ٢. تحديد وتحليل المخاطر؛ و ٣. تحديد وتحليل التغير المهم؛ و ٤. تقييم مخاطر الاحتيال. 	
					<p>المادة (٢١) وحدة الرقابة الداخلية</p> <p>يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخليّة للشركة على إنشاء وحدة أو أكثر تكون مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها محقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، ويسمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، ويصدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافأته قراراً من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.</p>	
					<p>المادة (٢٢) تقارير الرقابة الداخلية</p> <p>١. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون الماليّة والاستثمارات وإدارة المخاطر.</p> <p>٢. مراجعة تطوّر عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في الشركة في مواجهة التغييرات الجذريّة أو غير المتوقّعة في السوق.</p> <p>٣. تقييم شامل لأداء الشركة بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخليّة، وأحكام هذا النظام.</p> <p>٤. مدى التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.</p> <p>٥. مدى التزام الشركة بأنظمة الرقابة الداخليّة عند تحديد المخاطر وإدارتها.</p> <p>٦. المخاطر التي تعرضت لها الشركة وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.</p> <p>٧. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.</p>	
					<p>المادة (٢٣) الرقابة الخارجية</p> <p>تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية مسببة باختيار عرض أو أكثر لتعيين مقدمه مدققاً خارجياً للشركة، وفور اعتماد المجلس للتوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة.</p> <p>وتعين الجمعية العامة مراقب حسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو محد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يجوز إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين، ويحظر على مراقب الحسابات وموظفيه إفشاء أسرار الشركة، وكذلك الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.</p>	
					<p>تطبيق المواد</p> <p>لقد أسس المجلس إدارة التدقيق الداخلي برئاسة الرئيس التنفيذي للتدقيق، ويتم الإشراف على أعمال الرئيس التنفيذي للتدقيق من قبل لجنة التدقيق، ولجنة التدقيق هي المسؤولة عن تحديد وتقييم مكافأة الرئيس التنفيذي للتدقيق.</p> <p>يجري فريق التدقيق الداخلي عمليات التدقيق بما يتماشى مع خطة التدقيق المعتمدة لمدة ثلاث سنوات بناءً على "عالم تدقيق المخاطر الموزونة".</p> <p>تكون الإدارة من فريق لديه الخبرة والمؤهلات والمهارات اللازمة لتقديم خطة التدقيق المطلوبة وجميع مشاريع الضمان الأخرى بشكل فعال.</p>	
					<p>يقدم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تقريراً عن إنجازات إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بشكل دوري كل ثلاثة أشهر.</p> <p>تتضمن هذه التقارير كحد أدنى على المعلومات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> التحليل المالية والتقارير عن دقة البيانات المالية المنشورة؛ تقييم للضوابط الداخلية؛ كشوفات عن الوضع الحالي لضوابط إدارة المخاطر في الشركة ومهامها وأنشطتها والحلول لأي نقص تم ملاحظته؛ تقرير موجز عن تطبيق الشركة للتوجيهات التنظيمية والغير تنظيمية. 	

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	نطاق التطبيق	تطبيق المواد
المادة (٢٤) مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات	<p>على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس–كتابة–بأي خطر تتعرض له أو يتوقع أن تتعرض له الشركة، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقا لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك.</p> <p>ويقدم مراقب الحسابات–وإن تعدد–تقريراً واحداً للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسألة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه.</p> <p>ويجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات كل ما يرتبط بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة المتعلقة بالآتي:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة. ٢. مدى قدرة الشركة على الاستمرار في موازلة أنشطتها وتنفيذ التزاماتها، ويتم ذلك بشكل مستقل عما يديه المجلس. ٣. مدى التزام الشركة بوضع الأنظمة واللوائح الداخلية، ومدى ملاءمة هذه الأنظمة وتلك اللوائح لوضع الشركة، ومدى التزامها بتطبيقها. ٤. مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام هذا النظام. ٥. مدى التزامه والشركة بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية والتزامهما بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و(ISA) ومتطلباتها. ٦. مدى تعاون الشركة في تمكينه من الوصول إلى المعلومات اللازمة لإتمام أعماله. 				<p>لقد تم توقيع البيانات المالية للعام ٢٠٢١ من قبل المدقق الخارجي ورئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة، وتم إدراجها في التقرير السنوي الموزع على المساهمين، كما يوجد نسخة عن التقرير السنوي في موقع الشركة الإلكتروني.</p> <p>أجرت شركة الخليج للمخازن أيضاً اختباراً لفاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية، كما يحتوي التقييم على أنواع مختلفة من تقييمات المخاطر ومدى ملاءمة الضوابط لإدارتها.</p> <p>يصدر المدقق الخارجي عادة تقرير إداري على أساس سنوي يتضمن ثغرات في الرقابة الداخلية (إن وجدت)، لم يتم الإبلاغ عن أي ثغرات أو فشل في الرقابة الداخلية في عام ٢٠٢١</p> <p>وقدم المدقق الخارجي كافة ملاحظات الإفصاح في البيانات المالية، وهذه الملاحظات تتضمن إقرار التزامه والشركة بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية والتزامهما بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية (IFRS/IAS) و(ISA) ومتطلباتها، إضافة لملاحظاته عن قدرة الشركة بالاستمرار في أنشطتها العملية.</p>
المادة (٢٥) الإفصاح	<p>على الشركة الالتزام بمتطلبات الإفصاح بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أي منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.</p> <p>وعلى الشركة تحديد سياستها بشأن التعامل مع الشائعات نغياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة، ويجب على المجلس التأكد من دقة وصحة ما تفصح عنه الشركة والتزامها بكافة قواعد الإفصاح.</p>				<p>لقد امتثلت الشركة لمتطلبات الإفصاح بما في ذلك إفصاحات التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين.</p> <p>كما تم الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أي منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.</p> <p>وقام رئيس المجلس بتعيين والرئيس التنفيذي (GCEO)، ومدير العمليات (COO)، والمدير المالي (CFO) ومدير – التسويق والاتصالات كممثل الشركة لتوضيح الشؤون المتعلقة بالإعلام والهيئات الأخرى.</p> <p>لدى شركة الخليج للمخازن سياسة واضحة مكتوبة للتعامل مع الشائعات نغياً أو إثباتاً تم الإفصاح عنها.</p>
المادة (٢٦) تضارب المصالح	<p>بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة" ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة.</p> <p>ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفاً تفصيلياً بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للشركة.</p> <p>وفي جميع الأحوال، لا يجوز للشركة القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي "طرف ذي علاقة" إلا بعد موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.</p>				<p>لا يجوز لأي "طرف ذي علاقة" يكون طرفاً أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة تبرمها الشركة حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً للأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.</p>
المادة (٢٧) الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة	<p>تمت الموافقة على جميع معاملات الأطراف الغير التجارية من خلال مناقصات خلال السنوات السابقة</p> <p>يتم إعداد أنظمة التحكم الداخلي في شركة الخليج للمخازن مع التركيز على معرفة تفاصيل أصحاب الشركات الذين تتعامل معهم الشركة في كافة تعاملاتها.</p> <p>تم عرض كافة التعاملات ذات العلاقة على الجمعية العامة. ستضمن الشركة دائماً الالتزام الصارم بمتطلبات الاستبعاد أي عدم حضور العضو "ذات العلاقة" عندما يقوم المجلس بمناقشة هذه المعاملات.</p> <p>توجد إرشادات رقابية مطبقة من قبل الشركة للتأكد من أن أي طرف ذي صلة لن يكون حاضراً اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة المناقصات أثناء مناقشة ذلك التعامل أو العلاقة أو المعاملة.</p> <p>في عام ٢٠٢١، أكد المجلس أنه لم يكن على علم بأي حالة تضارب في المصالح موجودة أو يحتمل وجودها فيما يتعلق بمجموعة GWC.</p>				<p>لا يجوز لأي "طرف ذي علاقة" يكون طرفاً أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة تبرمها الشركة حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً للأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.</p>
المادة (٢٨) الإفصاح عن عمليات التداول	<p>حددت الشركة سياسة واضحة تلزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم الشركة وسائر أوراقها المالية الأخرى، ويجب أن يعتمد المجلس قواعد وإجراءات واضحة تنظم تداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة.</p>				<p>يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم الشركة وسائر أوراقها المالية الأخرى، ويجب أن يعتمد المجلس قواعد وإجراءات واضحة تنظم تداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة.</p>
المادة (٢٩) المساواة بين المساهمين في الحقوق	<p>المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم، وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.</p> <p>ويجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في محاولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطبها بما لا يضر بمصالح الشركة.</p>				<p>المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم، وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.</p> <p>ويجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في محاولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطبها بما لا يضر بمصالح الشركة.</p>
رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	نطاق التطبيق	تطبيق المواد

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد
المادة (٣٠) مراجعة سجل المساهمين	على الشركة التقدم شهريا بطلب لجهة اليداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها.	<input checked="" type="checkbox"/>			تحصل الشركة شهريا على نسخة محدثة من سجل المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي والتي تحتفظ بها في سجل مخصص ومعد لهذا الغرض.
المادة (٣١) حق المساهم في الحصول على المعلومات	يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. وتلتزم الشركة بتدقيق وتحديث المعلومات بطريقة منتظمة، ويتوفّر كافة المعلومات التي تهم المساهمين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل، وأن تستخدم في ذلك وسائل التقنية الحديثة.	<input checked="" type="checkbox"/>			يجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً فيما يخص مساهمته/مساهمتها، وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة والجهة المودعة في هذا الصدد. يجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً فيما يخص مساهمته/مساهمتها، وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة والجهة المودعة في هذا الصدد. يتمتع مساهمو الشركة بحقوق متساوية وحق الحصول على أية معلومات عند الطلب إذا لم تكن هذه المعلومات متاحة بالفعل على موقع الشركة الإلكتروني. يمكن الحصول على تلك المعلومات من خلال التواصل مع مسؤول الالتزام وكذلك سكرتيرة مجلس الإدارة عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: information@gwcllogistics.com يتم الرد على الاستفسارات في غضون خمسة (٥) أيام عمل كسياسة متبعة من قبل الشركة.
المادة (٣٢) حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة	يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة والتي منها: ١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١%) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن. ٢. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشتها بالجمعية إن لم يدرجها المجلس وقررت الجمعية ذلك. ٣. حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، وإتاحة فرصة المشاركة الفعالة فيها والاشتراك في محاوراتها ومناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وتيسير كل ما من شأنه العلم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وبالمسائل المدرجة بجدول الأعمال وبالقواعد التي تحكم المناقشات وتوجيه الأسئلة. ٤. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد أسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال الشركة. ٥. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينوب عنهم قانوناً. ٦. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والالتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الإجابة على سؤاله غير كافية. ٧. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة، وتيسير كل ما من شأنه العلم بالقواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت. ٨. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.	<input checked="" type="checkbox"/>			تم تضمين حقوق المساهمين في عدة مواد في النظام الأساسي من بينها المادة ٤٩ و ٥٢ و ٥٥ والتي هي على سبيل المثال لا الحصر: ١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١%) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن؛ ٢. حق المساهمين يمثلون ٥% من رأس في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشتها بالجمعية إن لم يدرجها المجلس وقررت الجمعية ذلك؛ ٣. حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، وإتاحة فرصة المشاركة الفعالة فيها والاشتراك في محاوراتها ومناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وتيسير كل ما من شأنه العلم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وبالمسائل المدرجة بجدول الأعمال وبالقواعد التي تحكم المناقشات وتوجيه الأسئلة؛ ٤. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال الشركة؛ ٥. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينوب عنهم قانوناً؛ ٦. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة، وتيسير كل ما من شأنه العلم بالقواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛ ٧. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.
المادة (٣٤) حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت	التصويت حق المساهم –يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً– لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه. ويحظر على الشركة وضع أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت، وتلتزم بتكثيف المساهم من ممارسة حق التصويت وتيسير إجراءاته، ويجوز لها أن تستخدم في ذلك وسائل التقنية الحديثة.	<input checked="" type="checkbox"/>			
المادة (٣٥) حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس	على الشركة الالتزام بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس، وعليها إطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوقت كاف. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالسري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي.	<input checked="" type="checkbox"/>			تقوم الشركة بالإفصاح عن تفاصيل المرشحين لعضوية المجلس، مما يتضمن كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوقت كاف. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي.
المادة (٣٦) حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح	يحدد النظام الأساسي للشركة –بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير– نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وعلى المجلس وضع سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين، ويجب اطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والإشارة إليها في تقرير المجلس. وتكون الأرباح في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة	<input checked="" type="checkbox"/>			يحدد النظام الأساسي توجيهات حول توزيع الأرباح، حيث إنه وفقاً للمادة ٤٠ من النظام الأساسي، يتم توزيع الأرباح على النحو التالي: • تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء المجلس بحيث لا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية، ويتم توزيع الأرباح على المساهمين بمعدل لا يقل عن ٥% من الرأس المال المدفوع للعام المالي الراهن. • يتم الموافقة على توزيعات الأرباح للمساهمين عن كل عام من قبل اجتماع الجمعية العمومية. • يؤكّد النظام الأساسي للشركة أيضاً أن جميع أسهم رأس المال لها حقوق متساوية، دون تمييز ، من حيث الملكية في أصول الشركة ، والأرباح ، وحضور اجتماعات الجمعية العامة والتصويت ، تطبيقاً لمبدأ "صوت واحد لكل سهم".
المادة (٣٧) حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى	يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة. وفي جميع الأحوال يجب الإفصاح عن هيكل رأس مال الشركة وكل اتفاق تجريبه بشأنه، والإفصاح عن المالكين (٥%) أو أكثر من أسهم الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.	<input checked="" type="checkbox"/>			يتضمن النظام الأساسي للشركة آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تضر بملكية رأس مال الشركة. تحفظ GWC بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع مساهميهما وتنتشر جميع المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة بشكل منتظم من خلال موقعها الإلكتروني ، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى.

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	عدد الالتزام	لا ينطبق	تطبيق المواد
المادة (٣٣) تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة	يجب اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللشركة استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيراً لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة. وعلى الشركة تمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، وعليها الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.	<input checked="" type="checkbox"/>			ختار الشركة دائماً المكان والزمان الأنسب لعقد الجمعية العمومية ، كما تستخدم تقنيات جديدة وحديثة في التواصل مع المساهمين من أجل تسهيل المشاركة الفعالة لأكثر عدد منهم في الجمعية العامة. يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة وذلك على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر، والموقع الإلكتروني للشركة و في صحيفة محلية يومية تصدر باللغة العربية وذلك قبل ٢١ يوماً على الأقل من انعقاد الجمعية. كما قامت الشركة بالإفصاح عن نتائج الجمعية العمومية على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك في بورصة قطر مع إرسال نسخة من هذه المحاضر إلى هيئة قطر للأسواق المالية فور الموافقة عليها. عقدت الجمعية العمومية لشركة الخليج للمخازن لعام ٢٠٢١ من خلال التكنولوجيا الحديثة وفق الضوابط التي وضعتها وزارة الاقتصاد والتجارة، وبالتنسيق مع هيئة قطر للأسواق المالية.
المادة (٣٤) حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت	التصويت حق المساهم –يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانوناً– لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه. ويحظر على الشركة وضع أي قيد أو إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام المساهم لحقه في التصويت، وتلتزم بتكثيف المساهم من ممارسة حق التصويت وتيسير إجراءاته، ويجوز لها أن تستخدم في ذلك وسائل التقنية الحديثة.	<input checked="" type="checkbox"/>			
المادة (٣٥) حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس	على الشركة الالتزام بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس، وعليها إطلاع المساهمين على كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوقت كاف. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالسري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي.	<input checked="" type="checkbox"/>			تقوم الشركة بالإفصاح عن تفاصيل المرشحين لعضوية المجلس، مما يتضمن كافة المعلومات الخاصة بجميع المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوقت كاف. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي.
المادة (٣٦) حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح	يحدد النظام الأساسي للشركة –بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير– نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وعلى المجلس وضع سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين، ويجب اطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والإشارة إليها في تقرير المجلس. وتكون الأرباح في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهما مجانية لمالكي الأسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة	<input checked="" type="checkbox"/>			يحدد النظام الأساسي توجيهات حول توزيع الأرباح، حيث إنه وفقاً للمادة ٤٠ من النظام الأساسي، يتم توزيع الأرباح على النحو التالي: • تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء المجلس بحيث لا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية، ويتم توزيع الأرباح على المساهمين بمعدل لا يقل عن ٥% من الرأس المال المدفوع للعام المالي الراهن. • يتم الموافقة على توزيعات الأرباح للمساهمين عن كل عام من قبل اجتماع الجمعية العمومية. • يؤكّد النظام الأساسي للشركة أيضاً أن جميع أسهم رأس المال لها حقوق متساوية، دون تمييز ، من حيث الملكية في أصول الشركة ، والأرباح ، وحضور اجتماعات الجمعية العامة والتصويت ، تطبيقاً لمبدأ "صوت واحد لكل سهم".
المادة (٣٧) حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى	يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة. وفي جميع الأحوال يجب الإفصاح عن هيكل رأس مال الشركة وكل اتفاق تجريبه بشأنه، والإفصاح عن المالكين (٥%) أو أكثر من أسهم الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.	<input checked="" type="checkbox"/>			يتضمن النظام الأساسي للشركة آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تضر بملكية رأس مال الشركة. تحفظ GWC بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع مساهميهما وتنتشر جميع المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة بشكل منتظم من خلال موقعها الإلكتروني ، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى.

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	الالتزام له حد	قيمتها ٣	تطبيق المواد
المادة (٤٠) أحكام ختامية	تراقب الهيئة مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام، والتي تعتبر الحد الأدنى لمبادئ الحوكمة حال خضوع الشركة لنظام أو قواعد أو تعليمات أو مبادئ حوكمة أخرى وفقاً لتبعتها. ويجوز للهيئة إصدار قواعد مكملة أو مفسرة لمبادئ وأحكام هذا النظام، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.			<input checked="" type="checkbox"/>	لا ينطبق
المادة (٤١) حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس	على السوق تضمين ما يصدره من قواعد (قواعد التعامل في بورصة قطر) المبادئ والأحكام الخاصة بالتداول، والإفصاح، والمعلومات الخاصة بهما المنصوص عليها في هذا النظام، وعليه إخطار الهيئة بأية مخالفات لتلك المبادئ والأحكام، ويلتزم السوق بنشر هذا النظام على موقعه الإلكتروني.			<input checked="" type="checkbox"/>	لا يطبق
المادة (٤٢) حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس	في حالة مخالفة أي من المبادئ والأحكام الواردة بهذا النظام، يجوز للهيئة اتخاذ كل أو بعض الإجراءات الواردة في المادة (٣٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.		<input checked="" type="checkbox"/>		تسعى الشركة جاهدة للالتزام بكافة مبادئ وأحكام مبادئ الحوكمة خاصة وجميع تشريعات وقوانين الهيئة عامة.

رقم المادة	أحكام المواد	الالتزام	الالتزام له حد	قيمتها ٣	تطبيق المواد
المادة (٣٨) حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين	تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على أن يرفق بطلبه ما يثبت صفته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها. وعلى المجلس أن يضع آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالشركة والإدارة التنفيذية العليا بها، وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح الشركة وأموالها على أن تنص تلك الآلية على سرية مضمون الشكوى أو المقتراح أو البلاغ، وحماية مقدمه، وأجال البت في التظلمات والرد على الشكاوى والمقترحات.			<input checked="" type="checkbox"/>	يتم احترام حقوق أصحاب المصلحة دائماً من قبل الشركة. تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح تجاه المعلومات المقدمة على أن يرفق بطلبه ما يثبت صفته، كما وضعت الشركة آلية مكتوبة تحدد إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالشركة والإدارة التنفيذية العليا بها، وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم بشأن كل ما يمس مصالح الشركة وأموالها على أن تنص تلك الآلية على سرية مضمون الشكوى أو المقتراح أو البلاغ، وحماية مقدمه، وأجال البت في التظلمات والرد على الشكاوى والمقترحات. قامت الشركة بتطوير سياسة الإبلاغ عن المخالفات لكي تسمح بالإفصاح بشكل سري عن أي شكوى أو أفعال غير أخلاقية بدلاً من التفاوض عن تلك المخاوف أو الشكوك. توفر هذه السياسة إرشادات حول مفهوم الإبلاغ عن المخالفات وتضع معايير لضمان التعامل مع أي حالات من هذا القبيل تم الإبلاغ عنها من قبل الموظفين بحسن نية. ومع ذلك ، فإن الهدف من هذه السياسة هو تزويد الموظفين بقناة للإبلاغ عن المخالفات ، لضمان اتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب ، وحماية المبلغين من الأعمال الانتقامية.
المادة (٣٩) حق المجتمع	على الشركة القيام بدورها في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للشركات.			<input checked="" type="checkbox"/>	تقوم GWC بتحديد وتنظيم الأنشطة السنوية التي تهدف إلى تعزيز مسؤولية المؤسسة الاجتماعية للشركة ، والتي يتم تنظيمها من خلال استهداف أربعة أركان رئيسية: ١- تنمية المجتمع ٢- تعزيز التعليم ، ٣- رفع الوعي بالحياة الصحية والحفاظ على البيئة. ٤- وقد التزمت الشركة بالمساهمة بنسبة ٢,٥% من أرباحها السنوية في صندوق المسؤولية الاجتماعية للشركات كما هو مطلوب بموجب قانون حكومة قطر. خلال العام، قامت شركة الخليج للمخازن (GWC) بدفع مبلغ ٥,٨٩٩,٦٦٦ ريال قطري تمثل ٢,٥% من أرباح الشركة لعام ٢٠٢٠. كما دعمت GWC العديد من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الوعي بأفضل ممارسات الأعمال والحوكمة والتبادل الثقافي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حيث يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركة الخليج للمخازن المفاهيم التالية: ١. نشر أخلاقيات العمل ٢. التوعية بالصحة والسلامة المهنية ٣. إدارة الموارد البشرية ، حقوق الإنسان ٤. إدارة سلسلة التوريد المسؤولية الاجتماعية للشركات ٥. الاستدامة البيئية

القوائم المالية الموحدة

٧٦
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين
بيان المركز المالي الموحد
بيان الربح أو الخسارة والايادات الشاملة الأخرى الموحد
بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد
بيان التدفقات النقدية الموحد
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام

شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الربح أو الخسارة والايادات الشاملة الأخرى الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأداءها المالي الموحد وتدفيقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة. ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (IEBSA Code) فإننا خيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة وفقاً للمتطلبات المهنية في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال التدقيق للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأنها لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناء عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام

شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. – تنمية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة – تنمية

أمور التدقيق الهامة – تنمية

خطوات التدقيق المتبعة في تناول أمور التدقيق الهامة		أمور التدقيق الهامة
		<i>انخفاض قيمة الشهرة</i>
تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها فيما يتعلق بتقييم انخفاض قيمة الشهرة ما يلي:	وفقاً لما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الموجودات"، تتم مراجعة انخفاض قيمة الشهرة على أساس سنوي على الأقل، لتبيان وجود أي مؤشر على انخفاض القيمة.	
• استفسرنا وقمنا بتقييم عملية تقييم انخفاض القيمة للمجموعة وقمنا بتقييم مدى ملاءمة تعريف الإدارة لوحدات توليد النقد بالمجموعة.	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان لدى المجموعة شهرة بقيمة ١١٥ مليون ريال قطري في بياناتها المالية الموحدة، مشمولة ضمن ثلاثة وحدات لتوليد النقد ("CGU")؛ الخدمات اللوجيستية بمبلغ ٥٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٥٣ مليون ريال قطري) وخدمات شحن البضائع بمبلغ ٤٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٤٥ مليون ريال قطري) وكونتراك لوجيستيكس فرايت بمبلغ ١٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١٧ مليون ريال قطري).	
• قمنا بتقييم كفاءة وقدرات فريق الإدارة الذي أجرى تقييم انخفاض قيمة الشهرة.	عند إجراء تقييم انخفاض الشهرة، حددت الإدارة المبلغ القابل للاسترداد من الشهرة من خلال إرشادات "القيمة عند الاستخدام" في معيار المحاسبة الدولي ٣٦. طبقت الإدارة طريقة الدخل وأعدت توقعات للتدفقات النقدية المخصصة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد من وحدات توليد النقد.	
• قمنا بتقييم الافتراضات الهامة المستخدمة في نموذج انخفاض قيمة الشهرة، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية التشغيلية، ومعدلات الخصم، ومعدلات النمو، وقمنا بمقارنتها مع تقارير التوقعات الخارجية للقطاع وتنبؤات النمو الاقتصادي، مع الاستعانة بخبراء ضمن فريق عملنا. كما قمنا بتقييم مدى موثوقية التوقعات حول التدفقات النقدية من خلال مراجعة الأداء الفعلي السابق ومقارنتها بالتوقعات السابقة وفحص دقتها الحسابية.	لقد اعتبرنا انخفاض قيمة الشهرة أحد أمور التدقيق الهامة نظراً للحجم المادي للرصيد في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة، كما أن تقدير المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة مؤلدة للنقد يتطلب استخدام الإدارة لأحكام وافتراضات هامة ومعقدة بشأن المتغيرات الرئيسية.	
• قمنا بإجراء تحليل حساسية على الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة.	تم بيان المعلومات المتعلقة بالشهرة في الايضاح ٨ للبيانات المالية الموحدة.	
• قمنا بتقييم مدى ملاءمة واكتمال الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة.		

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى.

يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا يبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو أنها تبدو كأخطاء مادية. في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإن علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا.

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الموجودات	إيضاحات	٢٠٢١ ريال قطري	٢٠٢٠ ريال قطري
الموجودات غير المتداولة			
عقارات وآلات ومعدات	٤	٢,٥٤٠,١٢١,٥١٩	٢,٥٠٢,٣٩٥,٤٨٤
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٥	٥٦٩,٢٨٢,٥٢٥	٣٥٠,٧٢٦,٩٧١
موجودات حق الاستخدام	٦	٢١٧,٠٠٠,١٤١	٢٥٥,٦١٠,٤٤٢
استثمارات عقارية	٧	٤١,٠٩١,٣٣١	٤٠,٦٣٤,٨٥٤
موجودات غير ملموسة وشهرة	٨	١١٦,٩٦١,٤٤٠	١١٧,٢٩٦,٥٢٢
ودائع قابلة للاسترداد		١٨,٢٥١,٠٠٠	١٨,٢٥١,٠٠٠
		٣,٥٠٢,٧٠٧,٩٥٦	٣,٢٨٤,٩١٥,٢٧٣
الموجودات المتداولة			
المخزون		١٣,٨٤٦,٦٢٤	١١,٩٤٤,٠٨١
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	٩	٥٨٤,٢٠٤,٤٦٢	٤٨٣,٥٣٤,١٧٤
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠	٢٤٠,٠١٩,٧٧٩	٢٩٨,٦٣٠,١٩٦
		٨٣٨,٠٧٠,١٦٥	٧٩٤,١٠٨,٤٥١
		٤,٣٤٠,٧٧٨,١٢١	٤,٠٧٩,٠٢٣,٧٢٤
إجمالي الموجودات			
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	١١	٥٨٦,٠٣١,٤٨٠	٥٨٦,٠٣١,٤٨٠
احتياطي قانوني	١٢	٥٥٢,٥٠٦,٨٠٣	٥٥٢,٥٠٦,٨٠٣
أرباح محدرة		٩٣٠,٢٧٩,٥٤٩	٧٦٩,٧٢٤,٧٤٨
احتياطي صرف العملات الأجنبية		(٥٤٣,١٨٤)	(٦٠٤,١٦٦)
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم		٢,٠٦٨,٢٧٤,٦٤٨	١,٩٠٧,٦٤٨,٤١٥
حصص غير مسيطرة		١٤,٥٨٧,٨٥٣	(٢,٩٢٢,٠٢١)
إجمالي حقوق الملكية		٢,٠٨٢,٨٦٢,٥٠١	١,٩٠٤,٧٢٦,٣٩٤
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
تمويلات إسلامية	١٤	١,٢٣٣,٩٠٥,٩٤٦	١,٢٩٨,٩٤٩,٨٠٤
مطلوبات إيجار	٦	٢٠٠,٨١٧,٦٠٣	٢٣٤,٢٦٤,٢٠٦
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٥	٥٢,٩٣٥,٧٦٥	٤٨,٢٢٥,٤٢٩
محتجزات دائنة لمقاولين	١٦	٢٢,٦٠٧,٧٦٨	١٤,٥١٢,٣٠١
		١,٥١٠,٢٦٧,٠٨٢	١,٥٩٥,٩٥١,٧٤٠
المطلوبات المتداولة			
تمويلات إسلامية	١٤	٤٠٨,٦٤٤,٥٠٧	٢٩٠,٣٩٧,٨٥٩
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	١٦	٣٢٤,٢٥٦,٧٧٣	٢٧٥,٢٧٩,١٢٢
مطلوبات إيجار	٦	١٤,٧٤٧,٢٥٨	١٢,٦٧٢,٦٠٩
		٧٤٧,٦٤٨,٥٣٨	٥٧٨,٣٤٩,٥٩٠
		٢,٢٥٧,٩١٥,٦٢٠	٢,١٧٤,٣٠١,٣٣٠
		٤,٣٤٠,٧٧٨,١٢١	٤,٠٧٩,٠٢٣,٧٢٤

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مجلس إدارة الشركة الأم في ٢٥ يناير ٢٠٢٢ ووقعها بالنيابة عنه:

عبدالله بن فهد بن جاسم بن جبر آل ثاني

فهد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الربح أو الخسارة والايرادات الشاملة الأخرى الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاحات	٢٠٢١ ريال قطري	٢٠٢٠ ريال قطري
الإيرادات	١,٣٠٣,٨٤٠,٩٩١	١,٢٣٣,٧٠٦,٧٢٣
التكلفة المباشرة	(٩٠١,٤٦٢,٧٤١)	(٨٢٥,٥٤٠,٩٦٥)
إجمالي الربح	٤٠٢,٣٧٨,٢٥٠	٤٠٨,١٦٥,٧٥٨
إيرادات أخرى	١,٤٠٤,٦٢٨	٤٩٧,٥٤٢
مصروفات عمومية وإدارية	(١١٤,٥٠١,٩١٠)	(١١٢,١٥٣,٦٨١)
ربح التشغيل	٢٨٩,٢٨٠,٩٦٨	٢٩٦,٥٠٩,٦١٩
تكاليف التمويل، بالصادف	(٥٥,٥٧٤,٧١٠)	(٥٨,٨٥٨,٠٣٨)
الربح قبل الضريبة	٢٣٣,٧٠٦,٢٥٨	٢٣٧,٦٥١,٥٨١
مصروف ضريبة الدخل	(٢,٣١٥,٤٧٦)	(١,٦٦٤,٩٤٩)
ربح السنة	٢٣١,٣٩٠,٧٨٢	٢٣٥,٩٨٦,٦٣٢
ايرادات شاملة أخرى	٧١,٤٣٢	(٢١٣,٥٠٠)
ايرادات شاملة أخرى قد يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة:		
فروق أسعار صرف عملات أجنبية من العمليات الخارجية	٢٣١,٤٦٢,٢١٤	٢٣٥,٧٧٣,١٣٢
إجمالي الربح والايرادات الشاملة الأخرى	٢٢٤,٩٤٢,٧١٩	٢٣٥,٩٨٦,٦٣٢
الربح العائد إلى:	٦,٤٤٨,٠٦٣	-
حاملي أسهم الشركة الأم		
حصص غير مسيطرة	٢٣١,٣٩٠,٧٨٢	٢٣٥,٩٨٦,٦٣٢
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:	٢٢٥,١٤,١٥١	٢٣٥,٧٧٣,١٣٢
حاملي أسهم الشركة الأم	٦,٤٤٨,٠٦٣	-
حصص غير مسيطرة	٢٣١,٤٦٢,٢١٤	٢٣٥,٧٧٣,١٣٢
العائد للسهم:	٠,٣٨	٠,٤٠
العائد الأساسي والمخفف للسهم	٢٤	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

العملة الواحدة إلى حصة المساهم المشترك للعملة

أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة	أرباح مصححة
٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١

٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١
-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------

٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١
-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------

٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١
-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------

٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١
-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------

٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١	٣٦٨,٣٥٠,٣٦١
-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------

تشكل الإيضاحات المرفقة من ٢٩ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أنشطة التشغيل

الربح قبل الضريبة للسنة

تعديلات للبنود التالية:

استهلاك عقارات وآلات ومعدات

ربح القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

استهلاك موجودات حق الاستخدام

إطفاء موجودات غير ملموسة

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ربح) خسارة من بيع عقارات وآلات ومعدات

مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

إعفاءات إيجارية متعلقة بجائحة كوفيد-١٩

مصروف أرباح تمويلات إسلامية

مصروفات أرباح على مطلوبات الإيجار

أرباح على حسابات مصرفية إسلامية

الربح التشغيلي قبل التغييرات في رأس المال العامل

التغييرات في رأس المال العامل:

المخزون

ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى

ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

ضريبة الدخل المدفوعة

مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

أنشطة الاستثمار

شراء عقارات وآلات ومعدات

متحصلات من استبعاد عقارات وآلات ومعدات

مدفوعات لأعمال رأسمالية قيد التنفيذ

أرباح مستلمة على حسابات مصرفية إسلامية

صافي الحركة في حسابات ودائع مقيدة قصيرة الأجل

صافي الحركة في ودائع بأجل استحقاق أصلي يتجاوز ٩٠ يوماً

صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من

الأنشطة الاستثمارية

أنشطة التمويل

متحصلات من تمويلات إسلامية

مدفوعات لسداد تمويلات إسلامية

مدفوعات لسداد مطلوبات إيجار

أرباح مدفوعة على تمويلات إسلامية

توزيعات أرباح مدفوعة

صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة

التمويل

صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه

صافي فروق صرف العملات الأجنبية

النقد وما في حكمه في ١ يناير

النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاحات
ريال قطري	ريال قطري	
٢٣٧,٦٥١,٥٨١	٢٣٣,٧٠٦,٢٥٨	
١٣٦,٢٥٠,٤٢٨	١٤٨,٢٣٤,٨١٧	٤
–	(٤٥٦,٤٧٧)	٧
١٨,١٤٢,٢٥٤	١٤,٧٨٤,٨٤٣	٦
٦,٥٥٦,٣٣٤	٣٣٥,٠٨٢	٨
٤,١٢٥,٠٠٠	١,٩٧١,٦٨٠	٩
٩٩,٦٩٠	(٩٤,٧٠٩)	
٨,٨١٦,٤٩٣	٩,٦٧٥,٣٧٩	١٥
(٥,١٦٠,٧٦٣)	(٢,٧١٣,٧٩٢)	٦
٥٣,٠٩٥,٢٩١	٤٨,٤٢٧,٠٣٠	٢١
٩,١٥٦,٧٤١	٨,١١٧,١١٠	٢١
(٣,٣٩٣,٩٩٤)	(٩٦٩,٤٣٠)	٢١
٤٦٥,٣٣٨,٧٥٥	٤٦١,٠١٧,٧٩١	
(٨٧٥,٨٨٨)	(١,٩٠٢,٥٤٣)	
(٢١,٥٠١,٠١٧)	(٩٤,٥٧٠,٣٦٦)	
٥٥,٩٧٢,٠٦٨	٦٢,٤١٩,٤٨١	
٤٩٨,٩٣٣,٩١٨	٤٢٦,٩٦٤,٣٤٣	
(٥٧٣,١٦٢)	(١,٣٢٦,٣٠٧)	
(٦,١٨٤,٧٦١)	(٤,٩٦٥,٠٤٣)	١٥
٤٩٢,١٧٥,٩٩٥	٤٢٠,٦٧٢,٩٩٣	
(٧٠,٨١٧,٣٣٥)	(٧٣,٣٢٢,٧٦٧)	٤
٦٤,٠٤٩	١٠٦,٠٠٠	
(٣٣٢,٥٤٤,١٢٢)	(٣١٥,٩١٧,٥٩٣)	
٦,٧٧٩,٣٧١	١,١٩٢,٤٧١	
(٢,٠٧٤,٢٧٨)	(٩,٨٦٣,٣٤٦)	
(٧,٠٠٠,٠٠٠)	١٧,٠٠٠,٠٠٠	
(٤٦٨,٥٩٢,٣١٥)	(٢٢٧,٨٠٥,٢٣٥)	
٢٥٣,٩٧٨,٦٤٩	٣٤٧,٩٧٨,٩٣٣	١٤
(١٧٢,١٠٨,١٦٩)	(٢٩٤,٧٧٦,١٤٣)	١٤
(٩,٤٠٧,٢٨٧)	(١٤,٦٨٦,٧٧٥)	٦
(٥٣,٧٨٩,٦٩٤)	(٧١,١٥٥,٠٧٢)	١٣
(١١٧,٢٠٦,٢٩٦)	(٥٨,٦٠٣,١٤٨)	
(٩٩,٠٤٣,٢٩٧)	(٩١,٢٤٢,٢٠٥)	
(٧٥,٤٥٩,٦١٧)	١٠١,٦٢٥,٥٥٣	
٢٣٤,٦٩٢	(١٠,٠١٦)	
١٨٣,٠٨١,٢٤٠	١٠٧,٨٥٦,٣١٥	
١٠٧,٨٥٦,٣١٥	٢٠٩,٣٨١,٨٥٢	١٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١ معلومات حول الشركة

تأسست شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. ("الشركة" أو "الشركة الأهـم") وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١) كشركة مساهمة قطرية عامة وهي مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة في دولة قطر بموجب السجل التجاري رقم ٢٧٣٨٦ بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٤. أسهم الشركة مدرجة في بورصة قطر منذ ٢٢ مارس ٢٠٠٤. تم تغيير اسم الشركة من شركة الخليج للمخازن ش.م.ق. إلى شركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ امتثالاً بالمادة رقم ١٦ من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١). مقر المكتب هو دولة قطر حيث تمارس أنشطة أعمالها. مكتب الشركة المسجل يقع في الطريق الدائري الرابع، مبنى رقم ٩٢، الدوحة، دولة قطر.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على عمليات الشركة وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة" وبشكل فردي بـ "شركات المجموعة").

الأنشطة الرئيسية للمجموعة والتي لم تتغير منذ السنة الماضية هي توفير الخدمات اللوجستية (المخازن والمستودعات والنقل البري للبضائع للتخزين والحركة والنقل العالمي وتوزيع البريد السريع وإدارة السجلات) وخدمات الشحن (البري والبحري والجوي).

تفاصيل الشركات التابعة العاملة للمجموعة على النحو التالي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	طبيعة النشاط	المساهمة الفعلية للمجموعة	
			٢٠٢١	٢٠٢٠
فلاق للخدمات اللوجستية (سابقاً؛ أجيليتي ذ.م.ع.)	دولة قطر	الخدمات اللوجستية والنقل	٢٠٢١	٢٠٢٠
شركة الخليج للمخازن اللوجستية الفايزة ذ.م.ع.	دولة قطر	الخدمات اللوجستية والشحن	٪١٠٠	٪١٠٠
ليد للتكنولوجيا ذ.م.ع.	دولة قطر	خدمات تكنولوجيايات المعلومات	٪١٠٠	٪١٠٠
أيون سي فرايت ذ.م.ع.	دولة قطر	وسيط شحن بحري	٪١٠٠	٪١٠٠
برايم كونتينر سرفيسز ذ.م.ع.	دولة قطر	وكيل ملاحى	٪١٠٠	٪١٠٠
أيون شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع.	دولة قطر	وكيل ملاحى	٪١٠٠	٪١٠٠
جى دبليو سى انغستمنتس ذ.م.ع.	دولة قطر	الاستثمار فى الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار لصالح صاحب السجل	٪١٠٠	٪١٠٠
برايم شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع.*	دولة قطر	وكيل ملاحى	٪١٠٠	٪١٠٠
كونتراك شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع.*	دولة قطر	وكيل ملاحى	٪٥١	٪١٠٠
جى دبليو سى شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع.*	دولة قطر	وكيل ملاحى	٪٥١	٪١٠٠
الخليج للمخازن للخدمات البحرية ذ.م.ع.*	دولة قطر	الخدمات البحرية	٪٥١	٪١٠٠
جى دبليو سى اللوجستية ذ.م.ع. (سابقاً؛ جى دبليو سى اللوجستية ش.ش.و)	مملكة البحرين هولندا	تشغيل وإدارة المستودعات العامة والخدمات اللوجستية والنقل	٪٥١	٪١٠٠
كونتراك جلوبال لوجيستكس	الإمارات العربية المتحدة	التخزين والنقل	٪١٠٠	٪١٠٠
بى فى مجموعة جى دبليو سى جلوبال للشحن والنقليات ذ.م.ع.			٪١٠٠	٪١٠٠

* شركة برايم شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع. وشركة كونتراك شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع. وشركة جى دبليو سى شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع. وشركة الخليج للمخازن للخدمات البحرية ذ.م.ع. هي شركات تابعة مملوكة بالكامل لشركة جى دبليو سى انغستمنت ذ.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١ معلومات حول الشركة - تنمة

تفاصيل الشركات التابعة غير التشغيلية للمجموعة كما يلي:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	طبيعة النشاط	المساهمة الفعلية للمجموعة	
			٢٠٢١	٢٠٢٠
ليد للتكنولوجيا الهند الخاصة المحدودة	الهند	خدمات تكنولوجيا المعلومات	٪١٠٠	٪١٠٠
جى دبليو سى المملكة العربية السعودية – فروع فى الرياض والدمام وجدة	المملكة العربية السعودية	إعداد وتطوير وإدارة المخازن	٪١٠٠	٪١٠٠
شركة الخليج للمخازن المحدودة	جمهورية نيجريا	التخزين والنقل	٪١٠٠	٪١٠٠
شركة الخليج للمخازن للكيماويات ذ.م.ع.	دولة قطر	المتاجرة فى ونقل الكيماويات	٪١٠٠	٪١٠٠
بيبا تريدينغ ذ.م.ع. (سابقاً؛ شركة الخليج للمخازن للخدمات الغذائية ذ.م.ع.)	دولة قطر	المتاجرة فى المواد الغذائية	٪١٠٠	٪١٠٠
شركة الخليج للمخازن إكسبريس يو بى اس ذ.م.ع.	دولة قطر	المتاجرة فى المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى	٪٥١	٪٥١
مجموعة إمداد للخدمات اللوجستية ذ.م.ع.	دولة قطر	عقود الإنشاءات العامة (مقاولات عامة)	٪٥١	٪٥١
الخليج للمخازن يومي للمشاريع ذ.م.ع.	دولة قطر	الخدمات اللوجستية وخدمات البريد السريع	٪١٠٠	٪١٠٠
جى دبليو سى اللوجستية فرع ج.ح.ق – فرع المنطقة الحرة فى قطر سينرجى شيبينغ سرفيسز ذ.م.ع. دوكوسيف سوليوشنز ذ.م.ع.	دولة قطر	وكيل ملاحى	٪١٠٠	–
شركة الخليج للمخازن ش.ش.و. أجيليتي فرع ج.ح.ق – فرع المنطقة الحرة فى قطر	سلطنة عمان	خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجستية والنقل	٪١٠٠	–
	دولة قطر	الخدمات اللوجستية وخدمات البريد السريع	٪١٠٠	–

فى يناير ٢٠٢١، وقعت الشركة مذكرة تفاهم ("مذكرة التفاهم") للاستحواذ بالكامل بنسبة ٪١٠٠ على شركة أيرى كيم لوجستيك ذ.م.ع. (Aero Chem Logistics W.L.L) ومرفق تخزين المواد الكيميائية الخاصة بها فى مدينة راس لغان الصناعية. سيتم استيفاء شروط الصفقة وفقاً لمذكرة التفاهم.

خلال الفترة قرر مساهمو مجموعة إمداد للخدمات اللوجستية ذ.م.ع. تصفية الشركة.

وفى أبريل ٢٠٢١، قامت المجموعة باستبعاد ٤٩% من حصة ملكيتها فى شركة جى دبليو سى انغستمينت ذ.م.ع.، وبعد الاستبعاد لا تزال المجموعة تسيطر على الشركة (إيضاح ٢٣).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

١/٢ أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. وجميع الشركات التابعة لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (“IFRS”) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١).

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة. تعرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهي عملة عرض أعمال المجموعة.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة.

تقدم البيانات المالية الموحدة معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة.

٢/٢ أساس التوحيد

تشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية لشركة لشركة الخليج للمخازن ش.م.ع.ق. وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ “المجموعة”) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير في تلك العائدات من خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها، وبصفة خاصة تسيير المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها (حقوق تعطياها القدرة حالياً على توجيه أنشطة المؤسسة المستثمر فيها)،
- عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها، و
- قدرة على استخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بشكل عام، هناك افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تفضي للسيطرة. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق التصويت بالمجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تحقق المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تحقق فيه المجموعة السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل بند من الايرادات الشاملة الأخرى إلى حاملي أسهم الشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطرة، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياساتها المحاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة عند توحيد البيانات المالية.

أي تغير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه كعمالة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، تقوم بإلغاء تحقيق موجودات (وتشمل الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى، مع إدراج أي ربح أو خسارة ناشئة في الربح أو الخسارة. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(أ) تجميع الأعمال والشهرة

يتم احتساب الأعمال المجموعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطرة في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل مجموعة أعمال مجمعة، تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة في الشركة المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

تقرر المجموعة أنها قد استحوذت على شركة عندما تتضمن مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها مدخلات وعملية مادية تساهم مغاً بشكل كبير في القدرة على إنشاء المخرجات. تعتبر العملية المستحوذ عليها مادية إذا كانت ضرورية للقدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات، وتشمل المدخلات المستحوذ عليها قوى عاملة منظمة تتمتع بالمهارات أو المعرفة أو الخبرة اللازمة لأداء تلك العملية أو تساهم بشكل كبير في القدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات ويعتبر فريداً أو نادراً أو لا يمكن استبداله دون تكلفة كبيرة أو جهد أو تأخير في القدرة على الاستمرار في إنتاج المخرجات.

عندما تستحوذ المجموعة على أي أعمال تقوم بتصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية المستلمة وفقاً للشروط التعاقدية والأحوال الاقتصادية والظروف الخاصة في تاريخ الاستحواذ. وهذا يشمل فصل المشتقات الضمنية في العقود الأساسية للشركة المستحوذ عليها.

أي مبالغ محتملة يرغب المالك في تحويلها يتم إدراجها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. لا يتم إعادة قياس المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية ويتم احتساب النسوية اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يتم قياس المقابل المحتمل المصنف كأصل أو التزام يمثل أداة مالية في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ – الأدوات المالية بالقيمة العادلة، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. المقابل الذي لا يقع في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ يتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

الشهرة يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة (وهي الزيادة في إجمالي المبالغ المحولة والمبلغ المدرج للحصة غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها والمطلوبات المتكبدة). إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها تزيد على مجموع المبلغ المحول، تقوم المجموعة بإعادة تقييمه ما إذا كانت قد قامت بتحديد جميع الموجودات بصورة صحيحة وجميع المطلوبات المتكبدة وقد قامت بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ المدرجة في تاريخ الاستحواذ. إذا كانت نتيجة إعادة التقييم أن القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها لا تزال تتجاوز إجمالي المبلغ المحول، عندها يتم إدراج الناتج في الربح أو الخسارة.

بعد التحقيق المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر متراكمة لإنخفاض القيمة. لغرض فحص الإنخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن أعمال مجمعة، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات توليد النقد أو مجموعات وحدات توليد النقد، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من إستبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

(ب) العقارات والألات والمعدات

تدرج بنود العقارات والألات والمعدات بتكلفة الشراء، وتقاس لاحقاً بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة المصروفات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على الأصل. تتم رسملة البرامج التي تم شراؤها والتي تعد زءاً لا يتجزأ من وظائف المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. إذا كان لأجزاء كبيرة من أي بند من بنود العقارات والألات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، فسيتم احتسابها كبنء منفصل (مكونات رئيسية) للعقارات والألات والمعدات. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات إلى المجموعة.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود العقارات والألات والمعدات ناقضاً قيمتها المتبقية المقدره باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدره، ويتم تسجيلها في الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(و) الموجودات غير الملموسة - تنمة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة غير محددة العمر الإنتاجي ويتم إجراء فحص انخفاض القيمة لها سنوياً، إما بشكل فردي أو على مستوى وحدات توليد النقد. يتم إجراء مراجعة سنوية للنظر في استمرارية الموجودات بدون عمر إنتاجي محدد، وإذا لم تقرر الاستمرارية يتم تغيير حالة العمر الإنتاجي لها من غير محدد إلى محدد في الفترات المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة كالتالي:

العقود مع العملاء وعلاقات العملاء ذات الصلة	٤–١٠ سنوات
الاسم والعلامة التجارية	١٠ سنوات
برمجيات الكمبيوتر	٣ سنوات

الشهرة

يتم قياس الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على الشركات التابعة بالتكلفة ناقصًا خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة الأخرى والتي تشتمل على "العقود مع العملاء وعلاقات العملاء الأخرى ذات الصلة و"العلامة التجارية" لشركة أجيليتي والتي حصلت عليها المجموعة ولها عمر إنتاجي محدد، يتم قياسها بالتكلفة مخصوما منها الإطفاء المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

برمجيات الكمبيوتر

برمجيات الكمبيوتر التي لا تشكل جزء أساسي من أجهزه الكمبيوتر والتي يمكن تحديدها بصورة منفصلة بسهولة والتي من المتوقع أن تولد منافع اقتصادية مستقبلية على مدار أكثر من سنة تتخطي تكلفتها يتم قياسها بالتكلفة مخصوما منها الاطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

(ز) تكاليف الاقتراض

تكاليف الاقتراض العائدة مباشرة لشراء أو إنشاء أو إنتاج أصل يستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزا للاستخدام المقصود منه أو للبيع تتم رسملتها كجزء من تكلفة الموجودات ذات الصلة بها. يتم تحميل جميع تكاليف الاقتراض الأخرى عند تكبدها. تشتمل تكاليف الاقتراض على الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المجموعة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

(ح) المخزون

يدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. تمثل التكاليف جميع المصاريف المتكبدة على كل منتج لإعادة البيع حتى وصوله إلى موقعه وشكله الحالي. يتم تقييم المخزون بتكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح.

يحدد صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس سعر البيع التقديري ناقصاً أية تكاليف إضافية يتوقع تكبدها حتى إتمام الصنع والبيع.

(ط) الأدوات المالية

الموجودات المالية

التحقيق والقياس المبدئي

تدرج الذمم التجارية المدينة مبدئيا عند نشوئها. يتم إثبات جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى مبدئيا عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس موجود مالي، ما لم يكن ذمم تجارية مدينة بدون مكون تمويلي كبير أو مطلوب مالي، مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليه، لعنصر غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ عليها. يتم قياس ذمم تجارية مدينة بدون مكون تمويلي هام مبدئيا بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق للموجودات المالية

عند التحقيق المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية:

(١) بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشروط التالية وكانت غير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ط) الأدوات المالية - تنمة

- كان محتفظ بها في نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تؤدي في تواريخ محددة إلى حدوث تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٢) بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى – إذا استوفت الشروط التالية وكانت غير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- كان محتفظ بها في نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- شروطها التعاقدية تؤدي في تواريخ محددة إلى حدوث تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

(٣) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – جميع الموجودات المالية غير المصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى كما هو موضح أعلاه.

عند التحقيق المبدئي، قد تقوم المجموعة بتصنيف لا رجعة فيه لموجود مالي إما يستوفي متطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى، إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

لا يتم تصنيف الموجودات المالية لاحقا على أساس التحقيق المبدئي ما لم تغير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة يتم تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من أول فترة مالية مشمولة بتقرير بعد التغيير في نموذج الأعمال.

عند التحقيق المبدئي صنفت المجموعة الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والودائع القابلة للاسترداد والأرصدة لدى البنوك بالتكلفة المطفأة. لا تحتفظ المجموعة بأي موجودات مالية أخرى.

الموجودات المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بموجود مالي على مستوى محفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي تدار بها الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. المعلومات التي تؤخذ في الاعتبار تتضمن:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية، وهي تشمل ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على جني تدفقات نقدية تعاقدية أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع موجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير لإدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة المدراء – على سبيل المثال سواء كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات نقل الموجودات المالية لأطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة لإلغاء التحقيق لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وذلك بما يتفق مع تحقيق المجموعة للموجودات.

الموجودات المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة عليه

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل الدين" بأنه القيمة العادلة للموجود المالي عند التحقيق المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" بأنها المقابل عن القيمة الزمنية للنقد والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن وغيرها من المخاطر الأساسية للإقراض والتكاليف (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية ليست سوى مدفوعات عن أصل الدين والفائدة عليه، تأخذ المجموعة بالشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الموجود المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يمكنه الوفاء بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل سعر الفائدة التعاقدِي، بما في ذلك خصائص الأسعار المتغيرة؛

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ط) الأدوات المالية - تنمة

• المدفوعات المقدمة وخصائص التمديد؛و

• الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، خصائص حق عدم الرجوع).

تتوافق خصائص المدفوعات المقدمة مع المدفوعات فقط من معيار أصل الدين والفائدة إذا كان المبلغ المدفوع مقدما يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المسددة من أصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم، والتي قد تشمل تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لموجود مالي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة على قيمته الاسمية التعاقدية، فإن الخاصية التي تسمح أو تتطلب الدفع مقدما بمبلغ يمثل بشكل كبير المبلغ الإسمي التعاقدي المستحق (ولكن غير مدفوع) للفائدة التعاقدية (والتي قد تشمل أيضا تعويض معقول إضافي عن الإنهاء المبكر) تتم معاملتها وفقا لهذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لخاصية المدفوعات المقدمة غير هامة عند التحقيق المبدئي.

الموجودات المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة – يتم قياس هذه الموجودات لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تقليل التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم تحقيق إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. تدرج أي أرباح أو خسائر من الاستيعاد في الربح أو الخسارة.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة – يتم قياس هذه الموجودات لاحقا بالقيمة العادلة. يتم تحقيق صافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك الفائدة أو إيرادات توزيعات الأرباح، في الربح أو الخسارة. لا تحتفظ المجموعة بأي من تلك الموجودات.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى – تقاس هذه الموجودات لاحقا بالقيمة العادلة. تدرج إيرادات الفائدة المحتسبة بطريقة الفائدة الفعلية، وتدرج أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تحقيق صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الايرادات الشاملة الأخرى. عند إلغاء التحقيق، تتم إعادة تصنيف الأرباح والخسارة المتركمة في الايرادات الشاملة الأخرى إلى الربح أو الخسارة. لا تحتفظ المجموعة بأي من تلك الموجودات.
- الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى – يتم قياس هذه الموجودات لاحقا بالقيمة العادلة. يتم تحقيق توزيعات الأرباح كإيرادات في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تحقيق صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الايرادات الشاملة الأخرى. عند إلغاء التحقيق، تتم إعادة تصنيف الأرباح والخسارة المتركمة في الايرادات من تلك الموجودات.

إلغاء التحقيق

يلغى تحقيق الموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) (أي يتم حذفها من بيان المركز المالي الموحد للمجموعة) في الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات، أو
- قيام المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات أو قد تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملة ودون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير و (أ) إما أن تكون قد قامت فعليا بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو (ب) لم تقم فعليا بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنها حولت السيطرة على الموجودات.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من موجودات أو عندما تدخل في ترتيبات تمرير، تتأكد المجموعة ما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع الملكية وإلى اي مدى. عندما لا تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أي موجودات ولم تحول أو تحتفظ فعليا بجميع مخاطر أو منافع الموجودات ولم تحول السيطرة على الموجودات، يتم إدراج الموجودات يقدر استمرار ارتباط المجموعة بالموجودات. في تلك الحالة تدرج المجموعة أيضاً مطلوبات مقابلة. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المقابلة على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها المجموعة.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يأخذ شكل ضمان بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو القيمة القصوى للمبلغ الذي يمكن أن يطلب من المجموعة سدادها، أيهما أقل.

انخفاض القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

تسجل المجموعة مخصصات خسائر عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم دائما قياس مخصصات الخسائر عن الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على

مدى العمر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ط) الأدوات المالية - تنمة

تعتبر المجموعة أن موجود مالي في حالة تعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يسدد عميل التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لإجراءات مثل تحصيل ضمان (إن كانت تحتفظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الموجود المالي متأخرًا عن موعد سداده بأكثر من ٣٦٠ يوما.

تعتبر المجموعة أن الأرصدة لدى البنوك ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاص بها مساويا للتعريف المفهوم عالمياً "تصنيف الاستثمار". تعتبر المجموعة أن هذا التصنيف يكافئ Baa3 أو أعلى حسب وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث عدم الانتظام المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث عدم الانتظام المحتملة خلال ١٢ شهرا من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا).

الحد الأقصى للمدة التي تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى مدة تعاقدية تعرض المجموعة خلالها لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقديرات المرجحة لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية
في تاريخ كل تقرير تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت القيمة الائتمانية للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت. يعتبر موجود مالي أنه "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من الموجود المالي.

يتضمن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية لموجود مالي البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- مواجهة العميل أو المُصدِر لضايقة مالية كبيرة،
- إخلال بعقد، مثل التخلف عن السداد أو تأخر السداد لأكثر من ٣٦٠ يوماً،
- إعادة هيكلة المجموعة لقرض أو سلفة بناء على شروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها،
- يكون من المحتمل دخول العميل في حالة إفلاس أو حالة إعادة تنظيم مالي أخرى، أو
- اختفاء سوق نشطة لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة من القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات.

النشط

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية لموجود مالي عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة باسترداد موجود مالي بأكمله أو جزء منه. تجري المجموعة تقييما منفصلا فيما يتعلق بتوقيت النشط والمبلغ المنشطوب على أساس احتمال وجود توقعات معقولة بالاسترداد. لا تتوقع المجموعة أن تسترد جزءاً كبيراً من المبلغ المنشطوب. ويرغم ذلك، قد تظل الموجودات المالية التي شطبت خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الالتزام بالإجراءات التي تتبعها المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

المطلوبات المالية

التحقيق المبدئي والقياس

تصنف المطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلف والذمم الدائنة بعد خصم التكاليف المباشرة للمعاملة.

تشتمل المطلوبات المالية للمجموعة على ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى والتزامات ايجار وتسهيلات إسلامية تتضمن حسابات السحب على المكشوف من البنوك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ط) الأدوات المالية - تنمة

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف المطلوبات المالية إلى فئتين:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة (القروض والسلف)

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (القروض والسلف)

تعد هذه أكثر الفئات ملاءمة للمجموعة. بعد التحقق المبدئي، تقاس القروض والسلف التي تحمل فوائد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تحقيق الأرباح والخسائر في بيان الربح أو الخسارة عندما يتم استبعاد المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل الفائدة الفعلي. تحتسب التكلفة المطفأة بأن يؤخذ في الاعتبار أي خصوم أو رسوم عند الشراء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزء من سعر الفائدة الفعلي. يتم إدراج إطفاء معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في بيان الربح أو الخسارة. تنطبق هذه الفئة بشكل عام على القروض والسلف التي تحمل فوائد.

لا تحتفظ المجموعة بأي مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إلغاء التحقيق

يلغى تحقيق المطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة أو عندما يتم تعديل مادي في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء لتحقيق المطلوبات الحالية وتحقيق للمطلوبات الجديدة. يتم تحقيق الفرق بين القيم الدفترية في بيان الربح أو الخسارة.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد في حال وجود حق قانوني واجب النفاذ لتسوية المبالغ المحققة وحال توفرت الرغبة في التسوية على أساس الصافي لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في نفس الوقت.

(ي) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بالتقييم في تاريخ كل تقرير للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال انخفاض أي موجودات (العقارات والآلات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والاستثمارات العقارية، بخلاف المخزون). إذا وجد أي مؤشر كهذا، أو إذا كان ضرورياً إجراء فحص سنوي لتحديد انخفاض أية موجودات، تقوم المجموعة بعمل تقدير للمبلغ الممكن استرداده من الموجودات. المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات هو القيمة العادلة لأي موجودات أو وحدات توليد النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها حال الاستخدام، أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل موجود بمفرده، إلا إذا كان الموجود لا يدر تدفقات نقدية بصورة مستقلة عن موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى.

عندما تزيد القيمة الدفترية لأي موجود عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الموجود منخفض القيمة ويتم تخفيضه إلى القيمة الممكن استردادها منه. لقياس القيمة حال الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الخاصة بالموجود المعين.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم التقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على عدم وجود أو نقص خسائر انخفاض القيمة التي تم تحقيقها سابقاً. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد للموجودات. يتم عكس أية خسائر في انخفاض القيمة تم تحقيقها سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الموجودات القابلة للاسترداد حيث تم تحقيق أخر انخفاض في القيمة. يكون هذا العكس محدد بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد ولا تتجاوز قيمتها الدفترية التي تم تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، ولم يتم تحقيق أية خسائر لانخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تحقيق هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة ما لم يتم إدراج الموجودات بقيمتها المعاد تقييمها، وفي هذه الحالة يعامل العكس كزيادة في إعادة التقييم.

يتم فحص الشهرة سنوياً لتحديد الانخفاض وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد انخفضت.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده من كل وحدة إيرادات نقدية (أو مجموعة وحدات إيرادات نقدية) تتعلق بالشهرة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده من الوحدة أقل من القيمة الدفترية، يتم إدراج خسارة انخفاض في القيمة. خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة لا يمكن عكسها في الفترات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ط) الأدوات المالية - تنمة

(ك) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد على النقد لدى البنوك وفي الصندوق وودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبلغ نقدي محدد وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغير في القيمة.

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وودائع قصيرة الأجل حسب التعريف أعلاه، بعد خصم

المسحوبات على المكشوف من البنوك.

(ل) المخصصات

يتم تكوين مخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو حكمي) ناشئ من أحداث سابقة، وعندما يحتمل وجود حاجة لتدفق خارجي من الموارد التي تتضمن منافع اقتصادية لسداد تكاليف هذا الالتزام بمبالغ يمكن تحديدها بصورة موثوقة. عندما تتوقع المجموعة استرداد بعض أو جميع المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، يتم إثبات السداد كأصل منفصل، ولكن فقط عندما يكون السداد شبه مؤكد. تعرض المصاريف المتعلقة بأي مخصص في بيان الربح أو الخسارة بعد خصم أي تعويض.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود أمراً مادياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عند الحاجة، المخاطر الخاصة بالالتزام. عند استخدام الخصم، يتم تسجيل الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكلفة تمويل.

(م) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

وفقاً لقانون العمل القطري رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤ أو القانون الساري بأي دولة أخرى تعمل بها المجموعة، تقوم المجموعة باحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. تحتسب المكافأة المستحقة على أساس آخر راتب ومدة الخدمة لكل موظف شريطة إكمال حد أدنى من مدة الخدمة. التكاليف المتوقعة لهذه المكافات يتم تحقيقها على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين القطريين، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات لهيئة قطر للتقاعد والمعاشات كنسبة مئوية من رواتب الموظفين وفقاً لمتطلبات الفوائين المحلية ذات الصلة بالتقاعد والمعاشات. حصة المجموعة من الاشتراكات في هذه البرامج يتم تحميلها على الربح أو الخسارة في السنة المتعلقة بها.

(ن) تحقيق الإيرادات

تعمل المجموعة في مجال تقديم الخدمات اللوجستية (التخزين والنقل البري للبضائع لغرض التخزين، والنقل الدولي، والبريد السريع، وإدارة السجلات) وخدمات الشحن (البري أو البحري أو الجوي). تدرج إيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند تحويل السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه نظير تلك البضاعة أو الخدمة. قررت المجموعة بشكل عام أنها تعمل كطرف أصيل في جميع ترتيبات إيراداتها التعاقدية، حيث تحتفظ عادة بالسيطرة على البضائع أو الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

تقاس الإيرادات على أساس المبالغ المحددة في العقد مع العميل. تدرج المجموعة الإيرادات عند تحويل السيطرة على بضاعة أو خدمة إلى عميل. قد يستوفى التزام الأداء إما على مدار الوقت أو في نقطة زمنية محددة.

الإيرادات من الخدمات اللوجستية

تشتمل الخدمات اللوجستية التي تقدمها المجموعة بشكل أساسي على إدارة المخزون والتخزين والوفاء بالطلبات وإدارة السجلات والنقل. يتم تحقيق الإيرادات على مدار الوقت حيث يقوم العملاء باستلام واستهلاك المنافع التي تقدمها المجموعة بشكل فوري عند أداؤها.

الإيرادات من خدمات الشحن

تمثل خدمات الشحن شراء سعة نقل من مقدمي خدمات نقل جوي وبحري وبري مستقلين وإعادة بيع تلك السعة إلى العملاء. يتم تحقيق الإيرادات من هذه الخدمات في الفترة التي تقدم فيها تلك الخدمات، بالرجوع إلى طريقة مناسبة تصور نقل السيطرة على تلك البضائع أو الخدمات للعميل.

إيرادات الإيجار

يتم تحقيق إيرادات الإيجار الناشئة من الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

إيراد الفائدة

يتم تحقيق إيرادات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٣/٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(س) الضريبة على الدخل

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع أو المستحقة القبض عن الدخل الخاضع للضريبة أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة، والمحسبة باستخدام معدلات الضريبة المعمول بها أو السارية بشكل أساسي في تاريخ التقرير، وأي تعديل على الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بالسنوات الضريبية السابقة.

يتم احتساب الضرائب على أساس القوانين أو اللوائح الضريبية المعمول بها في البلدان التي تعمل بها المجموعة. لا تخضع الشركة الأهم في دولة قطر لقانون الضرائب، فيما تخضع شركاتها التابعة العاملة داخل وخارج دولة قطر للضريبة.

يدرج مصروف ضريبة الدخل في بيان الدخل الشامل، باستثناء فيما يتعلق بالبنود المسجلة مباشرة في حقوق الملكية؛ ففي هذه الحالة يتم إدراجها في حقوق الملكية.

(ع) تحويل العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. تدرج جميع الفروقات الناتجة من عمليات التحويل في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

شركات المجموعة

عند توحيد البيانات المالية، تم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية إلى الريال القطري بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير، ويتم تحويل بيانات الدخل الشامل الخاصة بها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. فروقات الصرف الناتجة عند التحويل من أجل التوحيد تدرج مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند استبعاد عملية خارجية، يتم تحويل بند الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بتلك العملية الخارجية إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد.

(ف) العائدات على السهم

تعرض المجموعة العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المخفف للأسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بأثار الأسهم العادية المخففة المحتملة والتي تشتمل على كمبيالات قابلة للتحويل وخيارات أسهم ممنوحة للموظفين، إن وجدت.

(ص)التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات، متضمنة الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة والتي تتم مراجعة نتائج تشغيلها بصورة منتظمة من قبل إدارة المجموعة (بصفتها متخذ القرارات التشغيلية الرئيسية) بغرض اتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أداؤه والذي تتوفر له معلومات مالية منفصلة.

(ق) تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات بناء على تصنيف متداول / غير متداول. يكون الموجود متداول عندما:

• يتوقع أن يتحقق أو يقصد أن يتم بيعه أو استهلاكه خلال دورة التشغيل الاعتيادية،

• يكون محتفظ به أساساً لغرض المتاجرة،

• يتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، أو

• يكون نقد أو ما في حكم النقد، ما لم يحظر مقياضته أو استخدامه لتسوية مطلوب خلال مدة أقلها اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير. تصنف الموجودات الأخرى كغير متداولة.

ويتم تصنيف المطلوب كمتداول عندما:

• يتوقع أن يتم تسويته خلال دورة التشغيل العادية،

• يكون محتفظ به أساساً لغرض المتاجرة،

• يكون مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أو

• لا يوجد حق غير مشروط يؤجل تسوية المطلوب لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

تصنف المجموعة جميع المطلوبات الأخرى كغير متداولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تنمة

٤/٢ التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

يتم تطبيق العديد من التعديلات والتفسيرات لأول مرة في عام ٢٠٢١، لكن ليس لها تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لم تطبق المجموعة مبكراً أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد.

امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد-١٩ لاحقاً بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢١ - تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦

في ٢٨ مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتيازات الإيجار ذات الصلة بكوفيد–١٩ – تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار. توفر التعديلات إعفاء للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ بشأن احتساب التعديل في عقد الإيجار المتعلقة بامتيازات الإيجار الناشئة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد–١٩. كوسيلة عملية، قد يختار المستأجر عدم تقييمه ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بكوفيد–١٩ من المؤجر يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يقوم المستأجر الذي يقوم بإجراء هذا الاختيار باحتساب أي تغيير في مدفوعات الإيجار ناتج عن امتياز الإيجار ذو الصلة بكوفيد–١٩ بنفس الطريقة التي يفسر بها التغيير بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، إذا لم يكن التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان من المقرر تطبيق التعديل حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، ولكن مع استمرار تأثير جائحة كوفيد–١٩ كما في ٣١ مارس ٢٠٢١، فقد تم تمديد فترة تطبيق الوسيلة العملية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. ينطبق التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ أبريل ٢٠٢١.

اختارت المجموعة استخدام الطريقة العملية في جميع إعفاءاتها الإيجارية التي تستوفي المعايير.

يتم تسجيل أثر التغيير في مطلوبات الإيجار في الربح أو الخسارة في الفترة التي حدث فيها الظرف أو الحالة التي أدت إلى الإعفاء من الإيجار.

تم الإفصاح عن تأثير تطبيق الطريقة العملية في الايضاح ٦.

٥/٢ المعايير المصدرة ولم يسري مفعولها بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكن تصبح سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إن كانت ضرورية، عندما تصبح سارية المفعول.

<i>المعايير والتفسيرات</i>	<i>تاريخ السريان</i>
تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية ٣: الرجوع إلى الإطار المفاهيمي	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٦: العقارات والألات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات معيار المحاسبة الدولي ٣٧: العقود المحملة بالالتزامات – تكاليف إتمام العقد	١ يناير ٢٠٢٢
المعيار الدولي للتقارير المالية ا: تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة – شركة تابعة تعتمد	
المعايير الدولية لأول مرة	١ يناير ٢٠٢٢
المعيار الدولي للتقارير المالية ٩: الأدوات المالية – الرسوم في اختبار الـ "١٠%" لإلغاء تحقيق المطلوبات المالية	١ يناير ٢٠٢٢
معيار المحاسبة الدولي ٤١: الزراعة – الضرائب في قياسات القيمة العادلة	١ يناير ٢٠٢٢
تعديلات معيار المحاسبة الدولي ٨: تعريف التقديرات المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات معيار المحاسبة الدولي ا وبيان الممارسة ٢: الإفصاح عن السياسات المحاسبية	١ يناير ٢٠٢٣
المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧: عقود التأمين	١ يناير ٢٠٢٣
تعديلات معيار المحاسبة الدولي ا: تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٣

لم تطبق المجموعة ميكراً أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات تم إصدارها ولم يسري مفعولها بعد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة أن تقوم الإدارة باستخدام أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاحات ذات الصلة والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. قد ينتج عن عدم اليقين بشأن هذه الافتراضات والتقديرات نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية، والتي كان لها تأثير هام على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

الحكم الهام في تحديد مدة عقد الإيجار للعقود ذات خيارات التجديد

تحدد المجموعة مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، إلى جانب أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المعقول مديونيته، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد أن لا يتم ممارستها. لدى المجموعة الخيار، بموجب بعض عقود الإيجار الخاصة بها، في استئجار الموجودات بشروط إضافية وتطبيق المجموعة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن يتم ممارسة خيار التجديد. وهذا يعني، أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزا اقتصاديا لممارسة التجديد. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال، تغيير في استراتيجية العمل).

تصنيف عقود الإيجار - المجموعة كمؤجر

أبرمت المجموعة عقوداً لتأجير عقارات تجارية ضمن محفظة استثمارتها العقارية. وبناء على تقييم شروط وأحكام تلك الترتيبات التعاقدية، مثل مدة الإيجار التي لا تشكل جزءًا هاماً من العمر الاقتصادي للعقار التجاري، والقيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار لا تقترب من القيمة العادلة الكاملة للعقار التجاري، فقد حددت المجموعة أنها تحتفظ بشكل مادي بجميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية تلك العقارات، وبالتالي تحتسب تلك العقود كإيجارات تشغيلية.

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييماً لمقدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة وافتتعت بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور قد تلقي بالشك المادي على مقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. ولذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية. تم بيان تأثير جائحة كوفيد-١٩ في الإيضاح ٢٩ للبيانات المالية الموحدة.

تصنيف التحويلات بين العقارات والآلات والمعدات إلى استثمارات عقارية

يتطلب الأمر القيام بحكم لتحديد ما إذا كان عقار محدد مؤهل كاستثمار عقاري أم لا. استنادا إلى التقييم الذي أجرته الإدارة، تم تصنيف بعض عقارات المجموعة التي تشتمل على مباني كاستثمارات عقارية على أساس أن المباني غير مشغولة بشكل كبير بواسطة المجموعة أو لتشغيلها كما أنها ليست للبيع في إطار النشاط الاعتيادي ولكنه يتم الاحتفاظ بها بصفة أساسية لجني إيرادات إيجارية. تطلب هذا التصنيف استخدام الحكم الشخصي نظرا لأن المباني ذات الصلة لها أغراض مزدوجة حيث يتم استخدام جزء من المبنى لأنشطة خاصة من شأنها أن تؤدي إلى اعتبار العقار ضمن العقارات والآلات والمعدات، واستخدام جزء من العقار كاستثمار عقاري. قررت الإدارة أن العقارات ذات الاستخدام المتعدد يجوز فصلها، وبالتالي يتم احتسابها بشكل منفصل.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي وصف للافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية لعدم اليقين حول التقديرات في تاريخ التقرير، والتي تنطوي على مخاطر مادية من التسبب في تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية. استندت المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المعايير المتاحة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية بسبب تغيرات السوق أو ظروف خارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

عقود الإيجار - تقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس التزامات الإيجار. إن سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعين على المجموعة دفعه لاقتراض، لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة - تنمة

يعكس سعر الفائدة على الافتراض الإضافي "المبلغ الذي يتعين على المجموعة دفعه"، وهو ما يتطلب تقديراً في غياب الأسعار الملحوظة (مثل الشركات التابعة التي لا تدخل في معاملات تمويل) أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد الإيجار (على سبيل المثال، عندما لا تكون عقود الإيجار بالعملة الوظيفية للشركة التابعة). تقوم المجموعة بتقدير سعر الفائدة على الافتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة السائدة بالسوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيانات.

التقييم العادل للاستثمارات العقارية

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمار العقاري بإجراء تقييمه من قبل مقيمي عقارات خارجيين ومستقلين لديهم مؤهلات مهنية مناسبة ومعترف بها وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه. يقدم المقيّمون المستقلون تقديراً للقيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة على أساس سنوي.

انخفاض قيمة الشهرة

إن تحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها يتطلب تقدير القيمة حال الاستخدام لوحداث توليد النقد التي يتم تخصيص الشهرة لها. يتطلب احتساب القيمة حال الاستخدام من المديرين القيام بتقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة توليد النقد ومعدل خصم مناسب لحساب القيمة الحالية. عندما تكون التدفقات النقدية المستقبلية الفعلية أقل من المتوقع، قد تنشأ خسارة مادية من انخفاض القيمة. يتم إجراء فحص انخفاض قيمة الشهرة سنويًا. يتطلب تحديد قيمة الشهرة القابلة للاسترداد من الإدارة استخدام أحكام وتقديرات وافتراضات هامة، وهو ما تم الإفصاح عنه بالإيضاح رقم ٨.

انخفاض قيمة المخزون

عندما يصبح المخزون متقادماً أو غير صالح لاستخدام، يتم إجراء تقدير لصافي القيمة القابلة للتحقيق. يتم هذا التقدير على أساس فردي للبضاعة الفردية الهامة. أما البضاعة الفردية غير الهامة ولكنها قديمة أو غير صالحة للاستخدام فيتم التقدير بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص وفقا لنوع البضاعة ودرجة التقادم وعدم الصلاحية استنادًا إلى أسعار البيع التاريخية. إن تحديد مخصص للمخزون بطيء الحركة والمتقادم يتطلب استخدام قدر كبير من التقديرات.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (بخلاف المخزون والشهرة)

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة بخلاف الشهرة (العقارات والآلات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ) في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتطلب تحديد ما يمكن اعتباره على أنه قد انخفضت قيمته استخدام أحكام وتقديرات. كما في تاريخ التقرير، لم تقوم الإدارة بتحديد أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة أحد الموجودات أو أحد فئات الموجودات.

انخفاض قيمة الذمم المدينة

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصصات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الذمم المدينة التجارية (غير الحكومية) وموجودات العقود. ويستند تحديد نسبة المخصص إلى عدد أيام التخلف عن السداد للعملاء في قطاعات مختلفة لها أنماط خسارة متماثلة. تستند مصفوفة المخصصات مبدئياً إلى معدلات عدم الانتظام التاريخية لدى المجموعة. وتقوم المجموعة لاحقاً بمعايرة المصفوفة لتعديل الخسائر الائتمانية التاريخية مع المعلومات المستقبلية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة التالية مما قد يؤدي إلى زيادة حالات عدم انتظام السداد بقطاع التصنيع، يتم تعديل معدلات عدم الانتظام التاريخية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات عدم الانتظام التاريخية التي يتم ملاحظتها ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية. إن حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة حساس للتغيرات في الظروف والأحوال الاقتصادية المتوقعة. إن الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة والظروف الاقتصادية المتوقعة أيضًا قد لا توضح عدم الانتظام الفعلي للعميل في المستقبل.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط (SPPI) وفحص نموذج الأعمال (راجع السياسة المحاسبية "الأدوات المالية" في الإيضاح ٢). تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات من الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية مكافأة مديري الموجودات. تراقب المجموعة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي يتم استبعادها قبل استحقاقها لتبيان سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب تتفق مع هدف الأعمال الذي من أجله تم الاحتفاظ بالموجودات. المراقبة هي جزء من تقييم المجموعة المستمر لما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم من أجله الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية لا يزال مناسباً، وإذا ما كان غير مناسب يتم تقييمه ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال، ومن ثم تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. لم تكن هناك حاجة إلى مثل هذه التغييرات خلال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة - تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٣ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة - تنمة

استهلاك العقارات والألات والمعدات

يتم استهلاك بنود العقارات والألات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة لكل بند على حده. يستند تحديد الأعمار الإنتاجية على الاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقاعد الفعلي والتقاعد الفني والتجاري وتلك التي تؤثر على مصروف استهلاك السنوي المدرج في البيانات المالية الموحدة. تجري الإدارة مراجعة سنوية على القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. قد يتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي بصورة هامة عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
الإجمالي	١٨٣,٩٣٦,٣١٤	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٧,٧٧٨,٧٨١	١٧٧,٧٧٨,٧٨١	١٧٧,٧٧٨,٧٨١	١٧٧,٧٧٨,٧٨١	١٧٧,٧٧٨,٧٨١
قطري	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
أدوات ومعدات	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
سيارات	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
معدات محازن	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
إثبات وتزكيات	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
معدات محازن	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
مالي (إيضاح ١)	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١
مختلفة	١٧٨,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١	١٧٦,٧٧٦,٧٨١

عقارات وألات ومعدات

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة - تنمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧ الاستثمارات العقارية - تنمة

(أ) تسوية القيمة الدفترية - تنمة

تم إجراء التقييم العادل للاستثمارات العقارية باستخدام طريقة المقارنة بالسوق من قبل مئمن مستقل معتمد ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة وخبرة حديثة في تقييم عقارات مماثلة بمواقع مشابهة.

القيمة العادلة التي تم التوصل إليها باستخدام كلتا الطريقتين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في نطاق مماثل. قررت الإدارة استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة(DCF).

تم تصنيف قياس القيمة العادلة لجميع الاستثمارات العقارية في المستوى ٣ على أساس مدخلات لتقنية التقييم المستخدمة.

تم تحقيق المبالغ التالية ذات الصلة بالاستثمارات العقارية في بيان الربح أو الخسارة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
إيرادات الإيجار (إيضاح ١٨)	١٠,٤٠٢,٧٧٦	١٠,٨٢,٠٥٢
مصروفات التشغيل المباشرة التي لا تدر إيرادات إيجار	٣٠٨,٨٨٠	٣٧٧,٥٢٠

٨ الموجودات غير الملموسة والشهرة

	العقود مع العملاء	الاسم والعلامة التجارية (٢)	برمجيات الكمبيوتر	الإجمالي
	وعلاقات العملاء ذوي الصلة (٢)	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
التكلفة				
في ا يناير ٢٠٢٠	١٢,٨٤١,٦٩٠	٥٢,٧٨٠,٥٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٠	١٨٥,١١١,٠٩٢
في ا يناير ٢٠٢١ / ديسمبر ٢٠٢١	١٢,٨٤١,٦٩٠	٥٢,٧٨٠,٥٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٠	١٨٥,١١١,٠٩٢

	العقود مع العملاء	الاسم والعلامة التجارية (٢)	برمجيات الكمبيوتر	الإجمالي
	ذوي الصلة (٢)	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
التكلفة				
في ا يناير ٢٠٢٠	١٢,٨٤١,٦٩٠	٥٢,٧٨٠,٥٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٠	١٨٥,١١١,٠٩٢
في ا يناير ٢٠٢١ / ديسمبر ٢٠٢١	١٢,٨٤١,٦٩٠	٥٢,٧٨٠,٥٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٠	١٨٥,١١١,٠٩٢

	الإطفاء / انخفاض القيمة المتراكم			
في ا يناير ٢٠٢٠	–	١٠,٠٧٦,٥٧٣	٣,٦٧٩,٥١١	٦١,٢٥٨,٥٣٦
المحمّل للسنة	–	١,١٣١,١٢٧	١٤٦,٨٥٩	٦,٥٥٦,٣٤
في ا يناير ٢٠٢١	–	١١,٢٠٧,٧٠٠	٣,٨٢٦,٣٧٠	٦٧,٨١٤,٥٧٠
المحمّل للسنة	–	٣٣٥,٠٨٢	–	٣٣٥,٠٨٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	–	١١,٥٤٢,٧٨٢	٣,٨٢٦,٣٧٠	٦٨,١٤٩,٦٥٢

	صافي القيم الدفترية			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١١٥,٦٦٢,٥٣٢	١,٢٩٨,٩٠٨	-	١١٦,٩٦١,٤٤٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١١٥,٦٦٢,٥٣٢	١,٦٣٣,٩٩٠	–	١١٧,٢٩٦,٥٢٢

(١) الشهرة

تم تحقيق الشهرة عند الاستحواذ على أجيليتي ذ.م.م. في نوفمبر ٢٠١٠، والكيان الآخر الذي تم الاستحواذ عليه من خلال "كونتراك جلوبال لوجستيكس بي. في." في أبريل ٢٠١٨.

يتم تخصيص الشهرة التي يتم فحص انخفاض قيمتها إلى الوحدات المولدة للنفد أدناه، وتمثل العلاوة المدفوعة عند الاستحواذ عليها (أي المبلغ المدفوع الفائض عن إجمالي القيم العادلة الفردية لصافي موجوداتها المستحوذ عليها).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨ الموجودات غير الملموسة والشهرة - تنمة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
القيمة الدفترية للشهرة		
الخدمات اللوجستية	٥٣,٠٩٠,٣٥٠	٥٣,٠٩٠,٣٥٠
خدمات الشحن	٤٥,٢٢٥,١١٣	٤٥,٢٢٥,١١٣
كونتراك لوجيستكس فرايت	١٧,٣٤٧,٠٦٩	١٧,٣٤٧,٠٦٩
الإجمالي	١١٥,٦٦٢,٥٣٢	١١٥,٦٦٢,٥٣٢

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
القيمة الدفترية للشهرة		
الخدمات اللوجستية	٥٣,٠٩٠,٣٥٠	٥٣,٠٩٠,٣٥٠
خدمات الشحن	٤٥,٢٢٥,١١٣	٤٥,٢٢٥,١١٣
كونتراك لوجيستكس فرايت	١٧,٣٤٧,٠٦٩	١٧,٣٤٧,٠٦٩
الإجمالي	١١٥,٦٦٢,٥٣٢	١١٥,٦٦٢,٥٣٢

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
القيمة الدفترية للشهرة		
الخدمات اللوجستية	٥٣,٠٩٠,٣٥٠	٥٣,٠٩٠,٣٥٠
خدمات الشحن	٤٥,٢٢٥,١١٣	٤٥,٢٢٥,١١٣
كونتراك لوجيستكس فرايت	١٧,٣٤٧,٠٦٩	١٧,٣٤٧,٠٦٩
الإجمالي	١١٥,٦٦٢,٥٣٢	١١٥,٦٦٢,٥٣٢

يتم تحديد انخفاض القيمة للشهرة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة من وحدات توليد النقد (بقيمها العادلة الأعلى ناقص تكلفة الاستيعادات و"قيمتها حال الاستخدام") التي تتعلق بها الشهرة. عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية يتم تحقيق خسارة انخفاض في القيمة.

يتم تحديد احتساب القيمة القابلة حال الاستخدام باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات. يتم بيان الافتراضات الرئيسية المستخدمة في عمليات احتساب القيمة حال الاستخدام في الجدول أدناه.

	لوجيستكس	عمليات الشحن	كونتراك لوجيستكس فرايت	
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
معدل زيادة النمو المركب (١)	٪٢,٠٠	٪١,٩٠	٪٢,٠٠	٪٩,١٨
معدل طويل الأجل (٢)	٪٢	٪٢	٪٢	٪٣
معدل الخصم (٣)	٪٧,٣٠	٪٨,٤٠	٪٩,٣٠	٪٧,٥٠

(١) حددت الإدارة حجم معدل نمو سنوي مركب لكل وحدة من وحدات توليد النقد على مدار التوقع لمدى خمس سنوات ليكون الافتراض الرئيسي. حجم المبيعات في كل فترة هو المحرك الرئيسي للإيرادات والتكاليف. يستند حجم معدل النمو السنوي المركب على الأداء السابق وتوقعات الإدارة من النمو بالسوق.

(٢) معدل النمو النهائي لا يتخطى متوسط معدل النمو طويل الأجل بالنسبة للأعمال التي تتداول فيها وحدات توليد النقد. تتفق معدلات النمو طويلة الأجل المستخدمة مع التوقعات الواردة في تقارير القطاع.

(٣) تمثل معدلات الخصم التقييم الحالي للسوق للمخاطر المحددة لكل وحدة من وحدات توليد النقد. يستند احتساب معدل الخصم على ظروف محددة خاصة بالمجموعة وقطاعات التشغيل الخاصة بها. إن زيادة معدل الخصم إلى ١٣,٧٤٪ في الخدمات اللوجستية و ١٠,٥٦٪ في خدمات الشحن و ١٢,٢٢٪ في كونتراك لوجيستكس فرايت سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة.

استنادا إلى فحص انخفاض القيمة المذكور أعلاه، توصلت الإدارة إلى عدم وجود انخفاض في قيمة الشهرة (٢٠٢٠): لم يتم تحديد انخفاض في القيمة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٨ الموجودات غير الملموسة والشهرة - تنمة

(٢) العقود مع العملاء وعلاقات العملاء ذات الصلة والاسم والعلامة التجارية

تمثل موجودات غير ملموسة مكتسبة خلال الاستحواذ على أجيليتي ذ.م.م. في نوفمبر ٢٠١٠ والكيان الآخر الذي تم الاستحواذ عليه من خلال “كونتراك جلوبال لوجستيكس بي. في.” في أبريل ٢٠١٨. في وقت القيام بالاستحواذين حددت الإدارة الأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات غير الملموسة عند ١٠ سنوات.

توصلت الإدارة إلى أنه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن هناك انخفاض في قيمة هذه الموجودات (٢٠٢٠: لم يتم تحديد انخفاض في القيمة).

٩ ذمم تجارية مدينة وأخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
ذمم تجارية مدينة	٣٨٣,١١٩,٨٩٢	٣٠٢,٣٠٥,٦٥٢
موجودات عقود	٤٥,٣١٧,٥٦٧	٨٦,٨٣٢,٦٩٧
يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٥,٧٩٨,٢١٥)	(٢٨,٠٢٥,٢٧٦)
ذمم تجارية مدينة، بالصافي	٤٠٢,٦٣٩,٢٤٤	٣٦١,١١٣,٠٧٣
مدفوعات للموردين	٣٤,٤٩٥,٢٩٥	١٥,٦٤١,٧١٣
مصاريف مدفوعة مقدما	٧٨,٣٤٤,٢٥٩	٦٩,٤٨٧,٩١٦
ذمم مدينة أخرى	٦٨,٧٢٥,٦٦٤	٣٧,٢٩١,٤٧٢
	<u>٥٨٤,٢٠٤,٤٦٢</u>	<u>٤٨٣,٥٣٤,١٧٤</u>

التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية المدينة كما يلي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
في ١ يناير وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩	٢٨,٠٢٥,٢٧٦	٤٣,٢١٩,٦١٥
مبالغ مشطوبة مقابل المخصص	(٤,١٩٨,٧٤١)	(١٩,٣١٩,٣٣٩)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة (إيضاح ٢٠)	١,٩٧١,٦٨٠	٤,١٢٥,٠٠٠
في ٣١ ديسمبر	<u>٢٥,٧٩٨,٢١٥</u>	<u>٢٨,٠٢٥,٢٧٦</u>

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
نقد بالصندوق	١,٢٩٧,٩٩٠	١,٢٤٥,٦٥٩
نقد لدى البنوك – حساب جاري (١)	٢٠٨,٠٨٣,٨٦٢	١٠٦,٦١٠,٦٥٦
نقد لدى البنوك – حسابات ودائع قصيرة الأجل (٢)	–	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
نقد لدى البنوك – حسابات مقيدة (٣)	٣٠,٦٣٧,٢٢٧	٢٠,٧٧٣,٨٨١

	٢٤٠,٠١٩,٠٧٩	٢٩٨,٦٣٠,١٩٦
يخصم: ودائع لأجل ذات أجل استحقاق يتجاوز ٩٠ يوماً (٤)	–	(١٧٠,٠٠٠,٠٠٠)
نقد لدى البنوك – حسابات مقيدة (٣)	(٣٠,٦٣٧,٢٢٧)	(٢٠,٧٧٣,٨٨١)
النقد وما في حكمه	<u>٢٠٩,٣٨١,٨٥٢</u>	<u>١٠٧,٨٥٦,٣١٥</u>

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٠ النقد والأرصدة لدى البنوك - تنمة

إيضاحات:

(١) لا تحتسب أرباح عن الحسابات الجارية.

(٢) الودائع قصيرة الأجل تحمل آجال استحقاق مختلفة اعتمادا على الاحتياجات النقدية الفورية للمجموعة، وتحمل فوائد بالمعدلات السائدة بالسوق.

(٣) تتكون الحسابات المقيدة من مبالغ محتفظ بها لدى بنوك لتمويل توزيعات الأرباح المعلنة ولم يتم تحصيلها بعد من قبل مساهمي الشركة.

١١ رأس المال

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل:		
٥٨٦,٣١,٤٨٠ سهم عادي بقيمة ا ريال قطري للسهم	<u>٥٨٦,٣١,٤٨٠</u>	<u>٥٨٦,٣١,٤٨٠</u>

١٢ الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (وتعدلاته بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١)، يجب تحويل مبلغ يعادل ١٠٪ من صافي الربح السنوي لكل شركة تم تأسيسها في دولة قطر إلى حساب الاحتياطي القانوني إلى أن يصل رصيد هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع للشركة. علاوة على ذلك، يتم تحويل علاوة إصدار الأسهم الجديدة إلى الاحتياطي القانوني. يكون رصيد الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الظروف المحددة في القانون أعلاه.

١٣ توزيعات الأرباح

خلال اجتماع مجلس الإدارة المقرر انعقاده بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٢، سوق يتم اقتراح توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بمبلغ ٠,١ ريال قطري للسهم وبإجمالي مبلغ ٥٨,٦٠٣,١٤٨ ريال قطري. لا تعكس هذه البيانات المالية الموحدة توزيعات الأرباح المستحقة، والتي سيتم احتسابها في حقوق الملكية كمخصص أرباح مدورة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢١، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمبلغ ٥٨,٦٠٣,١٤٨ ريال قطري (٠,١ ريال قطري للسهم الواحد) فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والتي قد وافق عليها مساهمو الشركة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة المنعقد بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢١. تم دفع توزيعات الأرباح في ٢٠٢١. كانت الأرباح المعلنة فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بمبلغ ١١٧,٢٠٦,٢٩٦ ريال قطري (٠,٢٠ ريال قطري للسهم الواحد) وقد تم توزيعها على المساهمين خلال عام ٢٠٢٠.		

١٤ تمويلات إسلامية

كانت الحركة في التمويلات الإسلامية على النحو التالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
في ١ يناير	١,٥٨٩,٣٤٧,٦٦٣	١,٥٠٧,٩٨٧,٦٨٣
إضافات	٣٤٧,٩٧٨,٩٣٣	٢٥٣,٩٧٨,٦٤٩
سداد	(٢٩٤,٧٧٦,١٤٣)	(١٧٢,٦٨,٦٦٩)
في ٣١ ديسمبر	<u>١,٦٤٢,٥٥٠,٤٥٣</u>	<u>١,٥٨٩,٣٤٧,٦٦٣</u>

تعرض التمويلات الإسلامية في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
جزء متداول	٤٠٨,٦٤٤,٥٠٧	٢٩٠,٣٩٧,٨٥٩
جزء غير متداول	١,٢٣٣,٩٠٥,٩٤٦	١,٢٩٨,٩٤٩,٨٠٤
	<u>١,٦٤٢,٥٥٠,٤٥٣</u>	<u>١,٥٨٩,٣٤٧,٦٦٣</u>

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٤ تمويلات إسلامية - تنمة

	سنوات الاستحقاق	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
تمويل مشروع بوصلبة (١)	٢٠٢٧	٦٣٨,٧٤٥,٠٠٠
تمويل مشروع الوكير (٢)	٢٠٣٢	١٩٣,٣٠٤,٦٨٦
تمويل مشروع القرية اللوجستية في قطر (٣)	٢٠٢٧–٢٠٢٢	٦٠٣,٢٧٧,٩٩٨
تمويل مشروع رأس لغان (٤)	٢٠٢٨–٢٠٢٦	٨٧,٣٤١,٠١٢
تمويل رأس المال العامل (٥)	٢٠٢٢	-
تمويل مشروع رأس بوفنطاس (٦)	٢٠٢٨	٦٦,٦٧٨,٩٦٧
		١,٥٨٩,٣٤٧,٦٦٣
		<u>١,٦٤٢,٥٥٠,٤٥٣</u>

هذه التمويلات الإسلامية مضمونة مقابل المباني وغيرها من الموجودات الملموسة المرسمة تحت بند عقارات وآلات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ.

إيضاحات:

(١) أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات إسلامية بمبلغ ٧٥٢ مليون ريال قطري مع بنكين محليين لتمويل إنشاء وتطوير مشروع بوصلبة. يحتسب الربح بمعدل ٣,٦٥٪ و ٣,٧٥٪ سنويًا، وتسدد التسهيلات على ٢٢–٢٥ قسطاً ربع سنوي.

(٢) أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات إسلامية بمبلغ ٦٤٩ مليون ريال قطري مع أحد البنوك المحلية لتمويل إنشاء وتطوير مشروع الوكير. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، استخدمت المجموعة مبلغ ٤٤٢ مليون ريال قطري. يحتسب الربح بمعدل ٣,٧٥٪ و ٣,٢٥٪ سنويًا، وتسدد التسهيلات على ٤٠ و ٤٢ قسطاً ربع سنوي اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢٢ و سبتمبر ٢٠٢٣.

(٣) أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات إسلامية بمبلغ ١,٢ مليار ريال قطري مع أربعة بنوك محلية لتمويل إنشاء وتطوير مجمع مستودعات بالقرية اللوجستية في قطر. يحتسب الربح بمعدل ٣,٦٥٪ و ٣,٧٥٪ سنويًا، وتسدد التسهيلات على ٢٢–٣٨ قسطاً ربع سنوي.

(٤) أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات إسلامية بمبلغ ١١٦ مليون ريال قطري مع بنوك محلية لتمويل إنشاء وتطوير مشروع توسعة المستودعات في راس لغان، ومكتب مستودعات راس لغان ومشروع البنية التحتية. يحتسب الربح بمعدل ٣,٦٥٪ سنويًا، وتسدد التسهيلات على ٢٧–٢٨ قسطاً ربع سنوي.

(٥) أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات إسلامية بمبلغ ٨٠ مليون ريال قطري مع أحد البنوك المحلية لتمويل متطلبات رأس المال العامل للمجموعة. يحتسب الربح بمعدل ٣,٣٥٪ سنويًا، وتسدد التسهيلات على ٦ أقساط شهرية اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٢.

(٦) أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيلات إسلامية بمبلغ ٨٨ مليون ريال قطري مع أحد البنوك المحلية لتمويل إنشاء وتطوير مشروع المستودعات في راس بوفنطاس. يحتسب الربح بمعدل ٣,٦٥٪ سنويًا، وتسدد التسهيلات على ٢٨ قسطاً ربع سنوي اعتبارًا من مارس ٢٠٢٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٥ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

كانت الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
في ايناير	٤٨,٢٢٥,٤٢٩	٤٥,٥٩٣,٦٩٧
المكون خلال السنة (إيضاح ٢٠)	٩,٦٧٥,٣٧٩	٨,٨١٦,٤٩٣
المدفوع خلال السنة	(٤,٩٦٥,٠٤٣)	(٦,١٨٤,٧٦١)
في ٣١ ديسمبر	٥٢,٩٣٥,٧٦٥	٤٨,٢٢٥,٤٢٩

المخصص المكون للسنة مدرج ضمن تكاليف الموظفين في الربح أو الخسارة (إيضاح ٢٠).

صنفت الإدارة الالتزام ضمن المطلوبات غير المتداولة في بيان المركز المالي الموحد نظرا لأنها لا تتوقع أن يكون هناك مدفوعات كبيرة للالتزامها الخاص بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين خلال ١٢ شهرا من تاريخ التقرير. لا يتم خصم المخصص إلى القيمة الحالية نظرا لأن تأثير القيمة الزمنية للنقود لا يتوقع أن يكون كبيرا.

١٦ ذمم تجارية دائنة وأخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
ذمم تجارية دائنة	٧٤,٥٧٩,٨١٠	٣٩,٤٩٨,١٢٤
مصروفات مستحقة	٨٥,٧٦٨,٥٢٨	١٢٩,١٩٣,١٩٥
ذمم دائنة أخرى	١٣٢,٤٧٦,٣٠٣	٧٥,٣٤٢,٩٩٠
محتجزات دائنة لمقاولين	٤٨,٢٥٥,١٣٠	٣٩,٨٥٧,٤٤٨
مخصص المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	٥,٧٨٤,٧٧٠	٥,٨٩٩,٦٦٦
	٣٤٦,٨٦٤,٥٤١	٢٨٩,٧٩١,٤٢٣
يخصم: محتجزات دائنة غير متداولة مستحقة لمقاولي مشاريع	(٢٢,٦٠٧,٧٦٨)	(١٤,٥١٢,٣٠١)
	<u>٣٢٤,٢٥٦,٧٧٣</u>	<u>٢٧٥,٢٧٩,١٢٢</u>

قامت المجموعة بتكوين مخصص بمبلغ ٥,٧٨٤,٧٧٠ ريال قطري (٢٠٢٠:٥,٨٩٩,٦٦٦ ريال قطري) كمساهمة في صندوق تطوير الأنشطة الاجتماعية والرياضية بدولة قطر وفقا للقانون القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨.

١٧ افصاحات الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة والشركات التابعة للمجموعة، والكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة أو التي تخضع بشكل جوهري لسيطرة هذه الأطراف. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من جانب إدارة المجموعة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة الموحد هي كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
	طبيعة العلاقة	الايرادات ريال قطري	شراء الخدمات ريال قطري	الايرادات ريال قطري	شراء الخدمات ريال قطري
شبكة أجيليتي	شركة زميلة	٣,١٨٧,٠٣٣	٢٥,٠٨٢,٧٩٥	٧,٣١٧,٦٨٥	٣٠,٨٣٨,٦٦٦
أخرى	شركة زميلة	-	٧,٤٥١,٢٨٤	-	٥,٠٣٠,٨٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٧ افصاحات الأطراف ذات العلاقة - تنمة

تعرض الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد تحت الذمم التجارية والمدينة والذمم التجارية الدائنة كالتالي:

طبيعة العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
	ريال قطري	دائنة ريال قطري	مدينة ريال قطري	دائنة ريال قطري
شبكة أجيليتي	٥١٤,٧١٣	١,٧٦٣,٤٩٥	٢٢٤,٤٣٦	٤,٧٩١,١١٥
شركة زميلة	-	٤٠٤,٥٦٣	-	١٧٥,٩٧٤
شركة زميلة				

مكافآت كبار موظفي الإدارة

المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة خلال السنة كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
مكافآت قصيرة الأجل		
كبار موظفي الإدارة	٢,٤٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٥,٩٤٥
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
	٢,٥٥٠,٠٠٠	٢,٤٠٥,٩٤٥
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٧,٠٠٠,٠٠٠	٦,٩٠٠,٠٠٠

١٨ الإيرادات

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
إيرادات من العقود مع العملاء	١,٢٩٣,٤٣٨,٢١٥	١,٢٢٣,٦٢٤,٦٧١
إيرادات إيجار العقارات الاستثمارية	١٠,٤٠٢,٧٧٦	١٠,٠٨٢,٠٥٢
الإيرادات	١,٣٠٣,٨٤٠,٩٩١	١,٢٣٣,٧٠٦,٧٢٣

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود مع العملاء لنقل بضائع وخدمات على مدى فترة زمنية أو في نقطة زمنية محددة تحت قطاعات الإيرادات الرئيسية أدناه. يتماشى ذلك مع معلومات الإيرادات المفصّل عنها في كل قطاع مشمول بالتقرير (انظر الإيضاح ٢٦).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٨ الإيرادات - تنمة

تفاصيل الإيرادات من العقود مع العملاء

تعرض تفاصيل الإيرادات من العقود مع العملاء في الجدول التالي، حسب الأسواق الجغرافية الأساسية والمنتجات الرئيسية وخطوط الخدمة وتوقيت تحقيق الإيرادات.

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
الإيرادات من العقود مع العملاء		
عمليات لوجستية	٨٢٥,٤٩٧,٢٧٠	٧٧١,٠٤٨,٣٨٠
شحن	٤٥٨,٧١٤,١٠٤	٤٣١,٤٩٦,٦٧٠
أخرى	٩,٢٢٦,٨٤١	٢١,٠٧٩,٦٢١
	<u>١,٢٩٣,٤٣٨,٢١٥</u>	<u>١,٢٢٣,٦٢٤,٦٧١</u>

الأسواق الجغرافية الأساسية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
عمليات محلية	١,٢٠٣,٣٥٢,٤٧٥	١,١٣٧,٥٦٣,١٠٣
عمليات خارجية	٩٠,٠٨٥,٧٤٠	٨٦,٠٦١,٥٦٨
	<u>١,٢٩٣,٤٣٨,٢١٥</u>	<u>١,٢٢٣,٦٢٤,٦٧١</u>

المنتجات الرئيسية وخطوط الخدمة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
خدمات إدارة المخازن	٦٨٦,٧٩٢,٥١١	٦٣٧,٦٤٨,٥٩٩
خدمات الشحن	٤١٨,٣٠٧,١٨٤	٤٠١,٠٥٠,٧٧٣
أنظمة إدارة السجلات	٦٠,٩٠٠,٢٩٤	٥٩,٠٧٧,٢٢٣
خدمات النقل	٤٨,١١٧,٠٠١	٤٠,٢٢٣,٣٨٥
خدمات النقل الدولي	٢٩,٦٨٧,٤٦٤	٣٤,٠٩٩,١٧٣
خدمات الشحن السريع	٤٠,٤٠٦,٩٢٠	٣٠,٤٤٥,٨٩٧
أخرى	٩,٢٢٦,٨٤١	٢١,٠٧٩,٦٢١
	<u>١,٢٩٣,٤٣٨,٢١٥</u>	<u>١,٢٢٣,٦٢٤,٦٧١</u>

توقيت تحقيق الإيرادات

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
منتجات وخدمات محولة على مدى الوقت	٨٣٤,٧٢٤,١١١	٧٩٢,١٢٨,٠٠١
منتجات محولة في نقطة زمنية محددة	٤٥٨,٧١٤,١٠٤	٤٣١,٤٩٦,٦٧٠
	<u>١,٢٩٣,٤٣٨,٢١٥</u>	<u>١,٢٢٣,٦٢٤,٦٧١</u>

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٦ المعلومات القطاعية - تنمة

يعرض الجدول التالي معلومات الإيرادات والأرباح فيما يتعلق بالقطاعات التشغيلية للمجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	العمليات اللوجستية ريال قطري	الشحن ريال قطري	الاستثمارات العقارية ريال قطري	أخرى ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
إيرادات خارجية إيرادات بين القطاعات	٨٢٥,٤٩٧,٢٧٠ ٢٠٦,٤٧١,٨٠٢	٤٥٨,٧١٤,١٠٤ ٣١,٩١٢,٥١١	١٠,٤٠٢,٧٧٦ -	٩,٢٢٦,٨٤١ ١,٦٧٤,٠٨٤	١,٣٠٣,٨٤٠,٩٩١ ٢٤٠,٠٥٨,٣٩٧
إيرادات القطاع	١,٠٣١,٩٦٩,٠٧٢	٤٩٠,٦٢٦,٦١٥	١٠,٤٠٢,٧٧٦	١٠,٩٠٠,٩٢٥	١,٥٤٣,٨٩٩,٣٨٨
ربح القطاع قبل لضريبة للسنة	١٧٧,٤٦٦,٤٧١	٣٧,١٠٤,٩٤٧	١٠,٠٩٣,٨٩٦	٩,٠٤٠,٩٤٤	٢٣٣,٧٠٦,٢٥٨
ربح من حسابات تمويل إسلامي	-	-	-	٩٦٩,٤٣٠	٩٦٩,٤٣٠
مصروف الربح على تمويلات إسلامية	(٤٨,٤٢٧,٠٣٠)	-	-	-	(٤٨,٤٢٧,٠٣٠)
مصروف الفوائد على مطلوبات الإيجار	(٧,٩٠٨,٥٦١)	(٢٠٨,٥٤٩)	-	-	(٨,١١٧,١١٠)
استهلاك وإطفاء استهلاك موجودات	(١٤٣,٧٠٠,٣٣٩)	(٤,٨٦٩,٥٦٠)	-	-	(١٤٨,٥٦٩,٨٩٩)
حق استخدام مخصص الخسائر	(١٢,٥٢٣,٦٢٨)	(٢,٢٦١,٢١٥)	-	-	(١٤,٧٨٤,٨٤٣)
لائتمانية المتوقعة إعفاء إيجاري يتعلق بكوفيد-١٩	(١,١٨٣,٠٠٨)	(٧٨٨,٦٧٢)	-	-	(١,٩٧١,٦٨٠)
	٢,٧١٣,٧٩٢	-	-	-	٢,٧١٣,٧٩٢

يعرض الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة:

الموجودات والمطلوبات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
	موجودات القطاع ريال قطري	مطلوبات القطاع ريال قطري	موجودات القطاع ريال قطري	مطلوبات القطاع ريال قطري
العمليات اللوجستية	٣,٨٧٢,٣٧٤,٥٥٨	٢,٠١٧,٨١٥,٨٣٤	٣,٦٣٧,٨٨٤,١٠٨	١,٩٨٢,١٢٤,٨٢٦
الشحن	٣٠٤,٠٩٩,٣٤٦	١٤٥,٠٧٩,٥٠٩	٢٣٦,٣٨٦,٥٥٤	١٠٤,٦٧٥,١٦١
الاستثمارات العقارية	٤١,٠٩١,٣٣١	-	٤٠,٦٣٤,٨٥٤	-
أخرى	١٢٣,٢١٢,٨٨٦	٩٥,٠٢٠,٢٧٧	١٦٤,١١٨,٢٠٨	٨٧,٥٠١,٣٤٣
	٤,٣٤٠,٧٧٨,١٢١	٢,٢٥٧,٩١٥,٦٢٠	٤,٠٧٩,٠٢٣,٧٢٤	٢,١٧٤,٣٠١,٣٣٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٦ المعلومات القطاعية - تنمة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	العمليات اللوجستية ريال قطري	الشحن ريال قطري	الاستثمارات العقارية ريال قطري	أخرى ريال قطري	الإجمالي ريال قطري
إيرادات خارجية إيرادات بين القطاعات	٧٧١,٠٤٨,٣٨٠ ١٣٦,٣٧٥,٣٢٣	٤٣١,٤٩٦,٦٧٠ ٣٢,٣٧٩,٩٢٨	١٠,٨٢,٠٥٢ -	٢١,٠٧٩,٦٢١ ٣,٤١٤,٤٥٧	١,٢٣٣,٧٠٦,٧٢٣ ١٧٢,١٦٩,٧٠٨
إيرادات القطاع	٩٠٧,٤٢٣,٧٠٣	٤٦٣,٨٧٦,٥٩٨	١٠,٨٢,٠٥٢	٢٤,٤٩٤,٠٧٨	١,٤٠٥,٨٧٦,٤٣١
ربح القطاع قبل الضريبة للسنة	١٧٨,٧٢٠,٦٦٨	٢٥,٨٧٠,٣٢٧	٩,٧٠٤,٥٣٢	٢٣,٣٥٦,٠٥٤	٢٣٧,٦٥١,٥٨١
ربح من حسابات تمويل إسلامي	-	-	-	٣,٣٩٣,٩٩٤	٣,٣٩٣,٩٩٤
مصروف الربح على تمويلات إسلامية	(٥٣,٠٩٥,٢٩١)	-	-	-	(٥٣,٠٩٥,٢٩١)
مصروف الفوائد على مطلوبات الإيجار	(٨,٨٨٣,١٢٧)	(٢٧٣,٦١٤)	-	-	(٩,١٥٦,٧٤١)
استهلاك وإطفاء استهلاك موجودات	(١٣٣,٥٥٨,٧٢٩)	(٩,٢٤٧,٧٣٣)	-	-	(١٤٢,٨٠٦,٤٦٢)
حق استخدام مخصص الخسائر	(١٥,٦٣٧,٨٣٣)	(٢,٥٠٤,٤٢١)	-	-	(١٨,١٤٢,٢٥٤)
لائتمانية المتوقعة إعفاء إيجاري يتعلق بكوفيد-١٩	(٢,٤٧٥,٠٠٠)	(١,٦٥٠,٠٠٠)	-	-	(٤,١٢٥,٠٠٠)
	٥,١٦٠,٧٦٣	-	-	-	٥,١٦٠,٧٦٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧ إدارة المخاطر المالية

الأهداف والسياسات

تتكون المطلوبات المالية الرئيسية للمجموعة من تمويلات إسلامية التزامات ايجار ومحتجزات دائنة لمقاولين وذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى. الغرض الأساسي من هذه المطلوبات المالية يتمثل في إدارة متطلبات رأس المال العامل للمجموعة. لدى المجموعة موجودات مالية مختلفة تتضمن موجودات العقود، والذمم التجارية المدينة، والودائع القابلة للاسترداد، والنقد لدى البنوك، والذمم المدينة الأخرى، وهي تنشأ مباشرة من عمليات المجموعة.

المخاطر الرئيسية الناشئة عن الأدوات المالية للمجموعة تتمثل في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. يقدم هذا الايضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وكذلك أهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة تلك المخاطر. تم إدراج المزيد من الإفصاحات الكمية في هذه البيانات المالية الموحدة. إن مجلس الإدارة مسؤول عمومأ عن إنشاء ومراقبة إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة. يتم وضع سياسات إدارة المخاطر في المجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة ومراقبة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمجموعة نتيجة لفشل العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي بالخصائص الفردية لكل طرف مقابل.

إن الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان كما في تاريخ التقرير يكافئ القيمة الدفترية لموجوداتها المالية، وهي كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠	
	ريال قطري	ريال قطري	
ذمم تجارية مدينة	٣٨٣,١١٩,٨٩٢	٣٠٢,٣٠٥,٦٥٢	
نقد لدى البنوك	٢٣٨,٧٢١,٠٨٩	٢٩٧,٣٨٤,٥٣٧	
موجودات عقود	٤٥,٣١٧,٥٦٧	٨٦,٨٣٢,٦٩٧	
ذمم مدينة أخرى	٦٨,٧٢٥,٦٦٤	٣٧,٢٩١,٤٧٢	
ودائع قابلة للاسترداد	١٨,٢٥١,٠٠٠	١٨,٢٥١,٠٠٠	
	٧٥٤,١٣٥,٢١٢	٧٤٢,٠٦٥,٣٥٨	

الذمم التجارية المدينة

تقدم المجموعة خدماتها لنحو ألفي عميل، ويمثل أكبر خمس عملاء ٣٦٪ (٢٠٢٠: ٣٤٪) من الذمم التجارية المدينة للمجموعة. تتم إدارة مخاطر التركيز الهامة من خلال المراقبة الحثيثة والمتابعة الدورية. لدى المجموعة سياسة صارمة للفحص الائتماني قبل تقديم الخدمات آجلة الدفع. تقوم الإدارة بتقييم الجدارة الائتمانية لكل عميل قبل ابرام العقود. تقوم الإدارة أيضًا بمراجعة دورية لقابلية تحصيل الذمم التجارية المدينة، ولديها سياسة لأخذ مخصصات عن أي مبالغ لم يعد تحصيلها ممكنًا ونشطب أي مبالغ يستبعد استردادها باعتبارها ديون معدومة. وعليه، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد خطر ائتماني هام من ذممها التجارية المدينة كما هو معروض في بيان المركز المالي الموحد.

وضعت لجنة إدارة المخاطر سياسة ائتمانية يتم بموجبها تحليل كل عميل جديد بشكل منفصل لتحديد جدارته الائتمانية قبل تقديم الشروط والأحكام القياسية للدفع والتسليم إليهم من جانب المجموعة. تشمل أعمال المراجعة التي تقوم بها المجموعة مراجعة التصنيفات الخارجية حال توفرها، والبيانات المالية، ومعلومات وكالات الائتمان، ومعلومات القطاع، وفي بعض الأحيان مراجعة تاريخ العميل مع البنوك السابقة. يتم تعيين حدود البيع لكل عميل وتتم مراجعتها كل ثلاثة أشهر، وأية مبيعات تتجاوز تلك الحدود سوف تتطلب موافقة من لجنة إدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧ إدارة المخاطر المالية - تنمة

مخاطر الائتمان - تنمة

الذمم التجارية المدينة - تنمة

تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من الذمم التجارية المدينة من خلال تحديد فترة قصوى للسداد لا تتجاوز شهر واحد للعملاء الأفراد وثلاثة أشهر للشركات.

يتعامل أكثر من ٦٦٤ من عملاء المجموعة مع المجموعة منذ عام ٢٠١٧ أو قبل ذلك، ولم يتم شطب أي من أرصدة هؤلاء العملاء أو خفض قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. عند مراقبة المخاطر الائتمانية للعميل، يتم تجميع العملاء وفقًا لخصائصهم الائتمانية، بما في ذلك ما إذا كانوا فردًا أو كيانًا قانونيًا، وما إذا كانوا كيانًا حكوميًا أو غير حكومي، وبحسب موقعهم الجغرافي وقطاع أعمالهم وتاريخهم التجاري مع المجموعة وما إذا كانوا قد مرّوا بصعوبات مالية من قبل.

يستحق ما يعادل ٧٩٣ (٢٠٢٠: ٧٩٣٪) من الذمم التجارية المدينة من عملاء محليين. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت القيمة الدفترية لأهم ٢٠ عميل لدى المجموعة بمبلغ ١٥١,٥٦٤,٢٢٥ ريال قطري (٢٠٢٠: ١٤٤,٤٧٤,٩٢٥ ريال قطري).

في ٣١ ديسمبر، كان التعرض لمخاطر الائتمان من الذمم التجارية المدينة حسب نوع الطرف المقابل كالتالي:

	٢٠٢١	٢٠٢٠	
	ريال قطري	ريال قطري	
كيانات حكومية	١٤١,١٤٥,٦٦٢	١١٢,٥٥٤,٦٦٦	
كيانات غير حكومية	٢٤١,٩٧٤,٢٣٠	١٨٩,٧٥٠,٩٨٦	
	٣٨٣,١١٩,٨٩٢	٣٠٢,٣٠٥,٦٥٢	
موجودات العقود	٤٥,٣١٧,٥٦٧	٨٦,٨٣٢,٦٩٧	

الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى غير مصنفة، باستثناء العملاء الحكوميين.

تم توضيح الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة في الايضاح رقم ٩.

تطبق المجموعة النهج المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبموجبه يتم استخدام مخصص خسارة متوقعة لكامل أعمار الذمم التجارية المدينة وموجودات العقود.

لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم جمع الذمم التجارية المدينة وموجودات العقود بناءً على خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة وعدد أيام تأخر السداد. تتعلق موجودات العقود بالأعمال قيد التطوير غير المفوترة والذي لها نفس خصائص مخاطر الذمم التجارية المدينة لتلك الأنواع من العقود. ولذلك قررت المجموعة أن معدلات الخسارة المتوقعة للذمم التجارية المدينة تقارب بشكل معقول معدلات الخسارة لموجودات العقود.

يتم احتساب معدلات الخسارة بشكل منفصل للذمم المدينة غير الحكومية باستخدام طريقة "معدل التدفق الصافي" استنادًا إلى احتمالية تدهور مركز دفع الذمم المدينة إلى أن يتم شطبها في النهاية.

تستند معدلات الخسارة إلى الخبرة الفعلية للخسارة الائتمانية على مدى الثلاث سنوات ونصف الماضية. تضرب هذه المعدلات في عوامل استشرافية لتعكس الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية والظروف الحالية ونظرة المجموعة للظروف الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة.

تعتمد العوامل المستقبلية على عوامل الاقتصاد الكلي الفعلية والمتوقعة (الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي).

المتأخرات هي تلك المبالغ التي انقضئ التاريخ التعاقدي أو الطبيعي لسدادها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧ إدارة المخاطر المالية - تنمة

الذمم التجارية المدينة - تنمة

مخاطر الائتمان - تنمة

تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على العملاء الحكوميين (الذمم التجارية المدينة وموجودات العقود) بالأخذ في الاعتبار التصنيف الائتماني الحكومي.

تعتقد الإدارة أن المبالغ غير المنخفضة القيمة المتأخرة السداد لا تزال قابلة للتحويل بالكامل، بناءً على سلوك الدفع التاريخي والتحليل الشامل لقاعدة ائتمان العملاء.

وعلى هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	معدل متوسط الخسارة المرجح	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة
		ريال قطري	ريال قطري
عملاء غير حكوميين			
متأخرة السداد لمدة أقل من ٩٠ يوماً	٠,٩١%	١٧٩,٢٥٧,٨٦٥	١,٦٣٩,٥٥٤
متأخرة السداد لمدة تتراوح بين ٩٠-١٨٠ يوماً	٩,٧١%	٢٢,١٩١,٦٦٢	٢,١٥٤,٤٥٧
متأخرة السداد لمدة تتراوح بين ١٨١-٢٧٠ يوماً	٣٥,٣٥%	٩,٢١٩,٦٩١	٢,٩٨٢,٧٧٧
متأخرة السداد لمدة تتراوح بين ٢٧١-٣٦٠ يوماً	٣٣,٦٩%	٣,٩٤٠,٤٠٩	٢,٧٣١,٨٧٩
متأخرة السداد لمدة تتجاوز ٣٦٠ يوماً	٣٣,٦٩%	٢٢,٧٩١,٠٨٩	١٥,٨٠١,٠٢٠
العملاء الحكوميين	٠,٠٠%	١٤١,١٤٥,٦٦٢	١,٥٠٥
موجودات العقود	١,٠٧%	٤٥,٣١٧,٥٦٧	٤٨٧,٠٢٣
في ٣١ ديسمبر		٤٢٨,٤٣٧,٤٥٩	٢٥,٧٩٨,٢١٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	معدل متوسط الخسارة المرجح	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة
		ريال قطري	ريال قطري
العملاء غير الحكوميين			
متأخرة السداد لمدة أقل من ٩٠ يوماً	٣,٩٦%	١٢٦,٧٩٦,٠٧٦	٥,٠٢٦,٧٣٢
متأخرة السداد لمدة تتراوح بين ٩٠-١٨٠ يوماً	١٤,٥٢%	٢٩,٩٢١,٤٧٧	٤,٣٤٣,٤١٨
متأخرة السداد لمدة تتراوح بين ١٨٠-٢٧٠ يوماً	٣٤,٠٧%	٧,٨٥٤,٥١٠	٢,٦٧٦,٢٧٠
متأخرة السداد لمدة تتراوح بين ٢٧١-٣٦٠ يوماً	٥٣,٥٦%	٢١,٧٠٤	١١,٦٢٤
متأخرة السداد لمدة تتجاوز ٣٦٠ يوماً	٥٣,٥٦%	٢٥,١٥٧,٢١٩	١٣,٤٧٣,٨١٤
العملاء الحكوميين	٠,٠٣%	١١٢,٥٥٤,٦٦٦	٣١,٨٢٠
موجودات العقود	٢,٨٣%	٨٦,٨٣٢,٦٩٧	٢,٤٦١,٥٩٨
في ٣١ ديسمبر		٣٨٩,١٣٨,٣٤٩	٢٨,٠٢٥,٢٧٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة – تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٧ إدارة المخاطر المالية - تنمة

مخاطر الائتمان - تنمة

يتم شطب الذمم التجارية المدينة وموجودات العقود عندما لا يكون هناك احتمالية معقولة لاستردادها بالإضافة إلى ذلك، لا تحمل الذمم التجارية المدينة أي فوائد.

لا تطلب المجموعة ضمانات على الذمم التجارية المدينة.

النقد لدى البنوك

تحتفظ المجموعة بالنقد لدى بنوك مصنفة من قبل وكالات تصنيف ائتماني مستقلة كالتالي:

التصنيفات الائتمانية (وكالة موديز)	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ريال قطري	ريال قطري
A1	٢٢٦,٨٧٢,٦٩٩	١١٤,٣٣٣,٨١٥
A2	٨,٦٠٥,٩٢٧	١٧٧,٢٣٦,٧٦٨
A3	٣,٢٤٢,٤٦٣	٥,٨١٣,٩٥٤
في ٣١ ديسمبر	٢٣٨,٧٢١,٠٨٩	٢٩٧,٣٨٤,٥٣٧

ولذلك تحتفظ المجموعة بالودائع البنكية لدى بنوك موثوقة وذات سمعة طيبة وتصنيف ائتماني مرتفع. وبالتالي، تعتقد الإدارة أن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بهذه الأرصدة غير مادية.

٢٩ أثر تفشي جائحة كوفيد-١٩

يستمر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في الانتشار والتطور. وقد تسببت هذه الأزمة الصحية في حدوث اضطراب اجتماعي واقتصادي على مستوى العالم، حيث تم فرض حظر السفر على ملايين الأشخاص في الكثير من دول العالم، وتم فرض إجراءات الحجر والعزل الصحي على الكثيرين حول العالم. تم رفع القيود جزئياً في بعض الدول بنهاية عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، نظراً للموجات الثانية والثالثة من جائحة كوفيد-١٩ والحالات التي تم تشخيصها بمتغيرات جديدة من الفيروس، أعادت بعض الدول فرض عمليات الإغلاق والقيود على الحركة منذ أوائل عام ٢٠٢١.

تراقب المجموعة عن كثب آخر التطورات والمستجدات بشأن جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على مسار الأعمال التجارية. في عام ٢٠٢١، تلقت المجموعة إعفاءات إيجارية من مؤجري الأراضي. وكما هو مبين بالإيضاح ٦، اختارت المجموعة استخدام الطريقة العملية الواردة في تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ على جميع إعفاءات الإيجار التي تستوفي المعايير. أدى استخدام الطريقة العملية إلى تخفيض إجمالي مطلوبات الإيجار بمبلغ ٢,٧١٣,٧٩٢ ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وقد تم تسجيل أثر هذا التخفيض في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي حدث فيها الضرف أو الحالة التي أدت إلى الإعفاء من الإيجار.

بالأخذ في الاعتبار صافي الموجودات المتداولة للمجموعة البالغ ٩٠,٤٢١,٦٢٧ ريال قطري ومركزها النقدي الإجمالي البالغ ٢٤٠,١٩,٧٩ ريال قطري، فإن الإدارة على يقين بأن المجموعة لديها سيولة كافية للوفاء بمطلوباتها المتداولة ومتطلبات رأس المال العامل.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المجموعة في أنشطة تقديم خدمات أساسية، وتتركز عملياتها اللوجستية الهامة داخل دولة قطر مع عملاء بموجب ترتيبات تعاقدية طويلة الأجل.

وبناء عليه، خلصت الإدارة إلى أنه لا توجد أي شكوك مادية قد تلقي بظلالها حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

تم الأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-١٩ على إمكانية تحصيل الذمم المدينة من العملاء. وفي حين أن المنهجيات المطبقة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الأساسية قد ظلت كما هي دون تغيير عما كان مطبقاً خلال السنة المالية السابقة، إلا أنه تم تحديث الافتراضات المستخدمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل المجموعة لكي تعكس حالة عدم اليقين الاقتصادي التي أثارها الجائحة.

تجري المجموعة مراجعة سنوية على انخفاض قيمة الشهرة على النحو المبين بالإيضاح ٨. وبينما تؤثر حالة عدم اليقين الاقتصادي المستمرة جراء تفشي جائحة كوفيد-١٩ عالمياً وتلقي بظلالها على التوقعات بشأن التدفقات النقدية والتقديرات والافتراضات المستخدمة عند فحص انخفاض قيمة الشهرة، فإن نتائج فحص انخفاض القيمة السنوي قد خلصت إلى أن الشهرة المتعلقة بوحدة توليد النقد تظل قابلة للاسترداد ولم يتم تسجيل أي خسارة لانخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقييم ما إذا كان هنالك أي مؤشرات على انخفاض قيمة أي موجودات غير مالية أخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ولاحظت أنه لا توجد أي مؤشرات.

وفي ظل تطور الأزمة واستمرار غياب القدرة على التنبؤ بظروف السوق، فإن المبالغ المسجلة تظل غير يقينية وحساسة لتقلبات السوق.